وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

كلية الحقوق والعلوم السياسية المرجع: .....

قسم: القانون العام

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

التحول الرقمي في الإدارة العامة: تأثير الحكومة الإلكترونية على القرارات الإدارية

ميدان الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: حقوق التخصص: قانون إداري

من إعداد الطالب(ة): تحت إشراف الأستاذ(ة):

قبابي بختة بن قطاط خديجة

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة):	وافي حاجة	رئيسا
الأستاذ(ة):	بن قطاط خديجة	مقررا
الأستاذ(ة):	بن عودة يوسف	مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

نوقشت يوم: 2025/06/16

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

كلية الحقوق و العلوم السياسية
مصلحة التربصات

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية
في إنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد: قبايلي رحيمة الصفة: طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 406273336 والصادرة بتاريخ: 2023/07/01

المسجل بكلية: الحقوق والعلوم السياسية قسم: القانون العام

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

التحول الرقمي في الإدارة العامة "تأثير الحوكمة الإلكترونية على الفراغات الإدارية"

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2025/06/16

إمضاء المعني

ع/ر إلى م . ش . ب وبتفويض منه
إمضاء : حيدرة محمد
ملحق الادارة الإقليمية

* ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله عز وجل كما يليق بجلال قدره وعظيم سلطانه الذي وفقني لإتمام وإنجاز هذا العمل والذي كان عونا ومعينا لي في مشواري الدراسي ولولا فضله علي لما وصلت لهذه المرتبة، و الصلاة والسلام على الحبيب المصطفى محمد صلى الله عليه وسلم.

"أولا شكرا إلى نفسي الصبورة "

أتوجه بخالص الشكر والامتنان والتقدير إلى الوالدين الكريمين على كل ما قدماه لي وعلى كل جهد بذلاه في تربيتي وتعليمي فبعد الله يأتي جهدهما على ما أنا عليه.

ثم أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذتي الفاضلة **بن قطاط خديجة** على إشرافها لي في إنجاز هذه المذكرة وتوجيهاتها ونصائحها القيمة، كما أتوجه بالشكر إلى لجنة المناقشة لمراجعتها ومناقشة هذا العمل.

وإلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل.

إهداء

الحمد لله على أنواره الزاهرة، وأدلته الظاهرة، وبراهينه القاهرة، وعلى ما أولى وأنعم وهدى إليه، الحمد لله على ما أسبغ علينا من نعم ظاهرة وباطنه، فلك الحمد يارب كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك أما بعد:

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين حفظهم الله ورعاهم وزادهم رفعة وألبسهم لباس الصحة والعافية، ورزقنا برهم ورضاهم وأدامهم لنا عزا وسندا وملاذا ووصالا لا ينقطع.

إلى إخوتي وأخواتي حفظهم الله ورعاهم.

إلى كل من علمني حرفا وصاغ لي من فكره منارة أنارت لي مسيرة العلم و النجاح إلى أساتذتي من الإبتدائية إلى الجامعة.

مقدمة

إن عصر المعلوماتية الذي نعيشه في هذه الألفية الجديدة يحتم علينا أن نتعامل معه ونتكيف مع متطلباته، لأن أجهزة الحاسب الآلي وشبكات المعلومات أصبحت جزءًا لا يتجزأ من حياة الناس. ومن هذا المنطلق أدركت الحكومات أهمية العمل الإلكتروني، وبدأت الشروع في برامج المعلوماتية المختلفة ومن أهمها برامج الحكومة الإلكترونية التي أصبح لزاماً على الحكومات التحول إليها تمشياً مع متطلبات العصر في سرعة إنجاز الأعمال وكسر حواجز البيروقراطية والروتين الذي يكتنف تأدية الأعمال بالطريقة التقليدية[1]، وتحديث أساليب التسيير الإداري بما يعزز الشفافية والفعالية.

ونتيجة لذلك، مس هذا التطور الجانب التقليدي لوسائل النشاط الإداري، حيث أثر النظام المعلوماتي الجديد على النظرية العامة للقرار الإداري، سواء من حيث مفهومه أو أركانه، وكذا وسائل نفاذه، مما جعل القرار الإداري الالكتروني يختلف من حيث أحكامه وتفاصيله عن القرار الإداري التقليدي ، الذي يعد وسيلة جوهرية تترجم بها الإدارة إرادتها القانونية، إذ انتقل من صورته التقليدية الورقية إلى شكل إلكتروني جديد، حيث أصبح يحرر ويبلغ وينفذ عبر وسائط إلكترونية، ما فرض تحديات قانونية ومؤسسية تتعلق بشرعيته، حجيته، و وسائل تبليغه ونفاذه،

وأصبحت جميع الأجهزة الحكومية في كل بلدان العالم مطالبة أكثر من أي وقت مضى في أن تفكر في كيفية إدخال التقنيات التكنولوجية الحديثة للاستفادة بتطبيقاتها في تحسين مستوى الخدمة وتحقيق مستوى أكبر من الرضا لدى المتعاملين.

وقد بدأت بالفعل مشروعات إنشاء الحكومة الإلكترونية في العديد من دول العالم، حيث توفر هذه التقنية للأجهزة الحكومية وشركات الأعمال المتعاملة معها، والمواطنين السرعة الفائقة

[1] فهد ناصر العبود، الحكومة الالكترونية "التطبيق العلمي لمشاريع التعاملات الالكترونية الحكومية، الطبعة الاولى، مكتبة الملك فهد الوطنية، مكتبة العبيكان، الرياض، 2009، ص11.

والدقة في تقديم الخدمات، فضلاً عن توفير إمكانية العمل وتقديم الخدمات لمن يطلبها في كل وقت وفي أي مكان[1].

وكباقي دول العالم سعت الجزائر إلى مجاراة هذا التوجه، و أدركت أهمية الانخراط في مسار التحول الرقمي حتى تتمكن من الاستفادة من الايجابيات التي يدرها هذا المشروع سواء على الحكومة أو على المتعامل، بهدف تحسين جودة الخدمة العمومية وتعزيز فعالية الإدارة. وبالتالي، انطلقت مشروعات تكنولوجية وإلكترونية بالجزائر والتي كان أبرزها مشروع الجزائر الالكترونية الذي يرمي إلى تقريب الإدارة من المواطن وتيسير الوصول والاستفادة منها، وعلى الرغم من التحديات التي واجهتها، خاصة ما يتعلق بالإطار التنظيمي وضعف التنسيق، فإن هذه التجربة تعد خطوة مهمة نحو بناء إدارة رقمية تتماشى مع متطلبات العصر.

أهمية الموضوع:

يظهر مما سبق أن لهذا الموضوع أهمية علمية و عملية تتجلى في:

الأهمية العلمية:

من خلال التطور التكنولوجي الراهن الذي مس الأجهزة الحكومية كان لابد للقانون الإداري أن يتكيف مع الوضع، كونه قانون يمتاز بالمرونة والتطور، مما يأهله إلى استيعاب كافة المستجدات في الحياة الإدارية، وهذا ما أثر على عملية اتخاذ القرار الإداري وفقا للنظام الجديد، حيث أصبحت تمتاز بالسرعة و الدقة و الشفافية.

الأهمية العملية:

تظهر من خلال:

[1] هشام محمود إبراهيم، كيفية التحول إلى نظام الحكومة الإلكترونية، الطبعة الاولى، مركز الخبرات المهنية للإدارة ، الجيزة، القاهرة، 2012، ص13.

• تحسين الأداء الإداري من خلال تسريع عملية اتخاذ القرار وتنفيذه.

• تبسيط الإجراءات الإدارية مما يؤدي إلى التقليل من التكاليف الناتجة عن المعاملات اليدوية والورقية.

• تعزيز الشفافية في تعامل الإدارة مع المواطنين.

• تقليل البيروقراطية و تحقيق فعالية أكبر في تسيير المرفق العام.

• تشجيع الثقة بين المواطن و الإدارة عن طريق التفاعل و الوصول للمعلومة.

أهداف الدراسة:

لهذه الدراسة مجموعة من الأهداف وهي متمثلة في:

- التعرف على مفهوم الحكومة الالكترونية وأسباب ظهورها.
- إبراز أهداف ومزايا الحكومة الالكترونية.
- التمييز بين الحكومة الالكترونية والمصطلحات المشابهة لها.
- متطلبات واستراتيجيات تطبيق الحكومة الالكترونية.
- تجربة الجزائر للحكومة الالكترونية.
- تحديد مفهوم القرار الإداري الالكتروني (تعريف، خصائص وأركان).
- دراسة الأثر القانوني للقرار الإداري الالكتروني.
- الحجية القانونية للقرار الإداري الالكتروني.

دوافع إختيار الموضوع:

لا تختلف دوافعنا الذاتية لإختيار الموضوع عن الدوافع الموضوعية في فحواها، حيث جاء سبب اختيار هذا الموضوع نتيجة لما يشهده الواقع الإداري المعاصر من تحولات عميقة

فرضتها متطلبات العصر الرقمي، ولمحاولة المساهمة في فهم موضوع الحكومة الالكترونية كونها وسيلة فعالة في تحقيق الإصلاح الإداري، حيث أصبح من الضروري إعادة النظر في طرق وأساليب التسيير التقليدي داخل الإدارة العامة، خصوصا مع التوجه المتزايد للدولة الجزائرية نحو رقمنة خدماتها العمومية من خلال برامج الحكومة الالكترونية، ولهذا أردت الإسهام قليلا في هذا الموضوع طمعا في توضيح بعض الإشكاليات التي يثيرها هذا التحول.

صعوبات الدراسة:

لابد لكل طالب أن يواجه بعض الصعوبات في إنجاز مذكرته، وتكمن صعوبة هذه الدراسة في:

- قلة المراجع التي تناولت هذا الموضوع كونه موضوع حديث.
- ضيق الوقت الممنوح لإنجاز المذكرة.
- الفراغ التشريعي القانوني الذي ينظم ويحمي طريقة عمل الإدارات الالكترونية.

إشكالية الموضوع :

وبناءا على ما سبق، بما أن الموضوع من المواضيع التي تسعى الدول إلى تحقيقها فإن إشكالية دراستنا تثير التساؤل حول:

أي مدى ساهم التطور الرقمي في تحديث أساليب الإدارة العامة من خلال الحكومة الالكترونية، وما مدى تأثير ذلك على طبيعة القرار الإداري ؟

المنهج المتبع :

اعتمدت هذه الدراسة على عدة مناهج علمية متكاملة، وذلك لضمان معالجة الموضوع من زواياه المختلفة، وهي:

المنهج الوصفي استخدم لعرض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالحكومة الالكترونية والقرار الإداري الالكتروني، وتوضيح الإطار القانوني والتنظيمي المرتبط بهما.

المنهج التحليلي نظرا لغموض وصعوبة بعض المفاهيم التي أفرزتها الثورة الرقمية ؛ يشكل المنهج التحليلي الطريق الأمثل لفك هذا الغموض، يقوم على تحليل الأفكار والعناصر إلى جزئيات ثم التوصل إلى العلاقة التي تجمع بين هذه أطراف الجزئيات للوصول إلى استنتاجات محكمة ويقينية.

واستعنا **بالمنهج المقارن** الذي تم توظيفه بشكل محدود لتمييز الحكومة الالكترونية عن المفاهيم المشابهة لها.

تقسيمات الدراسة:

من أجل الإحاطة الشاملة بجوانب الموضوع، تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين رئيسيين، كما يلي:

الفصل الأول: مدخل إلى الحكومة الإلكترونية.

ويتضمن هذا الفصل دراسة تمهيدية لمفهوم الحكومة الإلكترونية.

الفصل الثاني: القرار الإداري تحت ظل الحكومة الالكترونية.

يخصص هذا الفصل لدراسة تأثير الحكومة الالكترونية على القرارات الإدارية.

الفصل الأول:

مدخل حول الحكومة الالكترونية

يتم قياس مدى تقدم الدول وتطورها من خلال قدرتها على التحكم في التكنولوجيا الحديثة واستخدامها لتلبية الاحتياجات الإنسانية المختلفة، نظراً لما أظهرته هذه التقنية من قدرة على توفير الخدمات الأساسية التي يحتاجها الإنسان. وقد ألزم هذا الأمر الدول بالتركيز على توظيف التكنولوجيا في وضع الخطط الإستراتيجية لتنميتها، والعمل على استثمارها في جميع المجالات، وخاصة في القطاع الإداري.

حيث شهد العالم خلال القرنين الماضيين تحولات جذرية طالت العديد من المجالات، ويبرز من بينها بشكل خاص قطاع الخدمات بمختلف أنواعه، سواء كانت خدمات خاصة أو حكومية. ولعل أبرز العوامل التي أسهمت في هذا التحول هو المطالبات المستمرة من المواطنين بتحسين جودة الخدمات وضمان السرعة وسلامة الإجراءات بين المؤسسات الحكومية[1].

يقوم هذا النظام على الاعتماد على تطبيقات نظم المعلومات والوسائط الإلكترونية في توجيه الخدمة وتبادل البيانات، وذلك في إطار ما يُعرف بالحكومة الإلكترونية. من شأن هذه النقلة النوعية أن تُحدث تغييرًا في الإطار القانوني للمعاملات الحكومية وعلاقاتها ببيئتها الداخلية والخارجية.

وعلى هذا الأساس ،سارعت الحكومات الرشيدة إلى البحث عن آلية لتطبيق نظام يحدث تحولا في طريقة تقديم الخدمات الحكومية،وكيفية الحصول عليها من مختلف الدوائر و الإدارات والهيئات الحكومية،بهدف تقديم أفضل خدمة ممكنة،و توفير الوقت والجهد والمال،مع الحرص على التميّز في الأداء و الفعالية والكفاءة.

[1] إبراهيم علي توركان، الحكومة الالكترونية وأثرها على ابرام العقود الالكترونية، مجلة كلية القانون والعلوم القانونية والسياسية، ،الجامعة التقنية المعهد التقني، كركوك، العراق، المجلد10، العدد39، أفريل 2011، ص 448 .

وتجسيدا لهذا النهج، بدأت الحكومات بالتحرك بإيجابية نحو الحكومة الإلكترونية، باعتبارها النظام الذي سيحدث تحولاً في أساليب التنظيم والإدارة الحكومية، وسيجعل من تبني العلم و التكنولوجيا معياراً جديداً لتحديد مدى تقدم الدول و الحكومات، وهذا هو الأمل الوحيد للتغلب على عيوب وسلبيات الإدارة الحكومية.[1]

وعليه سنتطرق في فصلنا هذا إلى دراسة مبحثين :

-المبحث الأول: ماهية الحكومة الإلكترونية.

-المبحث الثاني: إستراتيجيات و متطلبات تطبيق الحكومة الإلكترونية.

المبحث الأول: ماهية الحكومة الإلكترونية.

إن الحكومة الإلكترونية أصبحت في وقتنا الراهن أمر لابد منه، فقد باتت هده الأخيرة الوسيلة والأسلوب الجديد لتقديم الخدمات العامة للجمهور وذلك بهدف رفع كفاءة العمل الحكومي وتقليص الإجراءات الروتينة التي تتميز بالبطء في ظل الحكومة التقليدية، ولأجل ذلك لابد من توضيح مفهومها في المطلب الأول، وصولا الى أهدافها ومزاياها و التمييز بينها وبين المصطلحات المشابهة لها في المطلب الثاني.

المطلب الأول: مفهوم الحكومة الإلكترونية

في ضوء التطور العلمي المتسارع وبروز ما يُعرف بالتقنية الرقمية أو الإلكترونية، بات لزامًا على دول العالم التوجه نحو الاستفادة القصوى من هذه التقنية، لا سيما في المجال الإداري.

[1] قوقة وداد، الحكومات الالكترونية وأفاق تطبيقاتها الإستراتيجيه، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، قسم المؤسسات السياسية والإدارية، كليه الحقوق والعلوم الإدارية، قسم القانون العام ، 2017/ 2018، ص 11 .

وعلى الرغم من تعدد هذه الاصطلاحات، فإنها تُعد في جوهرها مترادفات دلالية تشير إلى التوظيف الشامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الحكومات في سياق ممارستها لوظائفها. انطلاقًا من هذا المنظور، ارتأينا تعميق البحث في المفهوم الواسع لهذا المصطلح، حيث استعرضنا مختلف التعريفات المقدمة للحكومة الإلكترونية، وأسباب ظهورها.

الفرع الأول: التعريف بالحكومة الإلكترونية

يكتنف الغموض والإرباك مفهوم الحكومة الإلكترونية، لدرجة أن الكثير من الناس والمنظمات صار يعتقد أن هذا المفهوم نظري وغير قابل للتطبيق،[1] بينما يرى آخرون أن الحكومة الإلكترونية لا تعد كونها إدارة عامة مسئولة عن تقديم خدمات إلكترونية محدودة لعدد محدود جدا من المواطنين القادرين على دفع ثمن مثل هذه الخدمات الفريدة.

باعتبار أن الحكومة الإلكترونية e-gouvernement ليس المقصود بها ممارسة الحكم بطريقة إلكترونية، إنما هو توظيف شبكة الانترنت لتقديم المعلومات والخدمات الحكومية للمواطنين وقطاع الأعمال والموظفين والكيانات الحكومية والهيئات الأخرى، بنوع من التفاعل السهل والكفء والسريع بين الحكومة والجمهور. حيث نجد عبارة الحكومة الالكترونية مكونة من مفردتين حكومة Gouvernement وإلكترونية Electronique ، ولذلك يجدر بالبحث تعريف كل مفردة على حده قبل تعريفهما مجتمعتين.

يتخذ اصطلاح الحكومة Gouvernement معان متعددة ومختلفة فقد يقصد بها الوزارة أو السلطة التنفيذية بفرعيها رئيس الدولة والوزراء ومساعدوهم ... إلخ، أو يقصد بها مجموع

[1] هشام محمود إبراهيم، مرجع سابق، ص31.

الهيئات الحاكمة أو المسيرة للدولة أي السلطات العامة في الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية.[1]

_أما لفظة الإلكترونية فتعني عملية الالتقاء بين الحاسوب وشبكات الاتصال وإلكترونيات المستهلك[2]، ويشمل المصطلح استخدام كل قطاعات الاتصال عن بعد ويمثل التقنية الكهربائية الرقمية المغناطيسية البصرية الإليكترو مغناطيسية، أو أي شكل آخر من أشكال التكنولوجيا يضم إمكانيات مماثلة لتلك التقنيات، وجاء مصطلح الالكتروني في القانون الفرنسي بأنه استخدام لكل قطاعات الاتصال عن بعد.

تعرف الحكومة الإلكترونية بأنها قدرة القطاعات الحكومية المختلفة على توفير الخدمات الحكومية التقليدية للمواطنين وإنجاز المعاملات عبر شبكة الإنترنت بسرعة ودقة متناهيتين، وبتكاليف ومجهود أقل، ومن خلال موقع واحد على الشبكة، والمقصود هو استخدام الحكومة للتقنية لاسيما تطبيقات الإنترنت التي تستند إلى الواقع على الشبكة العنكبوتية لتعزيز الوصول للحصول على المعلومات الحكومية وتوصيل الخدمات إلى المواطنين وقطاع الأعمال والموظفين والهيئات الأخرى والكيانات الحكومية، ولديها الإمكانات اللازمة للمساعدة في بناء علاقة أفضل بين الحكومة والجمهور من خلال جعل التفاعل مع المواطنين أكثر سلاسة وسهولة وأكثر كفاءة.[3]

[1] أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات السياسية والدولية إنجليزي–فرنسي–عربي، دار الكتاب المصري، ط1، القاهرة، 1989، ص64.

[2] حسين عثمان، محمد عثمان، النظم السياسية، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، 2006، ص89.

[3] فهد ناصر العبود، مرجع سابق، ص ص 34، 35.

لقد شهد مفهوم الحكومة الإلكترونية تنوعًا ملحوظًا في تعريفه، ويرجع ذلك إلى اختلاف الأبعاد الاجتماعية والثقافية والإدارية التي ركزت عليها برامج بعض المنظمات الدولية وتبنتها تحليلات العديد من الدراسات الفقهية.

_**أولا: حسب البنك الدولي:** فقد عرف الحكومة الالكترونية بأنها: "استخدام الوكالات الحكومية لتكنولوجيا المعلومات مثل المتصفحات الشبكية والانترنت والحواسيب والهواتف حيث تمنحها إمكانية تحويل العلاقات بين المواطنين وقطاعات الأعمال والمؤسسات الحكومية الأخرى. هذه التكنولوجيا من شأنها تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.... كما تساهم في التقليل من الفساد وزيادة الشفافية والرفاهية وتقليل التكاليف[1].

_**ثانيا : حسب الاتحاد الأوروبي:** فقد عرف الحكومة الالكترونية بـ " استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارات العمومة مقترنة بالتغيرات على مستوى التنظيم وتجديد مهارات الموظفين وذلك لتحسين نوعية الخدمات العامة وتعزيز مسار الديمقراطية ودعم السياسات العامة.[2]

_**ثالثا: تعريف مركز دراسات الحكومة الالكترونية:** الحكومة الإلكترونية هي النسخة الافتراضية عن الحكومة الحقيقية الكلاسيكية مع فارق أن الأولى تعيش في الشبكات وأنظمة المعلوماتية والتكنولوجيا وتحاكي وظائف الثانية التي تتواجد بشكل مادي في أجهزة الدولة"[3]

[1] تعريف البنك الدولي للحكومة الالكترونية،متوفر على الموقع التالي:https://www.albankaldawli.org/ext/ar/home ، نظر يوم 2025/04/14، بتوقيت18:08.

[2] محمد طرشي و آخرون، الحكومة الالكترونية في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة آفاق علوم الإدارة و الإقتصاد، جامعة محمد بوضياف، المجلد3، العدد2، الجزائر، 2019، ص3.

[3] عبد الرحمن خوخي، تحديات الحكومة الالكترونية في الجزائر، مجلة أبحاث و دراسات التنمية، جامعة امحمد بوقرة، المجلد 10، العدد2، الجزائر، ديسمبر2023، ص219.

رابعا: من وجهة نظر الفقه: بالرجوع إلى تعريف الحكومة الالكترونية من وجهة نظر الفقه نجد أن هذا الأخير اختلف في تعريفها حسب وجهة نظر كل فريق، حيث ذهب جانب من الفقه إلى تعريف الحكومة الالكترونية بأنها استخدام تكنولوجيا المعلومات الرقمية في انجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات المرفقية والتواصل مع الموظفين بمزيد من الديمقراطية ، كما يعرفها البعض بأنها قدرة القطاعات الحكومية المختلفة على توفير الخدمات الحكومية التقليدية للمواطنين بوسائل الكترونية وبسرعة وقدرة متناهيين وبتكاليف ومجهود أقل من خلال موقع واحد على شبكة الانترنت. مع ضمان سرية وأمن المعلومات المتناقلة معتمدة على مبدأين هما:

_ المبدأ الأول تقني: ويتمثل في إعداد المعلومات الكترونيا وتناقلها عبر شبكة الانترنت وضمان دقتها وسرعتها.

_المبدأ الثاني إجرائي: ويتمثل في تنفيذ المعاملات والخدمات عن بعد مع ضمان صحتها ومصداقيتها.[1]

كما يعرفها البعض بأنها أسلوب جديد ومتطور الإدارة المرفق في الدولة يهدف إلى رفع مستوى أداء الإدارات الحكومية لخدماتها العامة للجميع، وتقديمها بصوة أفضل لطالبي الانتفاع منها عبر الاستفادة القصوى من الوسائل الالكترونية بسهولة ويسر، وفي إطار من الشفافية والوضوح، وهي أيضا قيام الجهاز الإداري في الدولة باستخدام الوسائل الالكترونية الحديثة وتكنولوجيا المعلومات الرقمية لسرعة إنجاز المعاملات الإدارية، وتقديم الخدمات وهناك اتجاه فقهي يربط بين الحكومة الالكترونية والمميزات التي تقدمها فيعرفها بأنها كسر حاجز الزمان والمكان من الداخل والخارج للحصول على الخدمات وذلك بربط تكنولوجيا المعلومات بمهام

[1] بن عمر محمد، أثر الحكومة الالكترونية على العقود الادارية(دراسة مقارنة)، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، مجلد7، جامعة عمار الثليجي، الاغواط، أفريل 2022،. ص543.

ومسؤوليات الجهاز الإداري والتزام دائم من الإدارة بتطوير ويكنة كافة النشاطات وتبسيط الإجراءات وسرعة وكفاءة انجاز المعاملات.

كما نجد عدة تعاريف للحكومة الالكترونية من طرف بعض الخبراء نذكر منها:

عرف باتريك جونسون (PATRICK JOHNSON) الحكومة الالكترونية بأنها "تطبيق مفاهيم وطرق الأعمال الاقتصادية لتقديم الخدمات الحكومية للعامة".

فيعرفها الفقيه **(Efraif Turban)** بأنها : استخدام تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية لتوفير الوصول للمعلومات الحكومية وتقديم الخدمات العامة للمواطنين ومؤسسات الأعمال ، ولابد من الإشارة إلى أن تطبيقات الحكومة الإلكترونية تعتمد إعتمادا كليا على الإدارات الإلكترونية للدوائر والمؤسسات، سواء كانت في قطاع العام او القطاع الخاص ، وعليه يمكن القول أن علاقة الحكومة الإلكترونية هي الكل والإدارة الإلكترونية هي الجزء .

كما عرف " الهوش" الحكومة الإلكترونية على أنها : عملية تغيير وتحويل العلاقات من المؤسسات والمواطنين، من خلال تكنولوجيا المعلومات بهدف تقديم الأفضل للمواطنين وتمكنينهم من الوصول للمعلومات مما يوفر مزيدا من الشفافية وتحجيم الفساد وتعظيم العائد وتخفيض النفقات.[1]

كما عرفها **دافيد ماكلور (DAVID MECLURE)** استخدام الحكومة للتقنية، خاصة تقنية تطبيقات الحاسوب امبنية على الانترنت لتحسين إيصال المعلومات والخدمات الحكومية لكل المواطنين والمؤسسات الاقتصادية والشركات والموظفين ومؤسسات الحكومة نفسها. كما نشير أيضا للتعريف الذي أيده ماجد راغب الحلو بخصوص الحكومة الالكترونية حيث ذهب إلى القول "إن" الحكومة الالكترونية هي استخدام تكنولوجيا المعلومات الرقمية في انجاز المعاملات

[1] إلياس شاهد وآخرون ، تقييم تجربة تطبيق للحكومة الإلكترونية في الجزائر ، مجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد2، العدد2، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 122.

الإدارية وتقديم الخدمات المرفقية، والتواصل مع المواطنين بمزيد من الشفافية، والديمقراطية، ويطلق عليها أحيانا حكومة عصر المعلومات أو الإدارة بغير ورق .[1]

« وانطلاقًا من وجهة نظرنا، يمكن تعريف الحكومة الإلكترونية في المجال الإداري بأنها التوظيف الأمثل لتكنولوجيا المعلومات في ممارسة النشاط الإداري بشقيه الإيجابي والسلبي، وذلك بهدف تحقيق المصلحة العامة وتلبية احتياجات الأفراد بأقصى قدر من الكفاءة وتوفيرًا للوقت والجهد »

واستنادا إلى التحليلات الواردة في التعريفات السابقة لمفهوم الحكومة الالكترونية ، تتضح لنا معالمها الأساسية ، و يمكن الاستنتاج منها أنه يمكن:

اعتماد تقنية المعلومات والاتصالات وتوظيفها كأداة محورية في عمل الإدارة لإنجاز مهام الجهاز الإداري ووظائفه، وتفعيل الميكنة الشاملة للأنشطة الإدارية مع التأكيد المستمر على تحديثها، مما يفضي إلى تقليص الاعتماد على النماذج الورقية التقليدية واستبدالها بنماذج إلكترونية.

تأسيس ربط شبكي متكامل بين الخدمات والإجراءات الحكومية وآليات الحصول عليها، وربط جميع الأجهزة الحكومية المعنية بها، مع تفعيل الخدمة بشكل آلي بين مختلف الإدارات والوزارات، الأمر الذي يحقق سلاسة ومرونة في التفاعل بين المؤسسات الحكومية.

تحقيق خفض في التكاليف المرتبطة بتوفير وتطوير الخدمات المقدمة للمستفيدين والقطاعات المتنوعة، وذلك من خلال تبني برامج تقنية متقدمة، مما يسهم في ترشيد الوقت والجهد مع الحفاظ على معايير الجودة العالية في تقديم الخدمات.

إحداث تحول في طبيعة ممارسة السلطة عبر السعي إلى تعزيز العلاقة وبناء جسور من الثقة بين المواطنين والحكومة، وذلك من خلال الاستفادة القصوى من إمكانات تكنولوجيا

[1] بن عمر محمد، مرجع سابق، ص544.

الاتصال في تطوير الأداء الإداري والحكومي، وتحسين تفاعل القائمين على المرافق العامة مع جمهور المتعاملين، وتحقيق مبادئ الديمقراطية الإدارية عن طريق إتاحة وتوسيع قنوات التواصل للجمهور للتعبير عن آرائهم بشأن أداء المرافق العامة، بما يعزز مفهوم المساءلة الإدارية.

_الفرع الثاني:بوادر و أسباب ظهور الحكومة الإلكترونية

_أولا :

_تطور مفهوم الحكومة الإلكترونية منذ بداياته المتزامنة مع ظهور الإنترنت ، مرورًا بمراحل رئيسية تمثلت[1] في:

- **المرحلة الأولى (حتى 1996)**:استخدام الإنترنت كوسيط للتبادل الإلكتروني للبيانات (EDI)عبر البريد الإلكتروني بين المنظمات، وامتداد الشبكة ليشمل الأفراد في الدول المتقدمة.
- **المرحلة الثانية (1997-1998)** : نشوء شبكة "الإنترانت"، وهي شبكة داخلية خاصة بالمنظمة لتنفيذ الأنشطة والعمليات الداخلية، ومتاحة فقط للعاملين.
- **المرحلة الثالثة (بدءًا من 1999)** : ظهور شبكة "الإكسترانت"، وهي شبكة خارجية تتيح لجهات ذات مصالح مشتركة (كالموردين والزبائن) الوصول إلى المعلومات.
- **المرحلة الرابعة (بدءًا من 2000)**: ظهور مفهوم الحكومة الإلكترونية، الذي يتطلب تكنولوجيات اتصالات وأنظمة معلومات متقدمة، وبدء تقديم الخدمات لتسهيل التعامل

[1] سعد عباس حمزة الخفاجي، "الحكومة الالكترونية: الأبعاد النظرية وآليات التطبيق-دراسة تطبيقية حول استخدام الحكومة الالكترونية في معمل اسمنت كركوك"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 23، جامعة بغداد، العراق، 2010، ص 10.

بين الحكومة ومؤسساتها والقطاع الخاص والمواطنين عبر الإنترنت والشبكات الإلكترونية.

جهود منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:(OECD)

في عام 2002، قام فريق عمل الحكومة الإلكترونية في OECD بدراسة تأثير الحكومة الإلكترونية على الإدارات الوطنية من خلال سلسلة محاضرات تناولت الرؤية والمضمون والاستجابة، وإستراتيجية التنفيذ، وإصلاح الإدارات العامة. وقد جمعت هذه المحاضرات مسئولين حكوميين وخبراء من القطاع الخاص وممثلين عن وكالات حكومية ومنظمات المجتمع المدني والجامعات.

نتج عن هذه المحاضرات تقرير سلط الضوء على التحديات التي تواجه الحكومات في تطبيق الحكومة الإلكترونية. وبناءً على هذا التقرير، عُقد مؤتمر في جوان 2003 ركز على أهمية القيادة في التنسيق المركزي لمبادرات الحكومة الإلكترونية، وتحسين التعاون بين الوكالات الحكومية، واستخدام الحكومة الإلكترونية لتجاوز معوقات التغيير، وأكد المشاركون على ضرورة استخدام وسائل تواصل فعالة في الخدمات الحكومية لخدمة الموظفين والمواطنين.

تبع ذلك ثلاثة مؤتمرات لكبار المسؤولين ضمن مشروع الحكومة الإلكترونية التابع لـOECD ، تناولت موضوعات التنظيم من أجل التكامل (2003)، والأعمال العامة (2004)، وإحداث التغيير (2004). وقد جُمعت فعاليات هذه المؤتمرات في وثيقة بعنوان "الحكومة الإلكترونية من أجل حكومة أفضل."[1]

ثانيا: _أسباب التحول نحو الحكومة الإلكترونية:

[1] معهد البحوث والاستشارات، الحكومة الالكترونية سلسلة "نحو مجتمع المعرفة"، الإصدار التاسع، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2006, ص13, نقلا عن:

OCED, E-government project innovation and integrity division, Directotate for public and territorial devlopment ; .organisation for economic cooperation and development, 7 July 2005.

- إن التحول من الحكومة التقليدية نحو الحكومة الإلكترونية لم يظهر من فراغ، إنما كان نتيجة العديد من التطورات التي مست مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، وهذه التطورات والمسببات يمكن إيجازها فيما يلي :

_أسباب تاريخية:

- في نوفمبر 1988 قام أحد الدارسين لعلوم الحاسوب في أمريكا بنقل الفكرة من الخيال العلمي إلى الواقع العلمي ما تسبب في إدانته جنائيا بتهمة الاحتيال وسوء استخدام الكومبيوتر وبعد مضي سنوات على ذلك أخذت فكرة الحكومة الالكترونية تطرح نفسها في المجال الإداري وكانت إرهاصاتها الأولى سنة 1992 في أثناء الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي بيل كلينتون
- حيث أعلن انه بعد أن يجعل من طريق المعلومات السريع حجر زاوية جديد في البنية الأساسية القومية يشابه في أهميته نظام الطرق السريعة بين أرجاء الولايات المتحدة الأمريكية، أي انه يعد أحد المرافق الأساسية العامة وبذلك انتقلت الفكرة الى المجال الإداري لا يمنح الآلة الحكومية الضخمة فرصا للتغيير من خلال أساليب عملها وخدمة عملائها من الجماهير العريضة ثم أخذت دول أوربية عديدة تطبيق نظام الحكومة الالكترونية مثل هولندا، كندا السويد النرويج الدانمارك في و ايطاليا .الخ[1].

_ أسباب سياسية[2]:

– ظهور مفهوم العولمة

– تزايد المنافسة على إعادة صياغة الحكومة الكترونياً كمؤشر على تقدم المجتمع من قبل الدول المتقدمة.

[1] محمد القدوة ، الحكومة الالكترونية و الإدارة المعاصرة ، دار النشر والتوزيع ، ، دون طبعة، الأردن، 2010، ص 43.

[2] مسيردي سيد أحمد ، سعيدي خديجة، مشروع الجزائر إلكترونية: واقع وتحديات، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات ، المجلد 2، العدد 2، جامعة علي لونيسي، البليدة 2، الجزائر، ص ص 264، 265.

– تنافس السياسيين حول كسب رضا الجمهور من خلال تقديم خدمات أسهل لاسيما في الدول المتقدمة.

– دعم البنك الدولي لمشاريع الحكومة الإلكترونية في الدول النامية

_أسباب تكنولوجية:

_ظهور شبكة الانترنيت

– تطور شبكة الاتصالات وتطوير مستويات عالية من تشفير البيانات بحيث أصبحت الثقة بالشبكة وأمنها أمراً ممكناً.

– ابتكار التوقيع الإلكتروني وظهور وسائل اتصال جديدة.

_أسباب اقتصادية :

– ظهور التجارة الإلكترونية.

– محاولة استغلال الحكومة التكنولوجيا لما توفره من تخفيض مستوى التكاليف.

– ظهور الخوصصة وما يتطلبه تطبيقها من تواصل مع مختلف القطاعات.

_أسباب اجتماعية

– زيادة الوعي العام بالتكنولوجيا والانترنيت.

– البحث الدائم عن وسائل الراحة ومن ضمنها إمكانية إجراء المعاملات مع الحكومة دون عناء.[1]

المطلب الثاني : أهداف ومزايا الحكومة الالكترونية و التمييز بينها و بين المصطلحات المشابهة لها

[1] مسيردي سيد أحمد، سعيدي خديجة، مرجع سابق، ص 266.

شهدت الآونة الأخيرة تحولًا متسارعًا نحو تبني الحكومة الإلكترونية كنموذج حديث للإدارة العامة، لما تنطوي عليه من أهداف طموحة ومزايا جمة في تحسين جودة الخدمات وتيسير

الإجراءات. ويسعى هذا المطلب إلى إلقاء الضوء على هذه الأهداف والمزايا من تطبيق الحكومة الإلكترونية، مع التأكيد على التمييز المفاهيمي الدقيق بينها وبين المصطلحات ذات الصلة التي قد يختلط فهمها، وذلك بغية تقديم رؤية واضحة وشاملة لهذا التحول الرقمي في العمل الحكومي.

_الفرع الاول : أهداف ومزايا الحكومة الالكترونية

_ *أولا :* أهداف الحكومة الالكترونية[1]

تعتمد الحكومة الإلكترونية على الحكومة التقليدية كمصدر أساسي للمعلومات والخدمات، وتتعامل مع المواطنين ومنشئات الأعمال والمنظمات المختلفة المتواجدة في المجتمع تعاملهم كعملاء أو مستفيدين يسعون للحصول على الخدمات والمعلومات الإلكترونية التي توفرها..

يتمثل أحد الأهداف الإستراتيجية للحكومة الإلكترونية في دعم وتسهيل الخدمات الحكومية لجميع الأطراف المعنية: الحكومة نفسها، والمواطنون، ومنشئات الأعمال. وبناءً على ذلك، تعزز الحكومة الإلكترونية استخدام الوسائل الإلكترونية وتسهم في تحسين جودة وسرعة وسهولة المعاملات التي تقدمها لهذه الأطراف الثلاثة. ولذلك فإن أهداف الحكومة الإلكترونية تشبه إلى حد كبير أهداف الحكومة الجيد.

1-الأهداف المرتكزة على أعامل المصالح الحكومية الداخلية الغير ظاهرة للمتعاملين، تتمثل في تسهيل السرعة، الشفافية، إمكانية المحاسبة، الكفاءة وفعالية عمليات وإجراءات أداء أنشطة

[1] سمية بومروان، الحكومة الإلكترونية و دورها في تحسين أداء الإدارات(دراسة مقارنة)، مكتبة القانون والإقتصاد، ط1، الرياض، 2014، ص52.

الإدارة الحكومية. ويساهم هذا التوجه في توفري تكلفة الأعمال وتقديم الخدمات بطريقة جوهرية .

2- أهداف الحكومة الإلكترونية الخارجية فإنها توجه نحو تحقيق حاجات المجتمع وتوقعاته

[1]بطريقة مرضية وذلك عن طريق تبسيط التعامل والإجراءات مع الخدمات العديدة المتاحة، ويسهل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمليات والخدمات الحكومية الداخلية سرعة وشفافية وإمكانية المحاسبة والكفاءة والفعالية الخاصة في التواصل مع الجمهور والمواطنين والأعمال والأجهزة الحكومية الأخرى .وقد حددت وقد حددت جامعة الدول العربية ستة أهداف رئيسية تتصف بها استراتيجيات الحكومية الإلكترونية كما يلي:

1-تحقيق كفاءة وعائد أكبر على الاستثمار .

2-امن النفاذ المريح لخدمات الحكومة ومعلوماته.

3- توصيل الخدمات التي تستجيب لاحتياجات العميل.

4-التكامل بين الخدمات ذات الصلة.

5-بناء ثقة المستخدم .

6-زيادة اشتراك المواطنين في الخدمات.

تسعى مشروعات الحكومات الإلكترونية إلى تحسين جودة الخدمات العامة الحكومية المقدمة للمستفيدين. وذلك في ضوء معايير موضوعية لقياس الجودة مبنيّة على فلسفة إدارة الجودة الشاملة للإدارات العامة.

خلق تأثير إيجابي في المجتمع من خلال ترويج وتنمية معارف ومهارات تكنولوجيا المعلومات بين أفراد المجتمع.

[1] سمية بومروان، مرجع سابق، ص53.

إذن لا تخلو أهداف الحكومات الإلكترونية في تجارب دول العالم من مضامين اجتماعية وثقافية وتربوية وسياسية إلى جانب المعاني الاقتصادية المهمة لمشروعات وبرامج الحكومة

الإلكترونية؛ ذلك أن من المهم تحقيق سوف منافع اقتصادية ومزايا إستراتيجية من الحكومة الإلكترونية، وإلا غير ذي فائدة للتنمية المستدامة بأبعادها ومشروعا شكليا تصبح تطورا ومجالاتها المتعددة والمتنوعة.

إن اكتساب الميزة الإستراتيجية من خلال الحكومة الإلكترونية يرتبط ببرامج وطنية إستراتيجية أخرى، مثل: تطوير البنية التحتية التقنية والمعلوماتية، تحفيز استخدام الإنترنت، دعم مشروعات التجارة الإلكترونية، الأعمال الإلكترونية، صياغة وتطبيق إستراتيجية شاملة للإدارة الإلكترونية، وتحديث نظام التعليم، إلى غير ذلك من البرامج الإستراتيجية. وبالمقابل يعتمد نجاح هذه البرامج على وجود الحكومة الإلكترونية التي تستطيع تقديم الدعم الحكومي الفاعل وتهيئة بيئة إلكترونية محفزة وملائمة لهذا الغرض .[1]

ثانيا : مزايا الحكومة الالكترونية

لنظام الحكومة الإلكترونية مزايا متعددة، لعل أهمها ما يلي:

أولا: سرعة الإنجاز:

لا شك أن إنجاز المعاملة إلكترونياً لا يستغرق غري دقائق معدودة، مام يوفر الوقت الضائع في الانتقال إلى مقر الإدارة، والبحث عن الموظف المختص، وانتظار الدور، وقيام الموظف بالتحقق من توافر شروط الخدمة المطلوبة وإنجاز المعاملة بدوياً إذا صلحت النوايا[2] .

[1] سعد غالب ياسين, الادارة الالكترونية, دار اليازوري العلمية للنشر, ط1, 2009، ص211.

[2] حمدي القبيلات، قانون الإدارة العامة الالكترونية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2014، ص93.

لذلك فإن المحكمة الإلكترونية توفر للمواطن خدماتها بسرعة من خلال الدخول على الخط وليس من خلال الدخول في الصف وطول انتظار الدور. وبفضل سرعة الإنجاز الإلكتروني أمكن الاستغناء عن خدمات بعض المرافق كخدمة مرفق البريد العادي التقليدي في حدود كبرية، باستخدام البريد الإلكتروني الذي يصل إلى موقع المرسل إليه في لحظات، ويمكن أن يستتبع الرد في لحظات أيضاً إذا كان المرسل إليه مستعداً للرد.

_ثانيا : زيادة الإتقان :

إن الإنجاز الإلكتروني للخدمة عادة ما يكون أكثر دقة وإتقاناً من الإنجاز اليدوي، كما أنه يخضع لرقابة أسهل وأدق من تلك التي تفرض على الموظف في أداء عمله في نظام الإدارة التقليدية.

وبذلك يكن تقديم خدمات أفضل لمستحقيها، واستغلالا الأمثل للإمكانيات الحكومة من خلال إتباع أساليب مشابهة لأساليب التجارة الإلكترونية.

_ثالثا : تخفيض التكاليف:

لا شك أن إقامة نظام الحكومة الإلكترونية يحتاج في البداية إلى مبالغ غري بسرية تتفق في شراء الأجهزة والمعدات وإعداد البرامج وتدريب العاملين غري أن أداء الخدمات بالطريق الإلكترونJ– بعد ذلك – تقل تكلفته كثيرا عن أدائها بالطريق التقليدي أو اليدوي، إذ يؤدي إلى تقليل عدد الموظفين المطلوبين للعمل في الإدارة، واختصار الإجراءات ومراحل العمل، فضلا عن تخفيض أو الاستغناء عن كميات الأوراق والأدوات المكتبية المستخدمة في أداء الخدمات[1].

_رابعا: تحقيق الشفافية الإدارية:

[1] سمية بومروان، مرجع سابق، ص 50.

وذلك من خلال إتاحة المعلومات عن كافة الأنشطة الحكومية وإتاحة القوانين واللوائح الحكومية على شبكة الانترنت، الأمر الذي يبعد الرشوة و التلاعب وسوء المعاملة ويبطل سلطة المكاتب لصالح سلطة الدولة.[1]

وفي ذلك مكافحة للفساد الوظيفي وجرائم العمل، بالإضافة إلى أن الإنجاز الإلكتروني لا يتم أمام الجمهور مما يجعله أيسر تحقيقاً لتجنبه لمشكلات المواجهة المباشرة مع أصحاب الشأن وطالبي الخدمة خاصة من ذوي الوعي المنخفض من الناس[2].

خامسا : تبسيط الإجراءات

تهدف الإدارة العامة الالكترونية للقضاء على البيروقراطية بمعناها البغيض ونتائجها السيئة المؤدية إلى إهدار الجهد والوقت والمال وإرهاق المواطنين أصحاب المصلحة وعلى سبيل المثال يلزم لانجاز بعض المعاملات في أغلب الإدارات العامة الحصول على عدد كبير من توقيعات الموظفين القابعين في مكاتب مبعثرة في أماكن مختلفة، ويقتضي الحصول على كل توقيع منها الدخول في الصف وانتظار الدور لمدة قد تطول، والحصول عليها جميعاً للتمكن من إنهاء المعاملة والحصول على الخدمة يستغرق مدداً مضاعفة وجهداً مضنياً.

وعن طريق الإدارة العامة الإلكترونية يمكن تبسيط وتيسير الإجراءات ، بل وبخطوة واحدة تتم من خلال الدخول على الخط مع الإدارة العامة عبر شبكة المعلومات يمكن انجاز المطلوب بسرعة وسهولة توفيراً للوقت والجهد.[3]

---

[1] ديالا جميل محمد الرزي، الحكومة الالكترونية ومعوقات تطبيقها دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية في قطاع غزة، مجلة الجامعة 23 الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارة، المجلد العشرين، العدد الأول، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2012، ص 197.

[2] حمدي القبيلات، مرجع سابق، ص42.

[3] نفس المرجع، ص43.

ويمكن في نظام الإدارة الإلكترونية لموظف واحد إنهاء المعاملة المطلوبة وتقديم الخدمات لصاحبها دون رجوع إلى رؤسائه أو رفاقه في العمل، وذلك بالرجوع القاعدة البيانات المعدة سلفاً في إدارته، والتي تعد بمثابة تفويض للموظف يتخذ قراره على أساسه، وهو ما يحدث الآن في هولندا .

وقد حدث في مدينة كولوني colonie أن كان تجديد رخصة تقديم المشروبات الروحية يحتاج إلى موافقة الإدارات، والآن يتم إبلاغ هذه الإدارات بالبريد الإلكتروني ويطلب منها بيان ما قد يكون لديها من متطلبات أو مشكلات بشأنها، ويطلب من صاحب الشأن استيفاءها و حلها، وبهذه السهولة في الإجراءات الداخلية يمكن خدمة أصحاب المصالح والطلبات وتجديد التراخيص بصورة أسرع.[1]

_الفرع الثاني : التمييز بين الحكومة الالكترونية والمصطلحات المشابهة لها

لقد أثار ظهور مفهوم الحكومة الإلكترونية في بداياته إشكالية تتعلق بتداخله مع جملة من المصطلحات التي تشاركه في بنيته الاصطلاحية، مما أظهر درجة عالية من التقارب المفاهيمي فيما بينها. وقد دفع هذا التقارب إلى التساؤل عن أوجه التشابه وملامح التداخل القائمة بين هذه المصطلحات.

ونظرًا لصعوبة إجراء مقارنة بين مفهوم الحكومة الإلكترونية ومجالات أو أنشطة أخرى متباينة، يصبح من الضروري التركيز على مقاربة ومقارنة الحقول الدلالية والمصطلحات التي شاع استخدامها في الآونة الأخيرة دون تحديد معايير تمييز واضحة المعالم.

أولا : الحكومة التقليدية و الحكومة الالكترونية

باعتبار أن مصطلح الحكومة الالكترونية هو مصطلح غير مألوف مقارنة بمصطلح الحكومة

[1] سمية بومروان. مرجع سابق. ص51

التقليدية، ترتب عنه اختلاف وجهات النظر سواء من حيث تعريف كليهما أو الضوابط المميزة بينهما ولعل أهم هذه الضوابط تكمن فيما يلي[1]:

الحفظ: تعتمد الحكومة التقليدية في تعاملاتها مع الغير على وسيط مادي ملموس (مستندات ورقية تحتاج إلى تخزين المعلومات والبيانات غير أن هذا الوسيط المادي يتعرض للتلف والضياع مع مرور الوقت، بينما في الحكومة الالكترونية نجد وسيط غير ملموس وغير محسوس (قواعد بيانات يمكن حفظها بسهولة كما يساعد على حفظها من اللف أو الضياع بواسطة برامج حماية من جهة، ومن جهة أخرى سهولة نشر هذه الوثائق لأكثر من جهة والاستفادة منها في أقل وقت ممكن.

الاسترجاع: استرجاع المعلومات أو الرجوع إلى مراجع المعلومة في الحكومة التقليدية يشكل عائق لدى جميع الإدارات سببه تكدس الملفات المحتوية عليها مما يترتب عنه أن عملية البحث قد تمد إلى ساعات أو أيام، بينما مثل هذا الأمر في الحكومة الالكترونية لا يكلف سوى ثواني أو دقائق من خلال تشغيل خاصية البحث في الشبكة.

التكاليف: باعتبار أن العمل في الحكومة التقليدية أساسه مستندات ورقية، هذه الأيرة تحتاج إلى تخزين في أماكن معدة خصيصا لذلك قاعات مخصصة للأرشيف)، إضافة لذلك وجود موظفين مختصين مهمتهم إدارة قاعات الأرشيف والمحافظة عليها، بينما في الحكومة الالكترونية لا تحتاج إلى مخازن لحفظ الملفات الإدارية أو ما شابه ذلك، حيث أن جميع الملفات تخزن بطريقة آلية في القرص الصلب لجهاز الإعلام الآلي الأم للإدارة المعنية كما أن تقديم الخدمات الإدارية يتم عن بعد من خلال الاتصال المباشر بين الإدارة وطالب الخدمة عبر شبكة الانترنت.

[1] بن عمر محمد، مرجع سابق، ص547.

التعامل والإجراءات: الإجراءات تتم في الحكومة الالكترونية دون لقاء مباشر بين طالب الخدمة ومقدمها، بل يمكن أن يتم تقديم الخدمة أو المعلومة من خلال تزويد أجهزة الجهة الإدارية ببرامج معينة حيث أنه عند استفاء طالب الخدمة الخطوات التي تحددها يحصل علىٰا يريده مثل "بطاقة التعريف البيومترية على عكس الحكومة التقليدية، كما تتميز الحكومة الالكترونية بالتفاعل السريع مع المتعاملين معها فتستطيع استقبال آلاف الطلبات والرد عليها جميعا في وقت مع توافر سرعة التواصل بين الموظفين ورؤسائهم وهو ما لا يمكن أن يتوفر واحد وبسرعة فائقة. في الحكومة التقليدية.

القدرة على التخطيط: نظرا لسهولة الحصول على المعلومات واسترجاعها بسهولة مع إمكانية الربط بين الأجهزة الإدارية المختلفة في الدولة مما يعطي للحكومة الالكترونية إمكانية التخطيط السليم وهو ما لا يتوفر في الحكومة التقليدية.

ولعل أهم مثال على ذلك، برنامج (MACF) وهو تطبيق اعتمدته المديرية العامة للأملاك الوطنية والذي يهدف إلى حجز جميع البطاقات العقارية على المستوى الوطني، الأمر الذي من شأنه معالجة طلبات المعلومات بخصوص الحقوق العقارية في زمن قياسي وهو ما لا تجده في الحكومة التقليدية، حيث تعتمد مديريات الحفظ العقاري الولائية على الطريقة التقليدية في حجز المعلومات العقارية.

ومما سبق ذكره يمكن القول أن الحكومة الالكترونية وباعتبارها تقوم على إدارة بلا أوراق. تم من خلالها الاستعاضة عن الأوراق بالأرشيف الالكترونيٰتطبيق المتابعة الآلية من ناحية. ومن ناحية أخرى اختزلت الزمان والمكان كما تم من خلالها القضاء على البيروقراطية بأشكالها المختلفة[1].

[1] بن عمر محمد، مرجع سابق، ص548.

_ثانيا: الحكومة الالكترونية و الإدارة الالكترونية

كثر في الآونة الأخيرة الجدل بشأن مصطلحي الحكومة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية هل هما مصطلحان مختلفان أم مترادفان.. وقد توصلت الدراسات إلى أن العلاقة بينهما هي علاقة الجزء بالكل، فالإدارة الإلكترونية هي الجزء وتعني تحويل جميع العمليات الإدارية ذات الطبيعة الورقية الى عمليات ذات طبيعة إلكترونية باستخدام التطورات التقنية الحديثة العمل الإلكتروني" أو الإدارة بلا أوراق. وتعمل الإدارة الإلكترونية على تطوير البنية المعلوماتية داخل المؤسسة وبعبارة أخرى أن تطبيقها مقتصر على حدود المنظمة فقط.

أما الحكومة الإلكترونية فهي تمثل الكل، وتعني بها العمليات الإلكترونية التي يتم من خلالها الربط بين المنظمات التي تطبق الإدارة الإلكترونية وذلك من خلال التشغيل الحاسوبي ذي التقنية العالية وهذا يعني أن الإدارة الإلكترونية هي مرحلة سابقة من الحكومة الإلكترونية[1].

فالعلاقة وطيدة بين الإدارة الالكترونية والحكومة الالكترونية، حيث تعدّ الإدارة الالكترونية جزء من الحكومة الالكترونية فالعمليات الالكترونية التي تربط بين جميع المنظمات والهيئات[2] الحكومية والتي تطبق على الإدارة الالكترونية تكون جاهزة لتقديم الخدمات الالكترونية للمواطنين وهذا الأمر ينطبق على الحكومة الالكترونية.

_ثالثا : الحوكمة الإلكترونية و الحكومة الإلكترونية

انطلاقا من رؤية بعض الباحثين والفقهاء القائلة بالترادف الواضح بين مصطلحي "الحوكمة الإلكترونية" و "الحكومة الإلكترونية"، ألا يمكننا التساؤل عن مدى وجود تداخل لفظي

[1] مصطفى يوسف الكافي، الحكومة الالكترونية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة، دار ومؤسسة رسلان للطباعة و النشر والتوزيع، دون طبعة، سوريا، 2009، ص28.

[2] رانية هدار، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، قسم الإدارة العامة والتنمية المحلية، 2017-2018، ص 32.

ووظيفي حقيقي يجمعهما، وهل يتجاوز هذا التداخل مجرد التشابه اللغوي ليطال الأهداف والآليات العملية لكل منهما؟

يقصد بالحوكمة الالكترونية نموذج تسيير حديث ترمي من خلاله الدولة لتحسين شؤون إدارة الحكم وترقية المستويات الاجتماعية والاقتصادية الأشخاص، وهذا من خلال استغلال ميزات تكنولوجيا الاتصالات قصد دعم وتقوية مؤشرات الحوكمة كالمشاركة وتعزيز التعاون بين القطاع العام والخاص وباقي المؤسسات[1]، يعتقد الكثيرون أن مفهوم الحكومة الالكترونية والحوكمة الالكترونية مرتبطان ببعضهما إلا أنه هناك وجه اختلاف طفيف.

فالحوكمة الالكترونية هي سلسلة العمليات والإجراءات التي تهدف الى تنظيم المعاملات والمعلومات والمخاطبات والمستندات الرسمية وغير الرسمية بين الحكومة والمواطن، وتأمين سبل حفظها وأرشفتها ورقمنتها وتوفير آلية لاسترجاعها أما الحكومة الالكترونية؛ فهي خدمة الالكترونية مقدمة من الحكومة لمواطنيها باعتماد الحوكمة الالكترونية وتهدف الى تبسيط الإجراءات ونجاز المعاملات بين الأفراد والمنظمات الحكومية بكل شفافية وموضوعية باعتماد بوابات الالكترونية وتفاعلية، مؤمنة بشكل كامل وتغذى بناتج عمليات الحوكمة [2].

_وعليه يمكن القول أنه لا يمكن تفعيل حكومة الكترونية بدون وجود حوكمة الكترونية في حين يمكن الجزم بأنه لا يمكن إقامة حكومة الكترونية إلا بتوفر وعي معلوماتي لدى المجتمع وهذا يعد من قبيل وجود حكم راشد يؤسس له.

_رابعا: الحكومة الالكترونية و الديمقراطية الالكترونية

[1] وفاء معاوي، الحوكمة المحلية الالكترونية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية، جامعة حاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص التنظيمات السياسية والإدارية، باتنة، 2016-2017، ص 85.

[2] طلال ناظم، الفرق بين الحكومة الالكترونية والحوكمة الالكترونية، مقال متوفر على الموقع ، نظر يوم 2025/04/20، على 20:25.(drtazzuhairi.blogspot.com) .

يقصد بالديمقراطية الالكترونية العملية التي يتم من خلالها توظيف الأدوات التكنولوجية، إما بغرض تجديد مضمون الممارسة الديمقراطية أو من ناحية توسيع فضائها ومجال فعلها، مع ضرورة إعادة تشكيل القواعد القائمة عليها ما يجعلها ترتبط بشكل مباشر بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، كما وقد ساهمت الديمقراطية الالكترونية في الرفع من مستوى النضج السياسي للأفراد وزيادة نسبة المشاركة ونمو الوعي السياسي في إطار ما يصطلح عليه بالمشاركة الالكترونية [1].

وتعبر الديمقراطية الالكترونية عن أعلى درجات النضج في تطبيق الحكومة الالكترونية. فهي الهدف بعيد المدى الذي تسعى الدول إلى تحقيقه من خلال تطبيقات الحكومة الالكترونية، حيث أن الحكومة الالكترونية تعتبر الوسيلة الأسلم لتمكين من الديمقراطية الالكترونية.[2]
كما تعمل كل من الحكومة الالكترونية والديمقراطية الالكترونية على تحقيق التفاعل والانسجام الكامل بين الحكومات والشعوب وذلك من خلال تفعيل عناصر الديمقراطية[3]. المتمثلة في تعزيز الحريات السياسية والرفع من مستويات المشاركة وهذا يتأتى من تطبيق شتى صور الديمقراطية كالانتخاب الالكتروني، وصبر الآراء، وتوسيع مجال المناقشات حول السياسات العامة.

حيث قامت الأمم المتحدة في سنة 2001 بإصدار تقرير حول الحكومة الالكترونية يتتبع التطورات في أرقام المشاركة الالكترونية، باعتبارها أحد آليات الديمقراطية الالكترونية واستند

[1] أحمد أمين فورار، الديمقراطية التشاركية وأدواتها الرقمية منطلقات نظرية وتطبيقات عملية، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 15، العدد 01، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018، ص 283.

[2] إيمان عبد المحسن زكي، الحكومة الالكترونية مدخل إداري متكامل، المنظمة العربية لتنمية بحوث ودارسات، مصر، 2009، ص 23.

[3] وداد قوقة، دور الحكومة الالكترونية في تفعيل الديمقراطية الالكترونية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ب، العدد 46، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 103.

التقرير لتحليل خصائص بوابات الحكومة الالكترونية ومواقع الإدارات الحكومية[1].

وهذا ما يظهر حجم العالقة المتينة والتفاعلية بين الحكومة الالكترونية والديمقراطية الالكترونية حيث إن تطور أرقام المشاركة الالكترونية كأحد أهم عناصر الديمقراطية الالكترونية مرهون بفعالية وجودة الخدمات الحكومية الالكترونية.

المبحث الثاني: المتطلبات الإستراتيجية لتطبيق الحكومة الإلكترونية...تجربة الحكومة الإلكترونية في الجزائر

استنادا إلى ما سبق دراسته, فإن إرساء دعائم الحكومة الإلكترونية يستلزم تبني الدولة لإستراتيجية محكمة وواضحة المعالم، تهدف إلى تهيئة بيئة حاضنة ومواتية لنمو وتطور هذه الحكومة من النواحي القانونية والتقنية والإدارية والبشرية, و لتطبيق الحكومة الإلكترونية ومراحلها المختلفة بنجاح، يتعين تحديد المتطلبات الأساسية التي يجب مراعاتها بعناية قبل الشروع في أي من مشاريعها. فهذه المتطلبات تشكل الركيزة التي يجب توفيرها لضمان تهيئة الظروف الملائمة للتطبيق الفعال والناجح لهذا النوع من المشاريع, و تعتبر الجزائر من الدول التي حاولت أن تساير هذا التحول الكبير في مجال عصرنة قطاعاتها الحكومية عن طريق انفاذ التكنولوجيات الحديثة في نظامها الإداري لهذا سطرت مجموعة من الخطط والبرامج القطاعية التي تستهدف تطبيق الحكومة الالكترونية على نطاق واسع.

ومن هذا المنطلق سندرس في بحثنا هذا في المطلب الأول متطلبات و استراتيجيات تطبيق الحكومة الإلكترونية, و في المطلب الثاني تجربة الجزائر للحكومة الالكترونية .

[1] هيئة الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مسح الحكومة الالكترونية لسنة 2020 " الحكومة الرقمية في عقد العمل من أجل التنمية المستدامة مع ملحق لفيروس كورونا 19، الواليات المتحدة، 2020، ص 19، متوفر على: https://publicadministration.desa.un.org/ ، نظر يوم 2025/04/25 بتوقيت 21:10.

المطلب الأول : تطبيق الحكومة الالكترونية: مراحل...متطلبات...استراتيجيات...مجالات.

هناك مراحل متعاقبة لتحول الحكومة التقليدية إلى حكومة الكترونية وطبقا لهذه المراحل ترتقي الحكومات شيئا فشيئا حتى تصل إلى مرحلة الحكومة الالكترونية, لذلك فإن تجسيد الحكومة الالكترونية يستدعي المرور بعدة مراحل ، وبالتالي فالحكومة الالكترونية شأنها شأن أي مشروع يمكن إقامته أو هدف يمكن الوصول إليه لابد له عدة استراتيجيات و أن وتهيأ له العديد من المتطلبات لتطبيق هذا المشروع.

الفرع الأول : مراحل و متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية

أولا : مراحل تطبيق الحكومة الالكترونية

يتسم التحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الإلكترونية بتتابع منهجي عبر مراحل متتالية و وفقًا لهذا التدرج، ترتقي الحكومات بصورة تدريجية وصولًا إلى مرحلة الحكومة الإلكترونية التي تمثل تطورًا نوعيًا للحكومة التقليدية. ولا يمكن للحكومات التقليدية تجاوز هذه المراحل أو اختزالها دون المرور بها تباعًا[1].

المرحلة الأولى "مرحلة النشر":

والتي تعنى بتوسيع الوصول السريع إلى المعلومات المفيدة للمواطنين والأعمال دون الحاجة إلى التنقل أو السفر للوصول إلى الوزارات أو المؤسسات الحكومية والوقوف في طوابير، ولعل الإنترنت تعد إحدى أهم وأرخص وسائط النشر المتاحة لدى الكثير من الدول، حيث إن إنشاء المواقع ذات الواجهات البسيطة يعتبر من أهم خطوات نشر المعلومات الحكومية لأكبر عدد من المستفيدين وسيخدم الحكومات في جعلها تقدم تنقية متقدمة

[1] ريتشارد هيكس ، "الحكومة الالكترونية خلاصات كتب المدير ورجل الأعمال "، الشركة العربية للإعلام العلمي ، القاهرة، أكتوبر 2003، العدد 259، متاح في الموقع الالكتروني http://www.edara.com ، نظر يوم 2025/04/25 بتوقيت 22:01.

. البدء بوضع خطة زمنية محددة التواريخ في نشر المعلومات على شبكة الإنترنت .

. نشر معلومات ذات قيمة وتمس حياة المواطنين بلغة سهلة مع البعد التام عن الحشو أو المعلومات التاريخية وما تحقق من منجزات في سابق العصر والأوان .

. ضرورة وضع القوانين التي تحدد المعلومات الإجبارية الواجب توافرها في كل موقع والتي تخدم الأهداف التي أنشئت من أجلها تلك الجهات ومواقعها والبعد عن التعريف بالمسؤولين وسيرتهم الذاتية بكافة تفاصيلها.

. توحيد تصاميم المواقع الحكومية شكلاً ومضموناً حتى تسهل على المستفيدين سرعة الوصول إلى المعلومات والخدمات المنشودة .

. توفير الإمكانات المادية المطلوبة لكافة العمليات بدءا من اتصميم والنشر والتحديث الدائم والصيانة المستمرة للمواقع.

. أن تحتوي المواقع على نشرات و معلومات عن الفرص الاستثمارية والخطط التنموية بلغات أجنبية وذلك لجلب المستثمرين الأجانب[1] .

المرحلة الثانية: التفاعل عبر نطاق المشاركة المدنية في الحكومة:

كما سبق القول إن الخطوة الأولى تتمثل في نشر مواقع زاخرة بالكثير من المعلومات التي تفيد المواطنين، و في المرحلة الثانية يجب التأكد من أن تلك المعلومات والنماذج المنشورة في المواقع هي قيد الاستخدام و تلقى قبولا لدى المواطنين لأن هذا هو الهدف تفاعل المواطنين مع الخدمات التي تقدم لهم عبر الأنترنت و هذا التفاعل المنشود يتم عبر التواصل المستمر من خلال المعلومات المرتجعة و التي تتم من خلال نماذج صممت لهذا الغرض أو عبر رسائل البريد الالكتروني التي تد للمواقع حول الخدمات التي يقدمها الموقع و في هذه المرحلة يجب

[1] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 69.

مراعاة و دراسة النقاط التالية :

• إظهار الاهتمام بالملاحظات التي وردت في السابق وما تم من إجراءات عملية تجاهها.

• تبسيط إجراءات العمل وتقليل النماذج والاقتصار على طلب المعلومات الضرورية و الملحة.

• الاسترشاد بآراء زوار المواقع في مراحل التصميم المختلفة وتحديد المعلومات الواجب توفرها عند طلب الخدمات[1].

المرحلة الثالثة: جعل التعاملات تتم مباشرة على الشبكة:

بعد نشر المعلومات والاسترشاد بآراء المستفيدين حول تصاميم المواقع ومحتوياتها يجب الانتقال الآن إلى المرحلة الأهم ألا وهي مرحلة جعل كافة التعاملات Transactions تتم مباشرة على الشبكة Online ، كما تفعل بعض البنوك حاليا وهي تقدم بعض خدماتها عبر شبكة الإنترنت وكما تقوم بعض مواقع التجارة الإلكترونية بالبيع للزبائن مباشرة. يجب على الحكومة في هذه المرحلة الانتقال من نشر المعلومات فقط إلى مرحلة التطبيق الكامل وتقديم كافة الخدمات على الشبكة عبر مواقعها .

أن تتم مخاطبة المستفيدين والذين لهم علاقة مباشرة بالخدمات المقدمة من الجهات الحكومية المباشرة على الشبكة Online[2].

• توفير الإمكانات البشرية المدربة لتقديم الدعم المستمر للمستخدمين والرد على استفساراتهم.

• يجب مراعاة أن عمليات تطبيق الحكومة الإلكترونية في هذه المرحلة سوف يتطلب الكثير من المال والجهد.

[1] خيرة الداوي، أحمد لعمى، "مراحل ومعوقات تطبيق الحكومة الإلكترونية"، مجلة المؤسسة – L'entreprise، المجلد 1، العدد 1، 2012، ص64.

[2] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص71.

• يجب أن يكون تطبيق الحكومة الإلكترونية ضمن حركة تغيير شاملة.

• أن يكون هناك مواقع تقوم بدور البوابات للمواقع الحكومية تسهل على الجميع الوصول السريع.

• يجب إجراء اختبارات شاملة على الأنظمة والتأكد من خلوها من الأخطاء المنطقية واللغوية قبل استخدامها.

ثانيا:متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية

إن إنجاح مشروع الحكومة الإلكترونية يستلزم توفير حزمة من المتطلبات الأساسية، تشمل موارد بشرية مؤهلة، ومخصصات مالية كافية، وهياكل تنظيمية فعالة، وبرمجيات متطورة. وعلاوة على ذلك، لا بد من تكوين رؤية شاملة وتقييم دقيق للواقع الراهن من حيث توافر تكنولوجيا المعلومات، والبنية التحتية الملائمة، والموارد البشرية الكفؤة، والدعم المالي الضروري، وذلك لتحقيق الاستفادة المثلى من هذه التطورات التقنية. ونذكرها كمايلي:

_1: المتطلبات السياسية:

تتجلى في ضرورة وجود إرادة من طرف القيادة السياسية لدعم الهياكل وإدخال التغيرات الجوهرية على أساليب العمل في الإدارة[1]، كما يحتاج مشروع الحكومة الالكترونية لتوفير الدعم السياسي والتمويل اللازم للفريق المسؤول عن تنفيذ مبادرة الحكومة الالكترونية.

ويقع على عاتق صناع القرار السياسي في الدولة وعلى أعلى المستويات والمهتمين بتطبيقات الحكومة الالكترونية أن يقوم بوضع رؤيا واضحة على صعيد التأسيس في الشكل والمضمون، كما لا يجب إهمال تسلسل الأولويات على صعيد التطبيق.

[1] حامد أدنيوي جمعة، الإدارة الحكومية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2020، ص 6.

كما يقع لزاماً على المؤسسات الحكومية تطوير منظماتها الحكومية فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليست بديلاً الإدارة الحكومية، خصوصا إذا أثبتت هذه الأخيرة عدم جدوى سياستها وصدر عنها أداء غير سليم فلن تفيد هنا التكنولوجيا، لهذا يجب دراسة النظام التقليدي وعلاج مشاكله قبل تحويله الأسلوب الالكتروني الاستفادة منه، وعليه لنجاح الحكومة الالكترونية يتطلب الأمر إجراء تغيرات جذرية داخل المنظمات الحكومية[1] .

2 : متطلبات إدارية وتقنية:

يقصد بالمتطلبات الإدارية إحداث تغيرات جوهرية في الهياكل والأجهزة الإدارية لمواكبة الحاصلة في الخدمات الحكومية، التي أخذت أبعاد جديدة بعد تقدم التكنولوجي المعلوماتي مما سمح بالاستغناء عن الوظائف الروتينية التقليدية وإنشاء وظائف جديدةٍ كما يقتضي تطبيق الحكومة الالكترونية تبسيط الإجراءات الحكومية وتوفير المعلومات الضرورية للتعامل .

ولبلوغ تجسيد فعلي للحكومة الالكترونية يستلزم إنشاء نظام معلوماتي شامل يقوم على تبادل المعلومات والاتصالات بين الأجهزة الحكومية المختلفة وتقديم الخدمات للمواطنين والقطاع الخاص عبر الوسائل التقنية التي تضمن السرعة والكفاءة[2] .

الإضافة إلى ذلك، تبرز أهمية توفير أجهزة حاسوب وتطبيقات متطورة تضمن تصميم نظام يتمتع بالكفاءة والجودة العالية في تقديم الخدمة، وذلك في إطار بنية تحتية متكاملة مدعومة بشبكات اتصالات وأنظمة معلومات متقدمة.

3: متطلبات اقتصادية وبشرية:

[1] ليلى مطالي، متطلبات إرساء حكومة الكترونية ناجحة " نماذج وتجارب عالمية وعربية"، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 13، العدد 02، المدرسة الوطنية العليا الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، الجزائر، 2016 ، ص07، متوفر على https://mpra.ub.uni.muenchen.de نظر يوم 2025/04/26، بتوقيت 15:12.

[2] لمياء خزار، الحكومة الالكترونية، أطروحة مقدم لنيل شهادة الدكتوراه علوم في القانون، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، تخصص قانون إداري وإدارة عامة، باتنة، 2017-2018، ص7.

تعد المتطلبات الاقتصادية والمالية من الركائز الأساسية في بناء الحكومة الالكترونية ، باعتبار أن المال من أهم عناصر البناء والتشييد ، فتوفير الأجهزة والاشتراك في الشبكات يتطلب بذل أموال كثيرة ، بالإضافة إلى المراجعة الدورية لاحتياجات الأجهزة وفقاً لبرنامج زمني محدد ، والتعامل مع التعديلات والتغييرات اللازمة[1].

يتطلب التخطيط الاستراتيجي لتطبيق الحكومة الالكترونية تخصيص كلفة مالية سواء من ميزانية الدولة أو من التمويل الأجنبي، وتُعدّ صعوبة توفير الاعتمادات المالية اللازمة من التحديات التي تواجه الدول العربية والنامية في هذا المسعى.

كما يجب العمل على خلق تعبئة اجتماعية مساعدة ومستوعبة لضرورة التحول نحو الحكومة الالكترونية الإدارة الالكترونية، وتكون على دراية كافية بمزايا تطبيق الوسائل التقنية في الأجهزة الإدارية، مع الاستعانة بوسائل الإعلام، وجمعيات المجتمع المدني في دعم اللقاءات والندوات التحسيسية الخاصة بنشر فوائد الحكومة الالكترونية. مع برمجة حصص تدريبية على استعمال الآلات التقنية في مختلف المستويات التعليمية.[2]

يتطلب إنجاح مشروع الحكومة الإلكترونية توافر كوادر بشرية متخصصة تمتلك الخبرة في تصميم وصيانة الأنظمة الإلكترونية ومراقبة أدائها لضمان الربط الفعال بين مختلف هذه الأنظمة. كما يستلزم الأمر استقدام خبراء مختصين لتوفير برامج تدريبية شاملة تهدف إلى تأهيل وتطوير مهارات الموظفين والعاملين في مختلف الإدارات العمومية.

علاوة على ذلك، يكتسي تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص أهمية بالغة، خاصة وأن هذا

[1] أعمر يوسفي، الحكومة الالكترونية بين صعوبة التطبيق وحتمية التنفيذ، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، المجلد2، العدد 1، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، نوفمبر 2011، ص 148.

[2] عشور عبد الكريم، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الواليات المتحدة والجزائر، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستر في العلوم السياسية والعالقات الدولية، جامعة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم علوم السياسية والعلاقات الدولية، قسنطينة، 2009-2010، ص 26.

الأخير قد حقق تقدمًا ملحوظًا في مجال الاستهلاك التجاري والمتاجر الإلكترونية. وفي هذا السياق، يمكن للحكومات الاستفادة من خبرات القطاع الخاص، لاسيما المنظمات التي حققت نجاحات ملموسة في هذا الميدان، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في بناء حكومة إلكترونية فعالة ومستدامة.

4: المتطلبات القانونية

_يحتاج بناء نظام حكومة الكترونية إلى تشريعات وتنظيمات خاصة تنظم وتقنن معاملته وتساير التطور الالكتروني، ويتأتى ذلك بسنّ قوانين جديدة تنظم التعاملات الالكترونية الحكومية وتضفي عليها الحجيّة القانونية أو مراجعة القوانين القديمة وتحيينه بما يتلائم مع هذا الأسلوب الجديد من التعاملات، بما يضمن المرونة في توفير الخدمات[1].

المرفق الحكومي الالكتروني عليه أن يكون مؤمن الاستخدام في كل الحالات، لهذا على الحكومة أن تضمن الأمن لمستعملي هذا النظام وتشعرهم بالثقة عند الولوج لاستخدام أي تطبيق من تطبيقاته، هذا الأمن سينعكس إيجابا على المواطنين الذين سيتبنون هذا النوع من الخدمات. متى اطمئنوا إلى كون معطياتهم الشخصية تكون مؤمنة باستمرار وأن الحكومة تتحمل مسؤولية تسيير نظام الأمن المعلوماتي بكافة جوانبه[2].

كما يجب على الحكومة الالكترونية العمل على صون أمن الوثائق والمستندات وضمان سرية المعلومات من أي خروقات أمنية واستعمالها في مواضيع و أمور غير مشروعة أو خارجة عن نطاق القانون.

[1] برباش العيد ، أثر الإدارة الالكترونية على النشاط الإداري (القرار الإداري الالكتروني)، مجلة القانون، المجلد13، العدد1، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، 2024، ص 36.

[2] Ulrica lofstedt, e- government assement of current research and some proposals for future directions,international journal of public systems, vol 1. Sweden, 2005, p 8, onlin sur : https: // diva-portal.org.

كما أن وضع نظام حكومة الكترونية يفتقد لإطار نموذجي يراعي المعايير التنظيمية والقانونية يشكل خطراً، كون هذا النظام لن يحظى بقيمة وحجية فعلية وقانونية بل وحتى بسبب تجاوزه لهذه الحدود المعيارية[1].

الفرع الثاني: استراتيجيات و مجالات تطبيق الحكومة الإلكترونية

_أولا: استراتيجيات تطبيق الحكومة الإلكترونية

مشروع الحكومة الإلكترونية هو بكل تأكيد توليفة معقدة ومتنوعة من البرامج المتخصصة التي تتطلب معارف ومهارات عالية وموارد إنسانية ومالية وقيادات إدارية تعمل بتنسيق وتكامل ضمن إطار رؤية وأهداف إستراتيجية مستقبلية، وبسبب هذه الطبيعة المعقدة ولأن مشروع الحكومة الإلكترونية يتناول قضية التغيير الجذري لبناء . الإدارة العامة (الحكومية) ابتداءاً من لبناتها الأساسية إلى التركيبة التنظيمية المؤسساتية فإن مخاطر الفشل كبيرة، وإن فرص النجاح قليلة إذا لم توضع عملية التطوير ضمن منظور إستراتيجي يأخذ مداه وفعاليته من المراحل والخطوات الجوهرية المتكاملة التي يجب أن يقطعها المشروع خلال عملية صياغة إستراتيجية الانتقال إلى الحكومة الإلكترونية[2].

إن إستراتيجية الحكومة الالكترونية تبنى من خلال:

1- وضع كل ما يمكن من معلومات في شكل الكتروني على الانترنت حيث يتم وضع النماذج والاستمارات والتعليمات التي تسهل تعاملات الحكومة مع المواطنين، ومع القطاع الخاص، والأعمال، ثم وضع المعلومات الداخلية التي تسهل تعاملات وحدات الحكومة مع بعضها البعض.

[1] Paul alpar, sebastaian olbrich,* legal requirements and modelling of proccesses in e- government*, voulume 03, issue 03, p 03, aviailable onlin:. https:// citeseerx.ist.psu.edu نظر يوم 2025/05/15 بتوقيت 21:05

[2] سعد غالب ياسين، الإدارة الالكترونية و آفاق تطبيقاتها العربية، مكتبة الملك فهد الوطنية، دون طبعة، الرياض، 2005، ص202.

-2- تصنيف الخدمات بطريقة صحيحة وبشكل يتلائم مع توقعات احتياجات المستخدمين، فإذا وجد المواطن صعوبة في استخدام الموقع الحكومي الالكتروني فذلك يعني تبديد هذا الاستثمار

لذا لا بد من تأكيد تصنيف وترتيب الخدمات العامة الإلكترونية المقدمة للمواطنين طبقا لمنطق محدد كان يتم تصنيفها كالآتي:

أ- تبعا لنوع الخدمة العامة المقدمة شخصية - تجارية - تعليمية - صحية -)الخ ...

ب- تبعا المراحل العمرية للمواطن (شهادة الميلاد - الكشف الطبي - التأمين الصحي - الالتحاق بالمدارس والجامعات - التجنيد - الانتخاب - التشغيل والتوظيف - عقود الزواج - الصحة الإنجابية - المرتبات والمعاشات).

ج- تبعا لنوع المستفيدين من الخدمة أي خدمات فردية تقدم للمواطنين) خدمات مؤسسية تقدم للنوادي والنقابات والشركات.

3- أمن المعلومات والتعاملات حيث تتعامل وحدات الجهاز الإداري للدولة في مستندات ووثائق حيوية ذات أهمية بالغة للدولة وللمواطنين معا. ولذا فمن الضروري تأكيد سلامة هذه المعلومات والتعاملات، الأمر الذي يتطلب التأكد من شخصيات المستخدمين والمتعاملين.

4- وضع خطط قصيرة الأجل حيث أن وحدات الحكومة تتميز بالتعقيد وضخامة الحجم مما يجعل عمليات التطوير تتطلب استثمارات كبيرة ووقتا طويلا لتؤتي ثمارها. ولذا لمن الأنسب أن تبدأ عمليات التطوير بشكل تدريجي وأن تركز على القطاعات الأكثر إلحاحا[1]

[1] نعيم إبراهيم الظاهر، الطريق نحو الحكومة الإلكترونية "رؤية متكاملة"، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، الأردن، 2014، ص ص 15، 16 .

إستراتيجية الحكومة الإلكترونية ومنحنى النضج:

يلتزم مدخل التخطيط الإستراتيجي للحكومة الإلكترونية بصياغة وتنفيذ مراحل التطوير على أساس خطوات متكاملة ومتداخلة ينمو من خلالها المشروع، وتزداد قيمة الحكومة الإلكترونية مع زيادة مستوى تعقيد الأنشطة التي يتم تنفيذها من قبل قوة المهام الإستراتيجية المسؤولة عن إدارة برامج الحكومة الإلكترونية كما هو واضح في الشكل التالي[1]:

الشكل رقم 1: منحنى نضج الحكومة الالكترونية

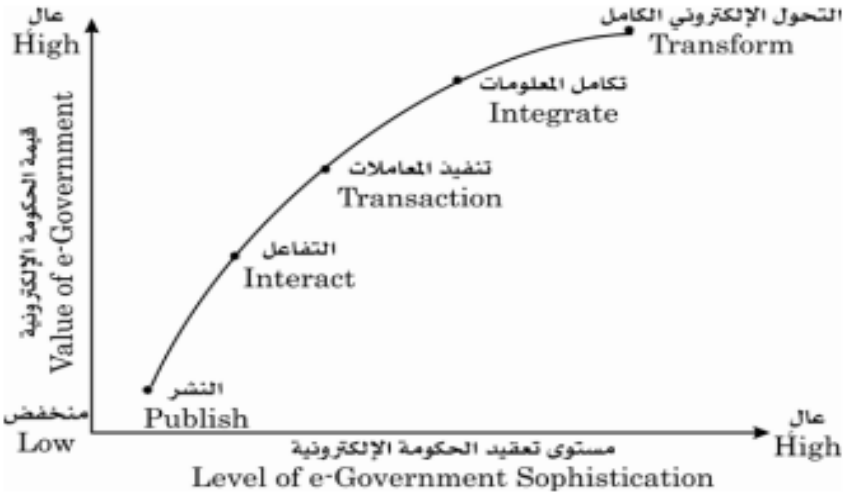

المصدر: http://www.e.gov.dk

يلاحظ في هذا الشكل أن استراتيجية الحكومة الإلكترونية تبدو إلى حد كبير قريبة من منحني التعلم والخبرة ومنسجمة مع منطق التطور الطبيعي, حيث يبدأ منحني التعلم بعد صياغة ونشر الاستراتيجية على أساس المشاركة والتفاعل وتنفيذ الأنشطة ذات العلاقة (المعاملات), وتقديم حلول متكاملة للمستفيدين, وأخيراً e. public Administration استكمال عملية الانتقال إلى الخدمات الإلكترونية وكلما تراكمت الخبرة ازدادت قيمة الحكومة الإلكترونية, وازدادت درجة تعقيد الأنشطة ذات العلاقة، ومن ثم فإن أي صياغة استراتيجية الحكومة الإلكترونية يجب أن

[1] سعد غالب ياسين، مرجع سابق، ص 226.

تستند إلى أساس تحليل حزمة القيم التي تقدمها الحكومة الإلكترونية إلى المواطنين أصحاب الأعمال والمستثمرين, وإلى مؤسسات وهيئات ووكالات الحكومة.

تحليل حزمة القيم للحكومة الإلكترونية ينطلق من مفهوم حديث المبادرات وبرامج الحكومات الإلكترونية التي يجري تطبيقها في دول عديدة من مختلف أنحاء العالم. هذا المفهوم مبني على فكرة أن الحكومة الإلكترونية تقدم حلولاً لا تكنولوجيا، وتقوم بإنتاج سلسلة متنوعة من القيم لزبائنها والزبون في هذا السياق هو المواطن الذي يجب أن يحصل على قيمة مضافة, وهو أيضاً المستثمر والزائر,والمقيم وصاحب الأعمال, وهو الهيئة والوكالة الحكومية توزيع الحلول لمشكلات الزبائن لا توزيع التكنولوجيا يعني استخدام التكنولوجيا بكل أنواعها المنفردة والجماعية, الشبكية والموزعة الذكية وغير الذكية لإنتاج القيمة وتقديم الحلول الجاهزة حسب احتياجات الزبائن أنفسهم[1].

صياغة الرؤية الإستراتيجية:

تفيد الرؤية الإستراتجية في تحديد الأفق الواسع لمبادرات وبرامج مشروع الحكومة الإلكترونية والأهداف الإستراتيجية الوطنية للدولة والأهداف الإستراتيجية للحكومة الإلكترونية، كما تفيد في رسم المسار العام لبرامج التطوير والتطبيق وتقييم الأداء والإدارة والتغيير في الإدارات ومؤسسات الخدمة العامة على مختلف فئاتها وعناوين أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

الرؤية الإستراتيجية هي المظلة التي تطوى أهم مجالات العمل ومحاور التخطيط الاسترتيجي للأنشطة الجوهرية المطلوب تنفيذها لوصول إلى الأهداف المنشودة. نأخذ على سبيل المثال الرؤية الإستراتيجية لإندونيسيا التي تتخلص بضرورة العمل من أجل بناء مجتمع المعرفة[2].

[1] سعد غالب ياسين، مرجع سابق، ص 227.

[2] مصطفى يوسف الكافي، مرجع سابق، ص 80.

-تحديد أسباب الفجوة الإستراتجية واختيار إستراتيجية التطوير اللائمة:

نجاح فريق تطوير الحكومة الإلكترونية بتحديد أسباب وجود الفجوة الإستراتيجية الرقمية يساعد على وضع إطار عام لإستراتيجية التطوير البديلة واختيار الإستراتيجية المثلى التي تضمن سد هذه الفجوة من ناحية، وضمان أعلى مستوى من الكفاءة والفعالية للأداء الإلكتروني في ضوء المعايير القياسية العالمية من ناحية أخرى.

فإن المهمة الجوهرية لأي حكومة إلكترونية هو إضافة قيمة حقيقية لمنتجاتها وخدماتها، وتجهيز الزبائن والمستفيدين بهذه القيمة وحسب إستراتيجية العمل ببرامج الحكومة الإلكترونية وأهدافها الإستراتيجية. وفي النتيجة يمكن تصور موقع الحكومة على شبكة الويب بأنه بنية رقمية للمستفيدين، ومركز مهم من مراكز تجهيز وتوزيع القيمة للمستفيدين العاملين الزائرين للموقع ولنظم ومكونات البنية التحتية الرقمية.

موقع الحكومة على شبكة الإنترنت يخفي وراءه مكاتب خلفية وعمليات معقدة، وبناء شبكياً كثيفاً وأجهزة وقنوات اتصالات، وقبل ذلك كادر إداري وفني محترف يتولى مسؤولية إدارة الموقع وصيانة ومتابعة احتياجات وطلبات الزبائن والوكالات والمؤسسات والهيئات الحكومية.

وستطيع فريق التطوير اختيار الإستراتيجية المناسبة أو المثلى بعد استعراض و تحليل مزايا بديل استراتيجي من البدائل التي تظهر في الشكل التالي[1]:

[1] مصطفى يوسف الكافي، مرجع سابق، ص 86.

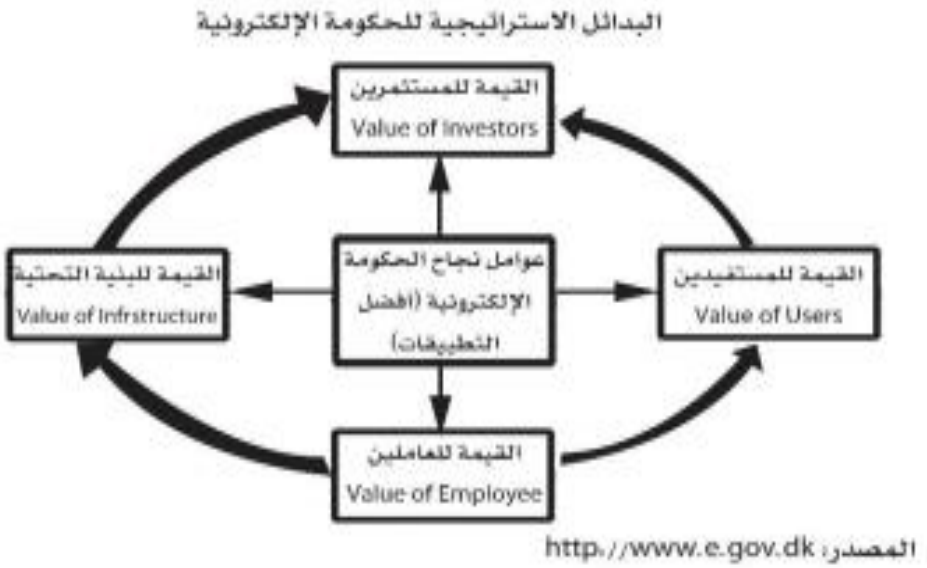

تقوم القيمة الموزعة للمستثمرين وأصحاب الأعمال على أساس تهيئة بيئة إلكترونية محفزة للاستثمار، وتسريع إنجاز المعاملات عبر الوزارات والمؤسسات المختلفة ذات الصلة، وتبسيط الإجراءات الرسمية للأعمال، وتوفير تسهيلات حكومية لخلق مناخ استثماري جيد وشراكة إستراتيجية بين القطاعين العام والخاص. كما تشمل تقديم دعم مباشر لأنشطة الاستيراد والتصدير، وتسهيل إجراءات العلامات التجارية، واحتساب الضرائب والإعفاءات الضريبية، وتوفير المعلومات الموثوقة والمفيدة في هذا المجال في الوقت المناسب على أي حال.

فإن كل أنشطة الدعم المذكورة وغيرها، وكل الخدمات والمعلومات الإلكترونية المقدمة على الخط وفي الوقت الحقيقي، يجب أن تحقق للأعمال عائدًا ماليًا، أو على الأقل أن تكون خدمات الحكومة الإلكترونية بندًا ماليًا مهمًا من بنود العائد المتحقق على الاستثمار[1].

بخصوص القيمة التي تقدم للمستفيدين (المواطنين المقيمين)، فهي تتلخص في تقديم خدمات إلكترونية للمواطنين وفئات المستفيدين عبر شبكة الإنترنت تساهم بصورة مباشرة في حل المشكلات التي تواجههم أو لتلبية مستلزمات عملهم وحياتهم. المهم في هذه الخدمات وغيرها من وسائل الدعم والتحفيز الإيجابي لدور المواطن في المجتمع وتعزيز علاقاته مع المؤسسات الرسمية الحكومية هو أن تعمل بمجملها مع المعلومات المقدمة على تحسين رفاهية المواطن

[1] سعد غالب ياسين، مرجع سابق، ص 236.

والمجتمع وتحسين جودة الحياة وتحقيق تراكم وتوزيع للقيمة والثروة من خلال العمل العام والخاص على حد سواء..

وفي النتيجة عندما تكون الخدمات والمعلومات الإلكترونية المقدمة للمستفيدين رخيصة في التكلفة والوقت يقابلها بجودة عالية وسرعة فائقة فإن هذا سيعني بالتأكيد توفير وزيادة في المنافع والموارد التي يكتسبها المستفيد من نشاطه الوظيفي أو من عمله في حقول أنشطة الأعمال المختلفة..

القيمة الموجهة للعاملين تعني أن العاملين في الإدارة العامة وبغض النظر عن عناوين وظائفهم ومستوياتهم الإدارية هم بالدرجة الأولى "زبائن ومستفيدون في الداخل" ويفترض أن تصلهم منافع ومزايا استخدام الحكومة الإلكترونية..

وأخيرًا فإن القيمة التي تحققها الحكومة الإلكترونية للبنية التحتية تعني توظيف الطاقات والقدرات الكامنة في البنية التحتية لتحقيق أكبر عائد ممكن من خلال استثمار هذه القدرات في مشروعات ذات جدوى اقتصادية وتقنية وتنظيمية مثل: الحكومة الإلكترونية، التعليم الإلكتروني، برامج تطوير التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية إلى غير ذلك من برامج ومبادرات التنمية المعلوماتية..

وباختصار إن قيمة البنية التحتية تكمن في قدرتها على إعداد الحلول التمكينية لأنشطة ابتكار القيمة للمستفيدين والمستثمرين والعاملين بعبارة أخرى، يمكن القول إن القيمة المبتكرة للمستثمرين والقيمة المبتكرة للمستفيدين تعتبر رئيسية أو جوهرية، في حين تكون القيمة المضافة للبنية التحتية وللعاملين قيمًا مساعدة أو داعمة للقيم الجوهرية الأساسية.[1].

تطبيق إستراتيجية الحكومة الإلكترونية:

تطبيق الحكومة الإلكترونية من الأنشطة الأكثر صعوبة وتعقيدًا على الإطلاق، نظرًا لتنوع

[1] مصطفى يوسف الكافي .مرجع سابق ص ص 88، 89.

أنشطتها وتشابكها وتداخلها، وتوزعها على مجالات ومستويات مختلفة، وتعلقها بعمل وزارات وهيئات عديدة. لذا، لا بد من توفير المستلزمات الأساسية التالية[1] :

1- توفير مكونات البنية التحتية التقنية والمعلوماتية للحكومة الإلكترونية

2- الاستثمار الواسع في نظم وأدوات تكنولوجيا المعلومات وبصورة خاصة تطوير نظم المعلومات المحوسبة في المنظمات والمؤسسات العامة.

3- تحديث وتطوير البنية التحتية للاتصالات واستقطاب الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع الحيوي.

4- وضع وتطبيق إستراتيجية لإدخال خدمات الإنترنت إلى جميع الوزارات والمؤسسات والهيئات والوكالات الحكومية وتشجيع استخدام تقنيات الإنترنت في العمل الإداري.

5- دراسة وتقييم الجاهزية الإلكترونية لوزارات ومؤسسات ووكالات الحكومة.

6- استكمال الهيكل القانوني والتشريعي للحكومة الإلكترونية التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية.

7- التعليم والتدريب المستمر مدى الحياة للقيادات الإدارية المديرين والعاملين في مؤسسات الدولة.

8- استكمال عملية هندسة العمليات للمنظمات والمؤسسات العامة.

_ثانيا: مجالات تطبيق الحكومة الالكترونية

تتنوع الخدمات الحكومية الالكترونية ،فبعضها يعكس سيادة الدولة مثل : خدمات الضرائب والتوثيق واستخراج التراخيص والمستندات والبعض الآخر يمثل عناصر البنية الأساسية

[1] سعد غالب ياسين، مرجع سابق، ص217.

الاجتماعية وتشمل الخدمات التي تقدمها الدولة الجمهور المواطنين لإشباع حاجياتهم الأساسية مثل خدمات التعليم والصحة وتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع والبعض الآخر يقدم لرجال الأعمال والمستثمرين وقد اتفق الكتاب على تقسيم مجالات الخدمات الحكومية الالكترونية إلى أربعة تقسيمات رئيسية في ضوء المعاملات الداخلية والخارجية التي تقوم بها الحكومة ونوعية المتعامل مهم سواء أكانوا | أفرادا أو منظمات وذلك على النحو الموضح في **الشكل رقم (1)** :

شكل رقم(01) يمثل مجالات تطبيق الحكومة الالكترونية

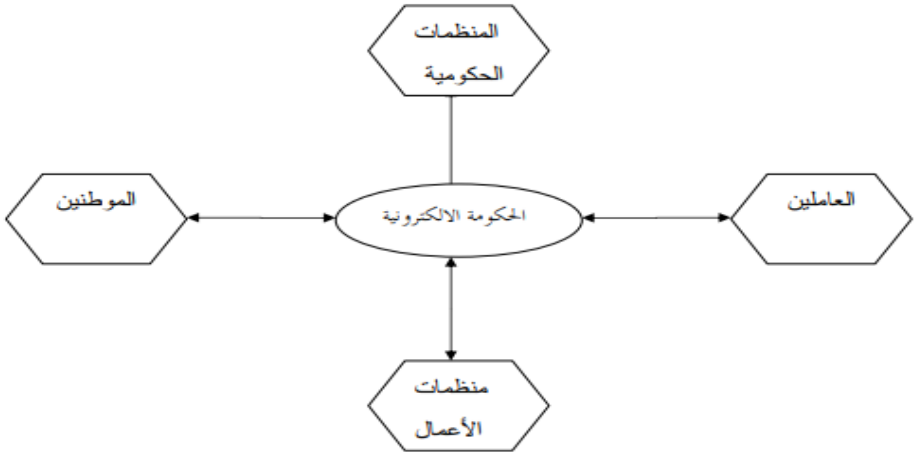

المصدر : ريتشارد هيكس المرجع السابق،ص150.

_نلاحظ من هذا الشكل أربع مجالات لتطبيق الحكومة الالكترونية نذكرها كمايلي :

_من الحكومة إلى قطاع الأعمال: تتفاعل الحكومة مع قطاع الأعمال من خلال طرق ووسائل متعددة ترتبط بأدوارها ومساحة تأثير أجهزتها الإدارية والتنفيذية. فالحكومة تلعب أدوار المخطط المنظم المبادر المشرع الحامي، والمحفّز المبادرات أفراد المجتمع على صعيد التجارة والأعمال والأنشطة الاجتماعية والثقافية المختلفة[1].

[11] تركي بن فهد بن طالب، دور تنمية الموارد البشرية في تفعيل الحكومة الالكترونية في أمانة منطقة الرياض، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية دراسات العليا، تخصص العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة السعودية، 2010، ص36 .

ولهذا لا بد أن تقوم نظم الحكومة الإلكترونية باستيعاب معظم هذه الأدوار، وبخاصة تعزيز الشراكة بين الحكومة والأعمال بما يساعد شركات القطاع الخاص على تحقيق أفضل مستويات النجاح وتنمية وتطوير قدراتها على الإنتاج والتسويق والمنافسة في الأسواق الحلية والعالمية.

وتستطيع الحكومة الإلكترونية التي تستند إلى قاعدة تقنية متطورة ونظم معلومات محوسبة وشبكات اتصالات رقمية من تلبية احتياجات قطاع الأعمال بسرعة ومرونة وشفافية، وتقديم الخدمات والمعلومات ومستلزمات العمل بكفاءة مهنية عالية، ويمكن أن توفر مبادرات الحكومة الإلكترونية الموجهة نحو توظيف قدرات الإنترنت وتكنولوجيا الشبكات، وبصورة خاصة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر فالحكومة الإلكترونية هي أداة التغيير والتحديث لجذري للخدمات العامة التي يتم تنفيذها وتوزيعها لتلبية احتياجات المستثمرين، وتلقى هذه الخدمات بمجرد إجراء نقرات بسيطة على الخيارات المتاحة للحكومة الإلكترونية في موقعها على شبكة المعلومات العالمية فضلاً عن ذلك، تقوم الحكومة الإلكترونية بتقديم الإسناد المباشر للأنشطة الرئيسية التالية:

-1- أنشطة تحفيز الصناعة والتجارة.

2-أنشطة تحفيز الاستثمار الأجنبي.

3-تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير.

4-تبسيط إجراءات الموافقة على الترخيص والامتياز.

5-سرعة وشفافية إجراءات تسجيل الأعمال.

6-تنفيذ إجراءات الشراء الحكومي مع القطاع الخاص[1].

[1] سعد غالب ياسين، مرجع سابق، ص196.

_من الحكومة إلى الحكومة: وتعبر عن التبادل الآمن عن بعد للمعلومات والمعاملات الإدارية الحكومية المختلفة، وهذا يتطلب ربط كافة دوائر الدولة مع بعضها البعض بشبكة مشتركة وتوحيد تخطيط الموارد الحكومية، وذلك بغية تحسين وتطوير الإجراءات وزيادة الإنتاجية ويرمز إليها اختصارا (G2G).

_من الحكومة إلى المواطن: وتمثل مرحلة النضج للاستفادة القصوى من التعاملات الالكترونية، كما أنها المرحلة التي تتحقق من خلالها المكاسب الكبيرة على المستوى الوطني، لأنها تتيح الخدمة من خلال ذهابها للمستفيد بدلا من أن يذهب هو بنفسه إليها، وتعني قدرة المواطنين والمقيمين على إتمام المعاملات والخدمات التي تقدمها لهم المرافق الحكومية عن بعد، ويرمز لها اختصارا (G2C).[1]

_من الحكومة إلى الموظفين: يشتمل هذا النموذج على العلاقة بين الحكومة والموظفين بطريقة الكترونية ويعتبر نظام إدارة الموارد البشرية الذي يعمل وفق مبدأ الخدمة الذاتية تطبيقا مشهورا لهذا النموذج، فبموجب هذا النموذج يتمكن الموظفون من أن يتقدموا بطلب الحصول على الإجازة السنوية ويطلعوا على رصيدهم من الإجازات ويستعرضوا بنود رواتبهم، كذلك الوصول إلى المعلومات التي يحتاجونها بخصوص سياسات الحكومة وفرص التدريب والتعلم الالكترونيين والتشريعات الحكومية، ويرمز لها اختصارا (G2E).[2]

_هذه المجالات الرئيسية للحكومة الإلكترونية تتداخل فيما بينها لتشكل في إطار هيكل الحكومة الإلكترونية خدمات ومعلومات متكاملة، يتم الحصول عليها من خلال بوابة وموقع

[1] تركي بن فهد ،مرجع سابق ، ص37.

[2] شذى أحمد، عبد الرحمان عبد الله، إمكانية تطبيق الحكومة الالكترونية في محافظة البصرة ، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد السابع، العدد السادس والعشرون، جامعة البصرة، العراق، 2010، ص ص 95، 96.

الحكومة الإلكترونية على شبكة الويب فبالنسبة للخدمات تقدم نظم الحكومات الإلكترونية خيارات متنوعة لخدمات تغطى المجالات الرئيسية للنشاط الاقتصادي والاجتماعي والإنساني المرتبط بحياة الأفراد والمجتمع، وخدمات متخصصة يتم تقديمها عند الطلب بالإضافة إلى ذلك، يتم من خلال إدارة المعلومات والمحتوى تزويد المستفيدين المواطنين، والوكالات والهيئات الحكومية والزائرين الموقع الحكومة الإلكترونية بالمعلومات العامة التي يحتاجونها، أو بالمعلومات الخاصة التي يتم إعدادها وتجهيزها حسب الطلب ومن خلال إدارة موقع الحكومة الإلكترونية.

ولهذا السبب يلاحظ أن معظم هياكل مشروعات الحكومات الإلكترونية تجمع ما بين الطابع المركزي واللامركزي في إعداد وتجهيز وتوزيع الخدمات الحكومية العامة باستخدام الإنترنت وأدوات ونظم تكنولوجيا المعلومات المهم في الأمر أن تقدم الحكومة الإلكترونية حلولاً رقمية المشكلات المواطنين والمستفيدين. لا أن تقتصر على توزيع التكنولوجيا لرقمية أو مجرد تجهيز الخدمات الإدارية على الخط On-line Services.

إن الحكومة الإلكترونية تتجاوز قضية التكنولوجيا على أهميتها لأنها باختصار تمثل مشروعاً كبيرا التحديث والتطوير الاقتصادي والثقافي في المجتمع[1].

المطلب الثاني: تجربة الحكومة الالكترونية في الجزائر

أصبحت الحكومة الإلكترونية ضرورة حتمية يجب السعي لتطبيقها، حيث لم يعد أمام الدول خيار آخر إلا التوجه نحو تطبيق هذا المفهوم وتفعيله على مستوى قطاعاتها الحكومية، بهدف تسهيل عمل إداراتها وتحسين أداءها ورفع كفاءتها في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر الجزائر واحدة من بين الدول التي سارعت إلى تبني هذا المفهوم، حيث

[1] سعد غالب ياسين، مرجع سابق، ص198.

سعت إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والقرارات في سياق التحول نحو الحكومة الإلكترونية، الأمر الذي مهد إلى إطلاق مشروع الجزائر الإلكترونية "2013".[1]

إذا من خلال ما سبق ذكره ، سنحاول في هذا المطلب دراسة أو التطرق لتجربة الجزائر للحكومة الالكترونية من خلال دراسة واقع الحكومة الالكترونية في الجزائر الفرع الأول ، و معوقات التطبيق في الفرع الثاني .

_الفرع الأول : واقع الحكومة الالكترونية في الجزائر

أولا: مشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر:

في النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين بدأت مشاريع إنشاء الحكومة الالكترونية في العديد من الدول المتقدمة، أما بالنسبة للدول العربية فقد بدأت تظهر بوادر التجارب الأولى في بداية القرن الحادي والعشرين، وهذا في كل من مصر، إمارة دبي، الأردن وسوريا، وسرعان ما اقتنعت الدول العربية الأخرى بمميزات وفوائد هذا المشروع، مما دفعها إلى تبني الفكرة، والجزائر واحدة من هذه الدول التي تحاول تنفيذ هذا المشروع على أرض الواقع حتى تتمكن من الاستفادة من الايجابيات التي يدرها هذا المشروع سواء على الحكومة أو على المتعامل، حي أطلقت من خلال وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، أحد الملفات الكبرى وهو مشروع برنامج الجزائر الالكترونية 2013-2008، الذي تم التشاور فيه مع المؤسسات والإدارات العمومية والمتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص والجامعات ومراكز البحث والجمعيات المهنية التي تنشط في مجال العلوم وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، إذ شارك أكثر من

[1] لبيد عماد، موزاي بلال ، الخدمة العمومية الالكترونية في الجزائر"معطيات الواقع ورهانات المستقبل"، مداخلات مقدمة ضمن ملتقى وطني بكلية الحقوق والعلوم السياسية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية والاقتصادية، ألمانيا /برلين، الطبعة الأولى، جامعة سطيف 02، الجزائر، 2021، ص95.

ثلاثمائة شخص في طرح الأفكار ومناقشتها خلال 6 أشهر، وتتضمن 13 محورا تحدد الأهداف الرئيسية والخاصة[1].

1_الأهداف المعلنة في مشروع الجزائر حكومة الكترونية :

بعد المشاورات التي تمت مع كافة الشركاء وضعت قيد النقاش ثلاثة عشر محورا تشكل الأهداف التي يزعم تحقيقها إلى غاية نهاية المدة المحددة (أي سنة 2013) وهي:

01- تسريع استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتّصال في الإدارة العموميّة.

02- تسريع استعمال تكنولوجيا المعلومات على مستوى المؤسّسات.

03- تطوير الآليات والإجراءات التّحفيزيّة الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

04- دفع تطور الاقتصاد المبني على المعرفة.

05- تعزيز البنية الأساسية للاتّصالات ذات التدفّق السّريع وفائق السّرعة.

06- تطوير القدرة البشريّة.

07- تدعيم البحث في مجال التّطوير والإبداع.

08- تأهيل الإطار القانوني(التّشريعي والتّنظيميّ).

09- المعلومة والاتّصال.

10- تثمين التّعاون الدّولي.

11- آليات التقييم والمتابعة.

12- الإجراءات التّنظيميّة.

13- الموارد المالية

ومنه يمكن أن نشير إلى أهم الأهداف الأساسية من إطلاق مشروع الجزائر حكومة إلكترونية والمتمثّلة في:

* ضمان الفعالية في الخدمات التي يستفيد منها المواطنون من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية للحصول على الوثائق و المعلومات.

[1] بلعربي عبد القادر وآخرون، تحديات التحول إلى الحكومة الالكترونية في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الإفتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، جامعة سعيدة، ص7.

* التنسيق بين الوزارات وكافة الهيئات الرسمية.

* الحدّ من البيروقراطية المتفشية في الإدارات والهيئات العمومية.

* تقريب الإدارة من المواطن، وتجسيد مبادئ العدالة الاجتماعية.

* مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود وكذا ظاهرة الإرهاب التي كثيرا ما تستعمل فيها وثائق مزورة.

* وضع برنامج يهدف إلى منح الأولوية للتكوين العالي والتكوين المهني في تكنولوجيات الإعلام[1].

2-برنامج تنفيذ مشروع الجزائر الإلكترونية :

_يتمثل برنامج تنفيذ الحكومة الإلكترونية في الجزائر فيما يلي[2] :

_برنامج تطوير التشريعات: من خلال إعداد قانون ينظم المعاملات الحكومية الإلكترونية وتطوير التشريعات القائمة.

_برنامج تطوير البنية المالية: يعمل البرنامج على تطوير المؤسسات مالياً لتصبحأكثر مرونة.

برنامج التطوير الإداري والتنفيذي ويشمل تطوير أساليب العمل في الجهات المقرر استخدامها للمعاملات الإلكترونية.

_برنامج التطوير الفني: يركز البرنامج على استخدام التكنولوجيا الرقمية في المصالح الحكومية لتطوير القدرات اللازمة لإنجاز المشروع ، إضافة إلى تحسين الكفاءة التشغيلية والتي تتضمن استخدام أحدث الأجهزة والمعدات وأنظمة قواعد البيانات وتحديث البنية الأساسية للاتصالات والمعلومات.

[1] بلعربي عبدالقادر وآخرون , مرجع سابق، ص 8.

[2] مسيردي سيد أحمد ، سعيدي خديجة ، مرجع سابق، ص 279.

_برنامج تنمية الكوادر البشرية: من خلال تطوير فكر القيادات الحكومية بما يتلاءم مع مفهوم الحكومة الإلكترونية، وإعداد خطة مناسبة لتدريب فرق العمل التي يتم تكوينها من جميع الجهات الحكومية المشاركة في مشروع الحكومة الإلكترونية.

_برنامج الإعلام والتوعية: وذلك من خلال انتهاج خطة تعرف المجتمع بمزايا التحول الإلكتروني وكيفية الاستفادة من مشروع الحكومة الإلكترونية.

_مجالات تطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر:

لقد سعت الجزائر جاهدة منذ إطلاقها لـ "مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 إلى ترقية قطاعاتها العمومية من خلال رقمنه الإدارات سواءً بمراكز الدولة أو بقطاع العدالة أو في المؤسسات التربوية والصحية، وهذا بهدف تحسين الخدمات العمومية في كل القطاعات الحكومية. ولعل من أهم الخطوات التي بدأت تتجسد على أرض الواقع في تفعيل التحول نحو الحكومة الإلكترونية في الجزائر نذكر[1] ما يلي:

_على مستوى الحكومة : تنصيب شبكة حكومية داخلية Intranet والتي اختصارها (RIG) وهي نظام شامل يتضمن مجموعة الوسائل الحديثة للاتصال على مستوى الحكومات العالمية.

ومن خدمات هذه الشبكة:

_تسيير الدليل السنوي.

_البريد الآمن والموحد بين الإدارات الحكومية.

_نشر وتوزيع الوثائق.

_على مستوى وزارة الداخلية و الجماعات المحلية:

[1] لبيد عماد، موزاي بلال، مرجع سابق، ص 104.

أخذت وزارة الداخلية والجماعات المحلية على عاتقها عملية تقنين الخدمات الإلكترونية بإطلاق ورشة كبرى لعصرنة الإدارة المركزية والجماعات المحلية وذلك بالوضع التدريجي لنظام وطني للتعريف المؤمن يرتكز على محورين أساسيين هما:

_إطلاق بطاقة التعريف الوطنية البيومترية والإلكترونية (CNIBe).

_إطلاق جوازات السفر الالكترونية والبيومترية.

_إنشاء البريد الالكتروني.

_إعداد نظام تسيير ومتابعة الملفات القضائية.

_إعداد شبكة الصحة الجزائرية مع ربط مختلف المؤسسات الصحية.

_إعداد نظام الدفع البنكي والحسابات البريدية، بالإضافة لنشاء موزعات بنكية (CAB DAB, TPE) وتوزيع بطاقات السحب والدفع الالكتروني.

_إنشاء شبكة أكاديمية وبحثية تربط مجموعة مؤسسات التكوين العالي.

_شبكة للإطلاع على نتائج امتحانات شهادتي البكالوريا والتعليم المتوسط.

_التسجيل الأولي للحاملين الجدد الشهادة الباكالوريا.

_إنشاء مركز الدراسات والأبحاث في تكنولوجيات الإعلام والاتصال (CERTIC) كنقطة اتصال للبحث .

– التطور في تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتدعيم نشاطات تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة (CDTA) ومركز الإعلام العلمي والتقني (CERIST) ومركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية (CRSTDLA)[1].

_قطاع العدالة:

من الإنجازات المحققة على مستوى قطاع العدالة نذكر :

_إنجاز أرضية الأنترنت ISP.

[1] بلعربي عبدالقادر وآخرون، مرجع سابق، ص 12.

_إنشاء موقع ويب للمجالس القضائية الذي يرمي الى تزويد المواطنين بنشاطات هذا المجلس.

_إنشاء بوابة القانون التي مهمتها نشر الوثائق التشريعية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

_إنشاء مركز وطني للسوابق العدلية شهادة السوابق العدلية (03).

_إنشاء نظام تسير ومتابعة الملفات القضائية الخاصة بالمتهم ومحاميه.

_اعتماد السوار الإلكتروني كبديل للحبس المؤقت الذي يمكن السلطات القضائية من تحديد أماكن المتهمين عن بعد.

على مستوى الوظيف العمومي وعلى مستوى مصلحة الموارد البشرية: تم وضع برنامج IDARA، أما فيما يخص التسيير التنبؤي لعمال الوظيف العمومي، تم تنصيب شبكة معلومات تربط الإدارات مع الهياكل المركزية والمحلية المكلفة بالوظيف العمومي.

في إطار الإصلاحات الشاملة التي باشرتها الجزائر، تأخذ التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال حيزا كبيرا من اهتمامات الدولة حيث أدى ذلك إلى:

أتمتة العديد من المعلومات المتعلقة بمختلف الدوائر الحكومية عبر مواقع الويب مثل موقع إدارة الضرائب، موقع مجلس الدولة، موقع رئاسة الجمهورية الجزائية موقع وزارة العدل الجزائرية موقع وزارة السياحة موقع الأمانة العامة للحكومة، المجلس الشعبي الوطني، موقع وزارة التضامن الوطني، مجلس الأمة، موقع وزارة السكن والعمران، موقع وزارة الصحة، موقع وزارة الخارجية موقع وزارة العمل والضمان الاجتماعي، موقع مكاتب المداومة البرلمانية، موقع وزارة الصناعة، موقع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، موقع وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال ... الخ.[1]

_ الفرع الثاني :معوقات تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر:

تواجه الحكومات الالكترونية حول العالم وفي مقدمتها الجزائر مجموعة من التحديات

[1] بلعربي عبدالقادر وآخرون، مرجع سابق، ص11.

هذه التحديات من شأنها أن تؤخر تنفيذ الحكومات لخططها، ولعل أبرز هذه العراقيل نجد العراقيل الإدارية التي تؤدي إلى عدم توافق النهج التنظيمي والإداري للقطاعات الحكومية مع مبادئ عمل الحكومة الالكترونية، فضلاً عن التحديات الأمنية التي تهدد الحكومات الالكترونية، دون إغفال نقاط الضعف في الاستراتيجيات الحكومية المتعلق بمشاريع الحكومة الالكترونية.

كما أن هناك عراقيل سياسية مرتبط أساسا بضعف الإرادة السياسية وعدم الاستقرار السياسي الذي من شأنه أضعاف مشروعات الحكومة الالكترونية.[1]

ومن خلال ما ذكر سنتطرق لهذه المعوقات من خلال النقاط التالية:

1_المعوقات السياسية و القانونية : المعوقات السياسية والقانونية تتضمن هذه المعوقات ما يلي: غياب الإرادة السياسية الفاعلة والداعمة لإحداث نقلة نوعية في التحول نحو الإدارات الإلكترونية؛ غياب الهيئات على المستويات العليا من الأجهزة الحكومية للتشاور والتحاور والنظر في تقارير اللجان المكلفة بتقويم برامج التحول الإلكتروني، وذلك لاتخاذ القرارات اللازمة لرفع مؤشر الجاهزية الإلكترونية وترقيته عدم وجود بيئة عمل إلكترونية محمية وفق أطر قانونية، تمنع اختراق وتخريب برامج الإدارة الإلكترونية وتحدد عقوبات رادعة لمرتكبيها[2] .

_2المعوقات الإدارية: تتجه بعض الدراسات إلى حصر المعوقات الإدارية وبلورتها في الأسباب التالية: ضعف التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج الإدارة الإلكترونية؛ عدم القيام بالتغييرات التنظيمية المطلوبة لإدخال الإدارة الإلكترونية، من إضافة أو دمج بعض الإدارات أو التقسيمات وتحديد السلطات والعلاقات بين الإدارات وتدفق العمل فيما بينها؛ غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال بما يخدم التحول

[1] سعاد حسان، معوقات التحول نحو إرساء الادارة الالكترونية مشروع الجزائر الالكترونية "الإدارة الالكترونية بين الواقع والحتمية"، مؤسسة الوراق للنشر التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2018، ص 156.

[2] بوزورين فيروز، متطلبات ومعوقات التحول إلى الإدارة الالكترونية للموارد البشرية في الجزائر، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، المجلد09، العدد01، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، الجزائر، 2022، ص406.

نحو مؤسسات المستقبل الإلكترونية؛ اعتماد بعض المستويات الإدارية على الأساليب التقليدية ومحاولة التمسك بمبادئ الإدارة التقليدية.[1]

- **غموض المفهوم:**

ما زال الكثير من القيادات الإدارية يجعل موضوع الحكومة الإلكترونية وبعضهم لا يعرف حتى المصطلح لذلك فإن الأمر يحتاج إلى توضيح المفهوم وتوفير الأرضية الفكرية له في المنظمات.

ومن خلال نشر المفهوم فستكون لكل منظمة وجهة نظرها الخاصة بهذا المشروع مما ينتج عنه وجود رؤية خاصة بها ، ونظرا لتعدد الرؤى المختلفة للمنظمات واختلاف وجهات نظرها تأتي مرحلة أخرى هي مرحلة توحيد الرؤى المختلفة للمنظمات، وتستند هذه الرؤية إلى بلورة استراتيجيات وسياسات ثم أهداف وغايات.

- **مقاومة التغيير:**

إن إقامة مثل هذا المشروع تحمل في طياتها الكثير من التغييرات على صعيد المنظمات والأقسام والشعب وإعادة توزيع الهام والصلاحيات مما يستلزم تغييرا في القيادات الإدارة والمراكز الوظيفية والملاكات والتخصصات الجديدة الذي يحتاجها. لهذا فإننا نعتقد أنه ستكون هناك مقاومة تغيير، وهذا التغير سيطول جميع أركان التنظيم، وتبعا لذلك تنشأ مقاومة للتغيير ويمكن التغلب عليها بصورة متدرجة من خلال التغيير التدريجي للنسيج الثقافي للمنظمة وإدخال التغييرات الجزئية شيئا شيئا من دون أن يؤدي إلى الإضرار الكبير في مصالح العاملين، ويمكن إعادة تأهيلهم للإيفاء بمتطلبات الحكومة الإلكترونية.[2]

[1] بوزورين فيروز، مرجع سابق، ص406.

[2] محمد محمود الخالدي، التكنولوجيا الالكترونية، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الأردن، 2007، ص88، ص89.

3-المعوقات المالية والتقنية : تتمثل فيما يلي: ارتفاع تكاليف تجهيز البنية التحتية للإدارة الإلكترونية، وهو ما يحد من تقدم مشاريع التحول ؛ قلة الموارد المالية لتقديم البرامج التدريبية والاستعانة بالخبرات المعلوماتية في ميدان تكنولوجيا المعلومات ذات الكفاءة العالية؛ ضعف الموارد المالية المخصصة لمشاريع الإدارة الإلكترونية، وكذا مشكل الصيانة التقنية لهذه البرامج صعوبة الوصول المتكافئ لخدمات شبكة الأنترنت، نتيجة ارتفاع تكاليف الاستخدام لدى الأفراد، إضافة إلى معوقات فنية تتعلق بتكنولوجيا المعلومات على مستويات عديدة.[1]

4_المعيقات الأمنية:

إن تحقيق التحول نحو الإدارة الالكترونية يتطلب أيضا توفير متطلباتها الأمنية لما تتضمنه هذه الأخيرة من تداول فتبادل للمعلومات والبيانات الشخصية ملفات شخصية، قواعد بيانات عن الموظفين ومساراتهم المهنية برمجيات وتطبيقات لذلك استعمال شبكات الانترنيت حواسيب البريد الالكتروني.... وبالتالي فتوفير نظام معلوماتي أمن يتطلب توفير مختلف وسائل حماية وتأمين تداول المعلومات وتبادلها وتخزينها واسترجاعها التكنولوجية المتطورة والإلمام بها، وكذا الوسائل القانونية اللازمة لمكافحة ما يعرف بالجرائم الالكترونية او المعلوماتية، وفي الوسائل التنظيمية الإدارية التي قد تساهم في تأمين التعاملات الالكترونية.

فالنقص الموجود في الإدارات العمومية يتجلى غالبا في وسائل الحماية والتأمين التكنولوجية والتي مازالت تعتمد على تقنيات وبرامج غير متطورة وغير حديثة مما يجعلها عرضة لاختراق مواقعها وبرامجها وتعطيل انجاز خدماتها.[2]

[1] بوزورين فيروز، مرجع سابق، ص406.

[2] يطو رزيقة، واقع التحول نحو الادارة الالكترونية للموارد البشرية في الادارة العمومية الجزائرية ، مجلة الادارة و التنمية للبحوث و الدراسات ، المجلد12، العدد1، جامعة الجزائر03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2023، ص62.

- **خلاصة الفصل:**

من خلال ما تم دراسته و التطرق إليه في فصلنا هذا ، توصلنا و استنتجنا مجموعة من التفصيلات فيما يتعلق بالحكومة الالكترونية ، نذكرها كما يلي:

تعتبر الحكومة الإلكترونية ظاهرة حديثة عرفها العالم في العقود الأخيرة ، والتي مرت بعدة مراحل رئيسية كانت سببا في ظهورها ،ومن أهم الأسباب الأساسية هو التطور العلمي و التكنولوجي الذي نحن نعيش فيه .

الحكومة الالكترونية نموذج جديد للإدارة العامة ،فهي تقوم بعدة وظائف أساسية من أجل تحقيق أهداف معينة في منظمات إدارية ،وكافة خدماتها مقدمة للمواطن ،و الإدارات الحكومية من خلال شبكات المعلومات و البيانات باستخدام وسائل الاتصال الحديثة.

لضمان الوصول إلى حكومة الكترونية ناجحة و متكاملة ،يجب دراستها من كافة النواحي لوضع استراتيجيات فعالة لضمان نجاح متطلبات التطبيق ، وكانت تجربة الجزائر عن طريق إطلاقها لمشروع "الجزائر الكترونية2013" ،حيث حاولت حيث حاولت تغطية جميع الجوانب لإنجاح هذا المشروع ، ولابد لتجسيد مشروع ضخم كهذا أن يواجه التحديات و المعوقات، المرتبطة بالبيئة الإدارية و ضعف المؤهلات البشرية و الإمكانيات الاقتصادية و التقنية.

الفصل الثاني :

القرار الإداري تحت ظل الحكومة الالكترونية

لقد أثرت التكنولوجيات الحديثة لوسائل الإعلام والاتصال على جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما كان لها تأثير كبير على المفاهيم والأسس الإدارية، وهو ما أدى إلى قيام الدول والحكومات بتعميم استعمال هذه التقنيات الحديثة في آليات العمل الإداري، والعمل على توفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتفعيل الحكومة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية على المستوى المركزي والمحلي لتقريب الإدارة من المواطن وتحسين الخدمة العمومية.[1]

وبكون القانون الإداري متميز بسمة عدم التقنين و الحداثة ,اكتسب صفة المرونة القانونية التي تجعله قادر على استيعاب المتغيرات ومواجهة متطلبات الإدارة الحديثة دون أن يشكل ذلك عقبة في وجه التطور الإداري, وتعد القرارات الإدارية من أهم وسائل الإدارة ومظهر من أخطر مظاهر السلطات والامتيازات القانونية التي تتمتع بها الإدارة في سبيل تحقيق المصلحة العامة, ولا بد من البدء في البحث في عملية إصدار القرار الإداري بطريقة تخدم المنظمة الإدارية, وتسهل عملها بمساعدة التقنية الإلكترونية الحديثة[2].

ومن هذا المنطلق، سندرس في فصلنا هذا القرار الإداري تحت ظل الحكومة الالكترونية, بتقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول : مفهوم القرار الإداري الإلكتروني

المبحث الثاني : الأثر القانوني للقرار الإداري الالكتروني.

[1] عمر بن عيشوش، القرار الإداري الالكتروني:قراءة في المفهوم و الأهمية ، مجلة النوازل الفقهية والقانونية، المجلد 08، العدد01، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، الجزائر، 2024، ص62.

[2] ماجد راغب الحلو, القرارات الإدارية, دار الجامعة الجدّد، الطبعة الأولى, الإسكندرية, 2009, ص 11.

المبحث الأول : مفهوم القرار الإداري الإلكتروني

نحدد مفهوم القرار الإداري الإلكتروني من خلال مطلبين نشير في المطلب الأول إلى المقصود بالقرار الإداري الإلكتروني, و نذكر في المطلب الثاني أركان القرار الإداري.

المطلب الأول: المقصود بالقرار الإداري الإلكتروني

سنحاول من خلال هذا المطلب توضيح معنى القرار الإداري الإلكتروني, وذكر خصائصه, من خلال الفرعين التاليين:

_الفرع الأول: تعريف القرار الإداري الإلكتروني

_لغة : القرار الإداري الإلكتروني مركب إضافي وعليه سأقوم بتفكيكه وتعريفه :

– **القرار** : من الفعل قرر يقرر قراراً ، والقرارُ ما قَرَّ فيه الماء، والقرار والقرارة من الأرض : المطمئن المستقر، وقيل هو القاع المستدير ، والقرارة كل مطمئن اندفع إليه الماء فاستقر فيه

ومنه قوله تعالى:بعد بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ **يا قوم إنما هذه الحياةُ الدُّنْيا متاع وإن الآخرة هي دار القرار** ﴾[1]

و **القرار** : ما قرر وثبت عليه الرأي، وما صمم عليه الإنسان بعد التفكير ومضى فيه بثبات، و قرر القرار أمر يصدر من هيئة رسمية مثل : القرار الوزاري .

الإداري :من الفعل أدار يدير إدارة ، وأدار جعله يدور ، أدار دولابا، وأشرف على إدارة عمل أي أدار مشروعا، والإدارة مركز الرئاسة والتصرف، والإداري عائد إلى إدارة حكومية [2].

[1] القرآن الكريم، سورة غافر، جزء من الآية 39.

[2] عمر بن عيشوش، مرجع سابق، ص64.

وكلمة الإدارة Administration أصلها اللاتيني يتكون من Ad بمعنى "To "أي من أجل ، و Minister بمعنى" To serve" أي لكي يخدم وبناء على ذالك فالإدارة تعني خدمة الآخرين من خلال مجهودات بشرية من أجل تحقيق أهداف محددة .

فمن أبرز معاني القرار الاستقرار، وعليه يمكن القول إن القرار الإداري هو آخر ما استقرت الإدارة على إصداره.

الإلكتروني : نسبة للإلكترون وهو عبارة عن شحنات كهربائية دقيقة جدا دائمة الحكة حول جسم هو النواة الذي هو جزء من الذرة وقد استخدمت الإلكترونيات في التصنيع ودخلت في كثير من المجالات فظهر الراديو الذي يستقبل هذه الموجات الإلكترونية ثم ظهر التلفزيون والهاتف والفاكس والحاسوب وغيرها من الأجهزة والوسائط الإعلامية التي تعمل عن طريق الإلكترونات.

اصطلاحا: بالرجوع إلى التشريع الجزائري، نجد أن هذا الأخير لم يقدم تعريفا واضحا للقرار الإداري بصفة عامة، والقرار الإداري الإلكتروني بصفة خاصة. وهو ما دفع الفقه إلى الاجتهاد في إعطاء تعريف شامل وواضح لهذا النوع من القرارات :

فذهب الفقيه "صالح" عبد عايد صالح" إلى تعريف القرار الإداري الإلكتروني على أنه: إفصاح السلطة الإدارية العامة عن إرادتها المنفردة الملزمة، بما لها من سلطة بمقتضى القوانين والأنظمة النافذة عبر وسائل إلكترونية، بقصد ترتيب أثار قانونية متى كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا. وبهذا الصدد لا يختلف القرار الإداري الإلكتروني عن القرار الإداري التقليدي إلا من ناحية وسيلة التعبير عن الإرادة وفقط"[1].

[1] العربي وردية، القرار الإداري الالكتروني كأسلوب حديث لإدارة المرافق العمومية ، المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية، المجلد 07، العدد 01، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2022، ص 3.

أما الأستاذ "نبراس محمد جاسم الأحبابي فعرفه على أنه: " تلقي الإدارة العامة الطلب الإلكتروني على موقعها الإلكتروني، وإفصاحها عن رغبتها الملزمة بإصدار القرار والتوقيع عليه إلكترونيا، وإعلان صاحب الشأن على بريده الإلكتروني بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح، وذلك بقصد إحداث أثر قانوني معين جائزا وممكنا قانونا ابتغاء المصلحة العامة.

وعرفه الأستاذ يوسف عبد الرحمان الجبوري" وآخرون على أنه: "استخدام الجهات المسؤولة أنظمة المعلومات لاعتماد بديل واحد من البدائل المطروحة.

كما عرفه الفقيه محي الدين علاء "مصطفى" على أنه: "هو" تلقى الإدارة العامة الطلب الإلكتروني على موقعها الإلكتروني، وإفصاحها عن رغبتها الملومة بإصدار القرار الإداري والتوقيع عليه الكترونيا. وإعلام صاحب الشأن بذلك في موقعه الالكتروني، وذلك بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح، وذلك بقصد إحداث أثر قانوني يكون جائزا وممكننا قانونا ابتغاء المصلحة العامة ".

وبذلك، ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن القرار الإداري الإلكتروني يختلف عن القرار الإداري التقليدي مبدئيا في الوسيلة المستعملة في التعبير عن الإرادة باستعمال وسائل إلكترونية. وتدفقات الانترنت، والبريد الإلكتروني في التعبير عن الإرادة. وكذلك في تبليغ القرار الإداري ونشره في المواقع الإلكترونية الخاصة بالإدارة.[1]

فالقرار الإداري الالكتروني ما هو إلا إفصاح عن إرادة منفردة ملزمة تصدر عن سلطة إدارية عامة عبر وسائل الكترونية وترتب أثارا قانونية وبهذا الصدد لا يختلف القرار الإداري الإلكتروني عن القرار الإداري التقليدي إلا من ناحية وسيلة التعبير عن إرادة الإدارة فقط ، فالقرار الصادر عبر الوسائل الالكترونية لا يختلف عن القرار الصادر بالطرق التقليدية ، إذ

[1] العربي وردية، مرجع سابق، ص4.

يجب أن تتوافر فيه مقومات وعناصر القرار الإداري، بصدوره عن جهة إدارية بإرادتها المنفردة، بقصد إحداث أثار قانونية معينة، وتتوافر شروط صحته بمشروعية السبب الذي يقوم عيه والمحل الذي يتعلق به وبصدوره عن مرجع مختص في الشكل والإجراءات المقررة قانونا، ويستهدف تحقيق المصلحة العامة.[1]

الفرع الثاني : خصائص القرار الإداري الإلكتروني

إن سلطة الإدارة بإصدار القرار الإداري الإلكتروني تعتبر امتدادا طبيعياً لسلطتها الأصيلة المتعلقة بإصدار القرار الإداري التقليدي، وتأتي في ظل نقلها من الواقع التقليدي إلى الإلكتروني، لذلك فإن القرار الإداري الإلكتروني يتولد عن ذات السلطة مع اختلاف وسيلة الممارسة.

وبالتالي يتميز القرار الإداري الالكتروني كما هو القرار الإداري التقليدي بمجموعة من الخصائص يمكن إجمالها بما يلي :

_أولا: القرار الإداري الالكتروني عمل قانوني يصدر عن السلطة الإدارية العامة الوطنية: من المستقر فقها وقضاء أن القرار الإداري لا يصدر إلا عن سلطة إدارية عامة سواء كانت هذه السلطة مركزية كالوزارات والدوائر التابعة لها، أو سلطة لا مركزية كالمجالس المحلية، أو أي شخص من أشخاص القانون العام ، وبالتالي يجب أن يصدر القرار الإداري الالكتروني من جهة إدارية عامة، أي من السلطة التنفيذية بوصفها إحدى السلطات العامة الدستورية في الدولة، وذلك لكي يكون قراراً إدارياً قابلاً للإلغاء أمام القضاء الوطني ولكي بعد التصرف القانوني قراراً إدارياً لابد أن يصدر عن السلطة الإدارية ويكون مرتبطاً بالوظيفة الإدارية[2].

[1] حمدي القبيلات، مرجع سابق، ص93.

[2] العزاوي خليل محمد، إدارة اتخاذ القرار الإداري، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 21.

وبصدور القرار الإداري بالوسائل الالكترونية من قبل السلطة العامة ، لا يؤثر في تكوينه المستحدث أو طريقة صدوره الجديدة ، لان العبرة بمن أصدره.

إلا انه لا يعد عملاً إدارياً ما يصدر عن السلطة الإدارية ولكن بغير الصفة الإدارية، فرجال الشرطة يباشرون وظيفتين، أحدهما إدارية وهي وظيفة الضبط الإداري، والأخرى قضائية وهي وظيفة الضبطية الفضائية، كذلك لا يعد عملاً إدارياً ما يصدر عن السلطة الإدارية متعلقاً بمسألة من مسائل القانون الخاص، أو بإدارة شخص معنوي خاص، ولا يعتبر قراراً إدارياً أيضاً الأعمال القانونية الالكترونية التي تصدر عن الأفراد والجمعيات والهيئات الخاصة.

والعبرة في تحديد ما إذا كان القرار صادراً من سلطة وطنية أم لا، هو بمصدر السلطة التي تستمد منها ولاية إصدار القرار، وليس بجنسية المرفق أو بجنسية أعضائه، فقد يكون المرفق منتمياً إلى دولة معينة أو إلى المنظمات الدولية إلا أن مصدر القرار داخله قد يكون مستنداً إلى سلطة وطنية وقد يون المرفق متمتعاً بجنسية دولة معينة إلا أن القرار بشأنه قد اتخذ إستناداً على سلطة أجنبية، كما هو الشأن في حالة إحتلال الأجنبي لجزء من الدولة أو إشرافه عليها[1].

_ثانيا: القرار الإداري الالكتروني يصدر بالإرادة المنفردة عن الإدارة العامة

القرار الإداري الالكتروني كما هو القرار الإداري التقليدي لا يتكون إلا بإرادة السلطة الإدارية وحدها، فهو عمل قانوني يصدر من جانب واحد وهي الإدارة وهذا ما يمتاز به القرار الإداري عن العقد الإداري، فهو يصدر بالإرادة المنفردة ، وهي التي تستقل بإعداده وإصداره الكترونيا وبذات الوسائل.

لا يعني صدور التصرف القانوني بالإرادة المنفردة للسلطة الإدارية وجوب صدوره من فرد أو عضو إداري واحد، إذ قد يشترك في إصدار العمل القانوني أكثر من عضو إداري أو هيئة

[1] ربيع أنور فتح الباب، القضاء الإداري "قضاء الإلغاء"، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002, ص22.

إدارية وقد تكون متكونة من عدة أعضاء في السلطة الإدارية، والمهم في الأمر أن يكون هؤلاء الأعضاء أو الهيئات طرف في التصرف القانوني، ويستوي الأمر إذا ما أجمعت إرادة تلك الهيئات على إرادة التصرف القانوني أو صدور التصرفات بأغلبية تلك الإرادات طبقاً لما تتطلبه القواعد القانونية لإصدار القرار الإداري حتى يكون نهائياً قابلا للتنفيذ ويجب أن يكون تعبير الإدارة عن إرادتها الذاتية وليست تنفيذاً لإرادة إدارة أو سلطة أخرى.[1]

_ثالثا: القرار الإداري الالكتروني عمل قانوني

يعد القرار الإداري الالكتروني إبتداء تصرفاً قانونياً، بمعنى أن الإدارة تعبر عن إرادتها بقصد ترتيب أثر قانوني معين، وهذا يعنى أن يكون القرار الإداري قابلاً للتنفيذ دون حاجة إلى أي إجراء لاحق.

ويتميز القرار الإداري الالكتروني بأنه تصرف قانوني لأنه إفصاح جهة الإدارة المختصة قانوناً عن إرادتها الملزمة، لإحداث تغيير في الأوضاع القانونية القائمة إما بإنشاء مركز قانوني جديد كالقرار الخاص بتعيين موظف في وظيفة عامة أو بتعديل مركز قانوني قائم كالقرار الصادر بترفيع موظف عام أو إنهاء مركز قانوني قائم كالقرار الصادر بإلغاء إجازة أو قرار فصل موظف. ولما تقدم يمكننا القول بأن الإدارة طالما قصدت تحقيق اثر قانوني بموجب قرارها الالكتروني الصادر بالوسائل الالكترونية ، فإن صفة العامل القانوني تتحقق لذلك القرار[2] .

_رابعا: القرار الإداري الالكتروني يرتب أثرا قانونيا

القرار الإداري الالكتروني بطبيعته من الأعمال القانونية، ولكي يكون القرار الالكتروني إداريا يجب أن يرتب آثارا قانونية، و ذلك بإنشاء أو تعديل أو إلغاء مركز قانوني معين، فإذا لم

[1] سليمان محمد الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية دراسة مقارنة، مراجعة وتنقيح محمود عاطف البنا، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية، القاهرة، 2012، ص 177.

[2] كنعان نواف، القانون الإداري، الكتاب الثاني، الطبعة السابعة، دار الثقافة، عمان، 2007، ص237.

يترتب على العمل الإداري الالكتروني أي أثر قانوني بحكم أن طبيعة العمل تقتضي ذلك، أو أن الجهة الإدارية لم تقصد أن ترتب أي أثر قانوني فإنه لا يعد قراراً إدارياً، وعليه تعتبر القرارات الالكترونية الصادرة من الإدارة بتعيين أو ترقية أو فصل موظفين عموميين قرارات إدارية، لأنها تهدف إلى إحداث تغيير في المركز القانوني لهؤلاء الموظفين.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أثر القرار الإداري الالكتروني قد يكون مجرد إتخاذ موقف إزاء الوضع القانوني القائم دون إحداث أي تعديل عليه بالإضافة أو بالحذف أو بالإنشاء الجديد للحقوق و الإلتزامات ومن أمثلة تلك القرارات الإدارية الالكترونية السلبية ، كقرار رفض منح رخصة أو إجازة، وأن مثل هذه القرارات الالكترونية تحدث أثراً قانونياً من خلال رفض منح الحق الذي كان سيتمتع به المعنيون لو اتخذت الإدارة قراراً إيجابياً بالموافقة، فهي لا تحدث أي تعديل في الوضع القانوني القائم، ولكنها تعد قرارات إدارية الكترونية لما تحمل من إرادة في تقرير إبقاء الوضع القانوني على ما هو عليه دون تغيير[1].

خامسا: أن يكون القرار الإداري الالكتروني نهائيا

تعتبر نهائية القرار من الخصائص المميزة للقرار الإداري التقليدي ، وكذلك القرار الإداري الالكتروني ، فالعمل أو التصرف الذي يصدر من الإدارة مستوفياً للشروط يتعين أن يكون متخذاً صفة تنفيذية دون حاجة إلى تصديق سلطة أعلى[2].

المطلب الثاني : أركان القرار الإداري الإلكتروني

يرتكز القرار الإداري الإلكتروني لمجموعة من الأركان التي تعد عناصر أساسية فيه ، و لا تختلف أركان هذا الأخير عن أركان القرار الإداري التقليدي ، بحيث أن كلاهما يتفقان من أن الإدارة أرادت من وراء إصدارهما إحداث الأثر القانوني أيا كانت طبيعته ، لذلك يشترط لصحة

[1] عبد الوهاب محمد رفعت، مبادئ وأحكام القانون الإداري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005، ص 472.
[2] كنعان نواف، مرجع سابق، ص 242.

القرار الإداري الإلكتروني نفس الأركان المطلوبة في نظيره التقليدي، و الاختلاف الوحيد بينهما يتمثل في أن القرار الإداري الإلكتروني يتحقق وجوده نتيجة لإفصاح الإدارة عن إرادتها بالوسائل الإلكترونية ، ومن هذا المنطلق يمكننا القول بأن القرار الإداري الإلكتروني يقوم على فرعين : الأركان الشكلية و الأركان الموضوعية.

_الفرع الأول: الأركان الشكلية

تعتبر الأركان الشكلية بمثابة العناصر المرتبطة بالصحة الخارجية للقرار الإداري، وتتمثل في ركن الإختصاص وركن الشكل وهي الأركان المتعلقة بالقرار الإداري عموما مع إضفاء الطابع البرمجي عليها من حيث استخدام الوسائل الإلكترونية في إعلانه دون المساس بذاتيته.

1 – ركن الإختصاص : يُعد الاختصاص من أهم أركان القرار الإداري، فحتى يصدر القرار صحيحا ومشروعا لابد أن يصدر عن الجهة التي تملك صلاحية إصداره ، ويعرف الاختصاص بأنه "**القدرة أو الصفة القانونية على ممارسة وإصدار قرار إداري معين باسم ولحساب السلطة الإدارية**" وتعرف قواعد الاختصاص "**بأنها القواعد التي تحدد الأشخاص أو الهيئات التي تملك إبرام التصرفات العامة**" ، ويتحدد ركن الاختصاص في القرار الإداري الإلكتروني بتوافر عناصره الأربعة وهي: العنصر الشخصي، والعنصر الموضوعي، والعنصر الزماني، والعنصر المكاني.[1]

ففي نطاق الإدارة العامة الالكترونية يمكن مراعاة العنصر الشخصي في الاختصاص وضبطه الكترونيا من خلال تزويد الأشخاص المخول لهم إصدار القرار باسم مستخدم (user name) ورمز سري (pass word) بحيث لا يمكن الولوج إلى النظام الالكتروني إلا من قبل من يملك اسم المستخدم والرمز السري معا فيكون هناك ترتيب للقرارات الإدارية الإلكترونية بحسب الجهة

[1] كوثر منسل، تفعيل دور الإدارة الالكترونية في الجزائر: نحو بروز قانون للإدارة الإلكترونية، مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2023، ص221 .

المختصة كما تكون **السيطرة الالكترونية على هذه القرارات للمختصين بإصدارها فعلا وهذا من خلال التقنيات البرمجية** التي لا تتيح لسواهم إصدار هذه القرارات.

أما العنصر الموضوعي في القرار الإداري الإلكتروني فيمكن ضبطه من خلال إصدار نماذج إلكترونية يتحدد معها الاختصاص الموضوعي، حيث يكون لكل موضوع جهة معينة تملك حق إصدار القرار الإداري الالكتروني، وبالتالي لا تظهر النماذج الموضوع معين إلا لمن يملك حق إصدار القرار الإداري الالكتروني فيها.

وهذا ما ينطبق على الاختصاص المكاني والزماني، بحيث لا تظهر النماذج الالكترونية إلا إلى الإدارة المختصة جغرافيا، وفيما يتعلق بالعنصر الأمني، يتم ربط النماذج الالكترونية بمدة زمنية معينة بحيث لا يستطيع أي شخص إصدار قرار إداري الكتروني بعد انتهاء الزمن المعين، وهذا يمكن استخدامه العمليات التفويض المرتبط أصلا بالزمن[1] .

2-ركن الشكل والإجراءات:

وهو القالب الذي يصدر فيه القرار الإداري الإلكتروني، حيث أنه وخلافا للقرار الإداري التقليدي الذي قد يصدر في شكل مكتوب أو شفوي، فإن القرار الإداري الإلكتروني يشترط إفراغه في قالب مكتوب محدد قانونا، متضمنا لمجموعة من العناصر المحددة قانونيا، ومسببا، وموقعا من طرف الجهات الإدارية المختصة، وذلك حماية لحقوق الإفراد وحرياتهم[2].

في ظل نظام الإدارة الإلكترونية، سيفرض الواقع التقني إفراغ القرار الإداري وفقا لقالب محدد يتلاءم وطبيعة هذا النوع من القرارات. وذلك بإحداث تغيير في توقيع القرار الإداري بالتوجه نحو اعتماد التوقيع الإلكتروني. وطالما أنه لا يوجد اعتراض بخصوص صدور القرار الإداري إلكترونيا، فإنه ليس هناك صعوبة في جواز توقيعه إلكترونيا إذ أن التوقيع الإلكتروني له لا

[1] منسل كوثر، مرجع سابق، ص222.

[2] العربي وردية، مرجع سابق، ص5.

يمثل سوى أداة أمان، وإن لم تكن بذات درجة الثقة المتوافرة للتوقيع اليدوي. ولهذا فإن ضرورات التفاعل مع الإدارة الإلكترونية، تستلزم القيام بمراجعة النصوص التنظيمية والمنشورات الإدارية وغيرها من الإجراءات بهدف مواكبتها للتعامل الإلكتروني ومقتضياته.

الفرع الثاني: الأركان الموضوعية

_الأركان الموضوعية للقرار الإداري هي تلك الأركان المتعلقة بمضمونه و المتمثلة في المحل , السبب, و الغاية.

1_**ركن المحل:**يعرف المحل كركن في القرار الإداري بأنه الأثر الذي يترتب حالا ومباشرة على صدور القرار الإداري ، فهو التغيير الذي يحدث في الصورة القائمة قبل صدور القرار الإداري، وبمعنى آخر التغيير في المراكز القانونية القائمة لحظة صدور القرار الإداري ويرتبط محل القرار الإداري عادة باسم القرار الإداري ، فقرار التعيين محله تعيين الموظف في الوظيفة العامة ، وقرار الترقيع محله ترفيع الموظف درجة في السلم الوظيفي ، وقرار النقل محله نقل الموظف إلى الوظيفة الجديدة او مكان العمل الجديد وهكذا ....

ويشترط في محل القرار الإداري كركن من أركانه كي يكون هذا القرار سليما ومشروعا أن يتوافر في هذا المحل الشرطين التاليين :

أولا : أن يكون جائزا قانونا .

ومقتضى هذا الشرط أن يكون الأثر أو محل القرار منسجما مع القواعد القانونية المكتوبة وغير المكتوبة ، وإلا كان هذا المحل غير مشروع وبالتالي يؤدي لبطلان القرار الإداري لعيب أصابه في محله ، ويطلق على هذا العيب عيب مخالفة القانون[1] .

[1] حمدي القبيلات، مرجع سابق، ص112.

ثانيا : أن يكون ممكنا من الناحية العملية .

ومقتضى هذا الشرط أن لا يكون اثر القرار الإداري او محله غير ممكن التحقيق من الناحية العملية ، أي مستحيل استحالة مطلقة ، أم إذا كان اثر القرار الإداري او محله مستحيلا فان ذلك يؤدي إلى انعدام القرار الإداري لاستحالة تحقيق أثره .

ويمكن التحقق من شرطي المحل في القرار الإداري الالكتروني من خلال تخصيص حقل لكل شرط منهما، فمثلا بخصوص قرار تعيين موظف والحاقة بمركز قانوني جديد كموظف عام ، يمكن التحقق من صحة الشرط الأول الكترونيا عن طريق برمجة حقل خاص في النموذج الالكتروني ، بحيث يتضمن شروط إشغال الوظيفة المعين عليها الشخص المعين، ويفتح هذا الحقل برمز أو شفرة خاصة بالمختص بالتعيين لإدراج البيانات والمعلومات الخاصة بالمتقدم للوظيفة ، وبعد التحقق من صحتها الكترونيا وانسجامها مع القواعد القانونية يتم الانتقال للحقل التالي المتضمن للشرط الثاني، وهو وجود درجة شاغرة يعين عليها هذا الشخص ، أي أن يكون المحل ممكنا من الناحية الواقعية وليس مستحيلا ، فإذا لم تكن متوافرة الدرجة المناسبة أو ليست شاغرة ، فإن البرنامج الالكتروني نفسه يشعر مصدر القرار بعدم إمكانية التعيين لعدم توافر الدرجة الشاغرة . ومن هنا تتم الرقابة على صحة ركن المحل في القرار الإداري بشكل الكتروني من خلال برنامج الكتروني مصمم لشئون الموظفين مثلا [1].

2_ركن السبب: ركن السبب وهو الواقعة المادية أو القانونية المستقلة والبعيدة عن نية وإرادة السلطة الإدارية المختصة، فتدفعها إلى إصدار قرار إداري معين، والتي قد تكون مادية أو قانونية، ويشترط في السبب: أن يكون قائما وحالا، وأن يكون مشروعا .

[1] حمدي القبيلات، مرجع سابق، ص113.

وعلى هذا الأساس فإن سبب القرار الإداري هو الوقائع أو الظروف المادية والقانونية التي توحي لرجل الإدارة عند وقوعها أنه يستطيع ممارسة اختصاصاته باتخاذ القرار ... وهكذا فإن رجل الإدارة عندما يتخذ القرار فإنه يستند على قاعدة قانونية مكتوبة أو غير مكتوبة وعلى وقائع أو حالة من الوقائع، ويون قراره مستندا إلى هذين النوعين من الأسباب القانونية التي يستند إليها رجل الإدارة في إصدار القرار، والوقائع المادية التي تحركه لاتخاذ القرار.

ولا يختلف عنصر السبب في القرار الإداري الإلكتروني عنه في القرار الإداري العادي فالأسباب – سواء أكانت مادية أم قانونية فالسبب الذي يدفع الإدارة إلى إصدار قرارها بالوسائل التقليدية هو نفسه من يدفعها لإصداره مجدداً بالوسائل الإلكترونية ..

وفي ظل نظام الإدارة الإلكترونية يسهل على القضاء التأكد من وجود الوقائع المادية أو تحقق الوقائع القانونية التي تم على أساسها إصدار الإدارة لقراراتها، فإذا ما أقدم الموظف على تقديم طلب استقالته بشكل إلكتروني، فإنه من السهل على الإدارة الإطلاع على هذا الطلب و الاحتفاظ به ضمن ما يعرف الأرشيف الإلكتروني، الأمر الذي من شأنه أن يمكن القضاء من فرض رقابته على الوجود المادي الإلكتروني للاستقالة في شكلها الإلكتروني[1].

3_ركن الغاية: الغاية وهي النتيجة النهائية التي تريد الإدارة بلوغها وتحقيقها من وراء إصدارها للقرار الإداري على المدى القريب أو البعيد، ويشترط في هذه الغاية أن تكون مشروعة ، وتتجه لتحقيق مصلحة عامة ، وإلا كان معيبا بعيب الانحراف في استعمال السلطة[2] ، واتجه إرادة مصدره لتحقيق أغراض شخصية تقوم على المحاباة والبيروقراطية و الذي يؤدي بالقرار

[1] منسل كوثر، مرجع سابق، ص226.

[2] عمر بن عيشوش، مرجع سابق، ص67.

للبطلان والإلغاء ومعاقبة مصدره طبقا للمادة 24[1] من دستور 2020 "يعاقب القانون على التعسف في استعمال لسلطة " .

المبحث الثاني: الأثر القانوني للقرار الإداري الإلكتروني

مع التطور السريع لتقنيات الحكومة الإلكترونية،برز التساؤل حول الأثر القانوني للقرارات الإدارية الالكترونية. خاصة من حيث نفاذها وحجيتها أمام الأفراد و الجهات القضائية،. فلكي يُنتج القرار الإداري الإلكتروني آثاره القانونية، يجب أن تتوفر فيه شروط النفاذ،ويعد نفاذ القرار الإداري الالكتروني أولى مظاهر هذا الأثر.باعتباره يمثل بداية سريان آثاره القانونية، كما أن مسألة حجيته القانونية ترتبط بمدى الاعتراف بالمحررات الإدارية الإلكترونية و التوقيع الإلكتروني كوسيلتين قانونيتين لإثبات صحة ومشروعية القرار . ومن ثمّ، يمكننا تقسيم مبحثنا إلى مطلبين ، مطلب نتحدث فيه حول نفاذ القرار الإداري الالكتروني ،والمطلب الثاني حول الحجية القانونية للقرار الإداري الالكتروني.

المطلب الأول: نفاذ القرار الإداري الالكتروني

استقر الفقه الإداري على أن القرار الإداري يكون نافذا من تاريخ صدوره، أي ينتج أثاره من لحظة إصداره من الجهة المختصة بصورته النهائية إلا أن أثار القرار الإداري لا تسري بحق المخاطبين به إلا من تاريخ علمهم به ، أما بالنسبة للإدارة التي أصدرت القرار فإنها ملزمة باحترام القرار الذي اتخذته منذ لحظة إصداره ما لم يكن معلقا على شرط واقف أو فاسخ . ومن

[1] المادة 24 من دستور 2020، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي 20 – 442 المؤرخ في 15 جمادي الأولى 1442هـ الموافق لـ : 30 ديسمبر 2020، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء 1 نوفمبر 2020، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 82 لسنة 2020 بتاريخ: 30 ديسمبر2020.

هنا فان صحة وسلامة القرار الإداري تحددان لحظة صدوره لا في ما يستجد فيما بعد من أحداث.[1]

الفرع الأول: مفهوم نفاذ القرار الإداري الالكتروني

_أولا: تعريف نفاذ القرار الإداري الالكتروني

يعرف نفاذ القرار الإداري الالكتروني: " دخول القرار حيز التنفيذ من تاريخ صدوره من السلطة المختصة، مستوفيا لشروطه منتجا لأثاره القانونية، ولا يمكن الاحتجاج بهذا القرار الإداري أمام الأفراد إلا بعد علمهم به بإحدى وسائل العلم التي تتمثل في النشر بالنسبة للقرار الإداري التنظيمي والتبليغ بالنسبة للقرار الإداري الفردي[2] ، وبمجرد توافر جميع العناصر والشروط والأركان القانونية اللازمة لإصدار القرار الإداري وخاصة منه الإلكتروني، فإن هذا الأخير يصبح نافذا في مواجهة الإدارة وكذا الأشخاص المعنيين بالقرار، وبذلك يصبح قابلا للتنفيذ، ومرتبا لجميع آثاره وفقا لما هو محدد من طرف المشرع الجزائري.

فنفاذ القرار الإداري أي دخوله حيز التنفيذ، وهنا يختلف الأمر بين تاريخ نفاذه في مواجهة الإدارة، وكذا الأشخاص المخاطبين بالقرار.

فبالنسبة لنفاذ القرار الإداري الإلكتروني في مواجهة الإدارة فإنه لا يطرح أي إشكال فكقاعدة عامة يعتبر القرار الإداري الإلكتروني نافذا في مواجهة الإدارة بمجرد إصداره من طرف الجهة الإدارية المختصة. ويعد من ذلك التاريخ ساريا في حقها دون أن يتوقف ذلك على الأفراد المخاطبين به ما لم يكن هناك نص تشريعي أو شرط مقترن بالقرار الإداري يبيح رجعيته.

لكن الأمر يختلف إذا تعلق الأمر بنفاذ هذا القرار الإداري الإلكتروني في مواجهة الأفراد

[1] حمدي القبيلات، مرجع سابق، ص138

[2] برباش العيد، مرجع سابق، ص43.

المخاطبين به، حيث أنه لا يعتبر القرار الإداري نافذا في مواجهة الأفراد المخاطبين به إلا بعد علمهم به بإحدى الوسائل المقررة قانونا، والتي تكون إما بالنشر بالنسبة للقرار الإداري التنظيمي أو العلم الشخصي بالنسبة للقرار الإداري الفردي.

أما فيما يتعلق بنفاذ القرار الإداري الإلكتروني، فيتم من خلال النشر أو التبليغ الإلكتروني في الصحف الإلكترونية بدلا من النشر التقليدي في الصحف الرسمية بالنسبة إلى القرار الإداري التنظيمي، أما بالنسبة للقرار الفردي فيكون نافذا الكترونيا من خلال العلم اليقيني لصاحب الشأن بالقرار الإداري على موقعه الإلكتروني.[1]

_ثانيا: نفاذ القرار الإداري الإلكتروني وتنفيذه

إن تنفيذ القرار الإداري الإلكتروني يختلف عن مسألة نفاذه، إذ أن النفاذ عملية قانونية تتعلق بالآثار القانونية للقرار الإداري، وهي عنصر داخلي يرتبط به يتم من خلال آليتي النشر والتبليغ، في حين يعتبر التنفيذ عمل مادي لاحق لعملية نفاذ القرار وسريانه، ومنه إظهار أثاره للواقع وتحويله من الواقع النظري إلى الواقع الملموس وتحقيقه للمصلحة العامة[2].

أما دور الإدارة الإلكترونية في تنفيذ القرار الإداري، فيظهر من خلال تحويل الإجراءات الإدارية التقليدية إلى إجراءات إلكترونية حيث تقوم أجهزة الحاسوب بالإستجابة لتنفيذ الأوامر كليا أو جزئيا بحسب الطلب دون تدخل الموظفين الإداريين، هذا بناءاً على البيانات والمعلومات المدخلة مسبقاً للحاسوب[3] .

[1] العربي وردية، مرجع سابق، ص6.

[2] بن رمضانة لمنور، بن دراح علي إبراهيم، أحكام نفاذ القرار الاداري الالكتروني، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية، المجلد 8، العدد 1،المركز الجامعي شريف بوشوشة، أفلو، الجزائر، 2025، ص30.

[3] عمر عبدالحفيظ أحمد عمر، وسائل نفاذ القرار الاداري الالكتروني ، مجلة البيان للدراسات القانونية و السياسية ، المجلد 6، العدد 1، جامعة الاسكندرية، جوان 2021، ص15.

_ثالثا: مبادئ نفاذ القرار الإداري الالكتروني

الأصل أن يكون القرار الإداري نافذا من تاريخ صدوره من السلطة المختصة قانونا بإصداره بالنسبة لها ما لم يكن معلقا على شرط واقف أو فاسخ ، ولكنه لا يسري في حق الأفراد المخاطبين به إلا إذا علموا به عن طريق إحدى الوسائل المقررة نظاما بأثر فوري وليس من تاريخ صدوره، والقرارات الإدارية سواء كانت فردية أو تنظيمية تكون نافذة من تاريخ صدورها من السلطة المختصة وقد يكون هذا النفاذ معلقا على عمل مكمل من جهة إدارية أخرى، وهذا ما يظهر في قرارات الهيئة الإدارية اللامركزية التي تخضع لمصادقة الإدارة المركزية قبل تنفيذها ، ون ثم فهناك تاريخان رئيسيان لنفاذ القرارات الإدارية هما تاريخ صدور القرار، وتاريخ العلم به أو سريانه في مواجهة الأفراد[1]، ومن أهم هذه المبادئ:

1. **إن الأصل نفاذ القرارات الإدارية في مواجهة الإدارة بتاريخ إصدارها:** ما لم تكن معلقة على شرط أو مضافة إلى أجل، وأساس ذلك علمها أو افتراض علمها بقراراتها منذ صدورها، وبذلك فإن للوجود القانوني للقرار الإداري أهمية بالغة، إذ يترتب عليه الحكم بمشروعيته من عدمها، ومعرفة مدى نفاذ القرار الإداري بحق الإدارة بعد تكوينه.

2. **عدم سريان القرارات الإدارية بأثر رجعي:** أن العدالة واستقرار المراكز القانونية هي أساس هذا المبدأ، فالعدالة تحتم على واضعي القواعد القانونية عدم المساس بالمراكز القانونية التي تمت قبل صدور هذه القواعد سواء بالتعديل أو الإلغاء ، والقول بخلاف ذلك، يؤدي إلى عدم الاستقرار في المجتمع فمبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية يقوم على أساس عدم المساس بالحقوق المكتسبة، فإذا اكتسب الأفراد حقوقاً في ظل نظام قانون معين فلا يصح المساس بهذه الحقوق بقرارات إدارية ذات أثر رجعي تهدد المراكز القانونية الذاتية التي تكون قد تحققت للفرد في ظل وضع قانون معين، كما أن عدم رجعية القرارات الإدارية تقوم على أساس حماية حقوق الإفراد من الاعتداء ومنع الاضطراب في أوضاع استقرت قبل صدور القرار .. .

[1] حمدي سليمان قبيلات، مرجع سابق، ص77.

ومع ذلك، ونزولا عند مقتضيات الصالح العام فقد أقرت استثناءات على هذا المبدأ، إما بنص صريح من المشرع، أو تنفيذاً لحكم الإلغاء، أو أن تلك القرارات بطبيعتها تتضمن نوعا من الرجعية.

3. **الأصل سريان القرارات الإدارية في مواجهة الأفراد بعد شهرها (نشرها):** وأساس هذا المبدأ أن يعلم الأفراد بمركزهم القانوني الذي أحدثه القرار، وبالتالي لا يحتج به في مواجهتهم إلا بعد تحقق علمهم به بإحدى الوسائل التي حددها المشرع (النشر أو التبليغ)، أو وسيلة (العلم اليقيني) التي ابتكرها القضاء الإداري ، إذ لا يكفي لنفاذ القرار الإداري في مواجهة المخاطبين به أن يصدر صحيحا مستوفيا جميع أركانه، و إنما لابد أن يتوافر العلم لدى الأفراد بهذا القرار.

ومع ذلك يحق للإدارة إصدار قرارات إدارية استناداً لقرار إداري تنظيمي لم ينشر ، إلا أنه لا يحتج بالقرار الجديد إلا بعد أن يتم شهر القرار الأصلي والقرار الفرعي، ويبدأ ميعاد الطعن من تاريخ نشر القرار الأصلي والقرار الفرعي، وفي ذات السياق يحق للإدارة إصدار قرار استناداً إلى قرار إداري فردي لم يبلغ لذوي الشأن، ولإمكانية الاحتجاج به يجب تبليغ القرار الأصلي لذوي الشأن، ويبدأ ميعاد الطعن بعد إجراء التبليغ للمخاطبين به[1].

_الفرع الثاني : وسائل العلم القرار الإداري الالكتروني

إذا كانت القرارات الإدارية تنفذ ولو في حالات في حق الإدارة بمجرد صدورها، فإنها لا تكون كذلك بالنسبة للأفراد إلا من تاريخ العلم بها حتى يمكن هؤلاء حقهم في إتخاذ موقف تجاه هذه القرارات لاسيما وأنها ستنتج أثرا قانونيا بالنسبة إليهم إحداثا أو تعديلا أو إلغاءا كما سبقت الإشارة لذلك وترتيبا على هذا القول لا يجوز للإدارة التمسك ببدء سريان قرار إداري، إذا لم يحدث العلم به بالنسبة للمعني أو المعنيين فلم تبادر جهة الإدارة لتبليغه مثلا أو نشره، لأن هذا الأمر مناف لقواعد العدالة ولا يمكن أن يستوعبه الفكر القانوني ، والأصل أن إرادة الإدارة تكون

[1] نوفان العقيل العجارمة، ناصر عبد الحليم السلامات، نفاذ القرار الإداري الالكتروني، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد40، ملحق1، الجامعة الأردنية، الأردن، 2013، ص1025.

مقيدة إذا تدخل القانون أو التنظيم ففرض نشر قرار ما أو تبليغه ، وقد أضاف القضاء وسيلة ثالثة هي العلم اليقيني نفصل ذلك فيما يلي:

1 - **النشر الإلكتروني**: يعرف النشر الالكتروني بأنه: إصدار المعلومات والبيانات وتوزيعها سواء عن طريق الحاسب الآلي مباشرة، أو من خلال شبكات الاتصال، ويمكن تعريفه بأنه الطريقة التي يتم من خلالها علم أصحاب الشأن بفحوى القرارات الإدارية التنظيمية أو اللائحية والتي عادة ما تتضمن قواعد عامة مجردة تنطبق على عدد غير محدد من الحالات والأفراد مما يتطلب علم الكافة به من خلال نشره ، ولا تثير القرارات الإدارية التنظيمية الالكترونية أي صعوبة في مسألة العلم بها، إذ أن الأصل أن العلم بها مفترض بمجرد نشرها بالجريدة الرسمية ب أن الأمر من شأنه أن يضفي سهولة أكبر في نشرها ففي الجزائر يعد موقع الأمانة العامة للحكومة الموقع الرسمي SGG Algérie والذي يمكن من خلاله الإطلاع على جميع الجرائد الرسمية المرتبة في الموقع وفقا للتسلسل الزمني ناهيك عن إتاحته إمكانية البحث عن نصوص محددة انطلاقا من ملئ خانات البحث المطلوبة التي تعد بمثابة الدلالات المفتاحية لهذه النصوص، ليسير هذا الموقع بذلك عملية النشر[1].

وعليه، يعد النشر في ضل الإدارة الإلكترونية وسيلة العلم بالقرارات الإدارية، ومنه يمكن تبليغ الجمهور وأصحاب الشأن بمحتوى القرار الذي تصدره الإدارة. كما أن الأصل في التبليغ الإدارة ليست مجبرة على اختيار طريقة نشر معينه، فهي تملك كل الحرية في اختيار الطريقة التي ترى أنها تتلاءم وعلم الكافة، إلا إذا حدد القانون طريقة معينة للنشر، فعليه يتوجب أن يتم النشر وفقا لهذه الطريقة، وإلا كان النشر باطلا، وظل بالتالي ميعاد الطعن قائما .

لقد أدى العمل الإداري في ظل الانتشار الواسع لوسائل الاتصال الإلكتروني الحديثة وباستعمال تكنولوجيا المعلومات في تسيير المرافق العامة إلى قبول اتجاه من الفقه بتبليغ القرارات الإدارية من خلال النشر الإلكتروني لها في مواقعها الإلكترونية أو من خلال إرساله لذوي الشأن عبر

[1] منسل كوثر،مرجع سابق، ص229.

بريدهم الإلكتروني، كما أنه لم يعترض على نفاذ القرارات الإدارية في مواجهة الإدارة والأفراد. ومن الأمثلة على ذلك نص المادة (29) من قانون الجنسية الجزائري الذي ألزم بنشر المراسيم والقرارات المتعلقة باكتساب الجنسية أو استردادها أو فقدانها أو التجريد منها، حيث لا تحدث أثارها إلا بنشرها في لجريدة الرسمية الجزائرية (الأمر (86-70)، (1970).

وللنشر الإلكتروني عدة مزايا نذكر منها:

_يؤدي النشر الإلكتروني إلى خفض النفقات العامة وتوفير المال العام فهو أداة لترشيد النفقات.

_يتم النشر الإلكتروني عن طريق خطوات متسلسلة ومنظمة عمليا وزمنيا.

- يتم إيصال العلم بالقرار الإداري إلى عدد كبير من المخاطبين به سواء في داخل الوطن أو خارجه، وفي كل الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد.

- إمكانية تخزين القوانين والقرارات على الوسائل والوسائط الإلكترونية المتاحة من أجل الرجوع إليها وقت الحاجة.[1]

2- **التبليغ الإلكتروني:** يقصد بالتبليغ إخطار المعني أو المعنيين بالقرار بنسخة من القرار بالكيفية التي حددها القانون أو بالكيفية المعتمدة داخل الدولة والإعلان أو التبليغ ليس له شكل خاص كقاعدة عامة، فكل ما من شأنه أن يحمل القرار بمحتوياته إلى علم الجمهور أو إلى علم الموجه إليه يعتبر إعلانا صحيحا، ويتميز العلم بواسطة التبليغ أنه علم حقيقي وثابت في حق المبلغ إليه بخلاف العلم بواسطة أسلوب النشر فهو علم فرضي فيفترض أن يطلع المعني على القرار، وينفذ في حقه بعد النشر، ولو لم يطلع عليه.

ولقد أجاز المشرع بموجب الأمر 03[2]/15 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة بموجب المادة 9 هذه المسألة حين جاء نصها كما يأتي: **يمكن أن يتم تبليغ وإرسال الوثائق والمحررات**

[1] بن رمضانة لمنور، بن دراح علي إبراهيم، مرجع سابق، ص36.

[2] قانون رقم 03/15 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق 01 فبراير سنة 2015، يتعلق صرية العدالة، ج. ر.ج.ج، عدد 06، الصادرة بتاريخ 20 ربيع الثاني عام 1436 الموافق 10 فبراير 2015م.

القضائية والمستندات بالطريق الإلكتروني وفقا للشروط والكيفيات المحددة في هذا القانون.

وقضت المادة 10 بأنه يجب "**أن تضمن الوسائل التقنية المستعملة في إرسال العقود والوثائق بالطريق الإلكتروني .... تتمتع الوثيقة المرسلة بالطريق الإلكتروني بصحة وفعالية الوثيقة الأصلية إذا أعدت وفق ما تقتضيه الإجراءات وتوفرت الشروط المنصوص عليها.**

كما تضمن الفصل السادس من المرسوم 247/15المتعلق بمسألة وتبادل المعلومات والإتصال بالطريقة الإلكترونية ذات الأمر، فقضت المادة 204 منه " **تضع المصالح المتعاقدة وثائق الدعوة إلى المنافسة تحت تصرف المتعهدين أو المرشحين للصفقات العمومية، بالطريقة الإلكترونية، ..... يرد المتعهدون أو المرشحون للصفقات العمومية على الدعوة إلى المنافسة بالطريقة الإلكترونية، حسب الجدول الزمني المذكور سابقا ..**[1]"

بعض المشكلات الناجمة عن التبليغ والنشر الالكتروني:*

تطبيقاً للقواعد السابقة، فإنه يمكن الذهاب إلى أن تبليغ القرار الكترونياً، ممكن الحدوث، وإن كان يثير بعض الإشكاليات والصعوبات والتي منها:

أ_قد ترسل الرسالة الالكترونية المتضمنة لقرار إداري إلى صاحب الشأن وتستقبل منه دون أن تكون قابلة للاستخراج: وقد يكون سبب ذلك، إما لاستخدام برامج حاسب آلي لحماية جهاز الحاسب الآلي من البرامج الضارة، أو بسبب عدم قدرة ذلك الجهاز على استخراج تلك الرسالة، فإنه والحالة هذه، يمكن الذهاب إلى أنه لم يتحقق التبليغ بالقرار الإداري الالكتروني، لأن صاحب الشأن لم يتمكن من الاطلاع على فحوى القرار المرسل بواسطة تلك الرسالة.

(ب)_عدم فهم مضمون الرسالة التي تتضمن قراراً إدارياً أو طلباً موجهاً من ذوي الشأن إلى الإدارة: قد تكون الرسالة قابلة للاستخراج إلا أنها غير مفهومة، ويعود ذلك لأسباب تقنية بحتة،

[1] مرسوم رئاسي رقم 15-247 مؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1436هـ، الموافق 16 سبتمبر عام 2015م يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام. ج. ر.ج.ج، عدد 50 ، الصادرة بتاريخ 6 ذي الحجة عام 1436 هـ ، الموافق 20 سبتمبر عام 2015م.

كأن تكون الرسالة مشفرة، أو بسبب عدم توافر البرامج اللازمة لقراءتها في جهاز الحاسب الآلي المستقبل، أو لعدم التوافق بين البرامج الموجودة في جهاز الحاسب الخاص بالمرسل مع برامج الحاسب الآلي الخاص بالمستقبل(المرسل إليه)، فكل ذلك يؤدي بالنتيجة إلى عدم قدرة المستقبل الاطلاع على فحوى هذه الرسالة.

وبتطبيق ذلك على تبليغ القرار الإداري الالكتروني، فإنه لم يتحقق التبليغ المنشود لهذا القرار، إذا لم يتمكن صاحب الشأن من قراءة الرسالة الالكترونية المتضمنة لذلك القرار، وبالتالي لا يبدأ ميعاد الطعن القضائي بحقه، ولا تتمكن الإدارة من الاحتجاج بتبليغ هذا القرار في مواجهة صاحب الشأن.

ومن جهة ثانية، إذا لم تتمكن الإدارة من قراءة الرسالة الالكترونية المتضمنة طلباً موجهاً للإدارة من شخص، بقصد إحداث أثر قانوني، فإنه لا يتحقق علمها بهذا الطلب، الأمر الذ يرتب عدم قدرة هذا الشخص الاحتجاج بمسألة القرار السلبي، بحجة أن الإدارة اتخذت موقفاً سلبياً، وأن المدة المحددة قانوناً قد مضت.

(ج) عدم وصول الرسالة الالكترونية المتضمنة القرار إداري موجه من قبل الإدارة لشخص، أو طلب موجه من الشخص للإدارة : كان يرفض نظام المعلومات الخاص بالطرف المستقبل استقبالها لعدم وجود حيز كاف لتخزينها، وبذلك لا تصل الرسالة، فإن ذلك لا يحقق التبليغ لصاحب الشأن بفحوى القرار الإداري، ولا تبدأ مدة الطعن بحقه.وعليه، يمكننا اعتبار لحظة فتح الموقع الالكتروني الخاص بالشخص المخاطب بالقرار الإداري هي لحظة تبلغه لذلك القرار، إلا إذا اثبت انه لم يتمكن من الاطلاع عليها لأسباب خارجة عن إرادته، كأن تكون الرسالة غير مفهومة، أو لوجود عيب تقني في الحاسب الآلي الخاص به، والذي بسببه لم يتمكن من الاطلاع على تلك الرسالة[1]

[1] نوفان العقيل العجارمة، ناصر عبد الحليم السلامات، مرجع سابق ، ص1029.

3_العلم اليقيني:

إضافة إلى الوسيلتين السابقتين النشر والتبليغ، أضاف القضاء الإداري وسيلة ثالثة والمتعلقة بنظرية العلم اليقيني، والتي يقصد بها تأكيد وصول فحوى القرار الإداري إلى علم الأفراد المخاطبين به عن غير طريق الإدارة علما يقينيا نافيا للجهالة لا ضنيا ولا افتراضيا. لأن الإدارة في هذه الحالة لم تقم بتبليغ قرارها للمعني به، ومع ذلك تحقق له العلم بمضمون القرار وصار على علم بمحتواه .

فالعلم اليقيني يحصل عندما تتراخى الإدارة عن نشر القرار أو تبليغه، أو أنها لم تقم بنشره أو تبليغه مطلقا. وفي هذه الحالة يتم العلم بالصدفة،يو عن طريق شخص آخر، المهم أنها عن غير طريق الإدارة أو أن تتخذ الإدارة إجراءات لتنفيذ القرار قبل تبليغ المخاطب بالقرار، غير أن هذا العلم لا يكون علما يقينا إلا إذا ظهر دليل أو ظهرت قرينة تدل على علمه بالقرار الإداري، كان يتقدم المخاطب بالقرار الإداري بتقديم تظلم إداري ضد القرار الإداري الصادر في حقه. أو أن يلتحق الموظف بمنصب عمله المنقول إليه قبل تبليغه بنقله.

غير أنه وبالنسبة للقرار الإداري الإلكتروني، الذي تتم المخاطبة فيه باستخدام التكنولوجيا الحديثة، الأمر يختلف فيما يتعلق بنظرية العلم اليقيني بصورته التقليدية، لأن مثل هذه الوسائل لا مجال فيها للاجتهاد من حيث كون المطلوب تبليغه بالقرار الإداري. فالأصل في القرار الإداري الإلكتروني أن يرتكز على وصول الرسالة الإلكترونية التي تتضمن تبليغ القرار الإداري المطلوب لإعلام المخاطب به، ويتم ذلك عبر البريد الإلكتروني والذي له رقم سري لا يعرفه إلا صاحبه[1].

_مفهوم العلم اليقيني بالقرار الإداري الالكتروني:

[1] العربي وردية، مرجع سابق، ص9.

يشير الفقه في الدراسات الحديثة المتعلقة بأثر التطور التكنولوجي في مجال القانون الإداري إلى أن هذا التطور من الممكن أن يرسي أبعاداً جديدة في نظرية العلم اليقيني بحيث يصبح مرتبطاً بدلائل وقرائن فنية تدلل على قيامه ووجوده كما هو متبع في الأحوال العادية، ويعرف ذلك بالعلم اليقيني الالكتروني، وإن كان بعض هذا الفقه يري أن حالات قيام هذا العلم تعد أقل بالنسبة لما هو عليه في الوضع التقليدي.

فمن جانب أول هناك من يرى أن تطبيق نظام الإدارة الالكترونية من شأنه التأثير على جميع وسائل النفاذ الالكتروني للقرار الإدارى بما في ذلك العلم اليقيني بحيث لا يقتصر الأمر على النشر والإعلان، ويرى أن هذا العلم بصورته الجديدة يتحقق في الحالة التي تقوم فيها الإدارة بإخطار صاحب الشأن بالقرار الصادر بواسطة رسائل البريد الالكتروني .

ومن جانب ثان تجد من يرى أن تطبيق نظام الإدارة الالكترونية وما يستتبعه من لجوء الإدارة إلي النشر والإعلان بالوسائل الالكترونية سيؤدي إلى تضييق نطاق حالات قيام العلم اليقيني بالمقارنة مع الأحوال العادية، وتكمن علة ذلك في أن وجود النشر والإعلان بهذه الصورة سيؤدي إلى سهولة وقوف الأفراد على مضمون القرار الإداري أيا كان تنظيميا أم فردياً، نظراً لما يتميز به الحاسوب من إجراءات منتظمة تؤدي لإتمام هذه الوسائل بصورة مثلى، وفي ظل دقة الوسائل المستخدمة التي لا اجتهاد فيها [1].

ومن جانب ثالث تجد أخرون يشيرون بصورة غير مباشرة إلى أن تطور العمل الإداري وعملية إصدار القرارات الإدارية في ظل تطبيق نظام الإدارة الالكترونية ولجوء الإدارة للواقع الالكتروني يكشف عن إمكانية قيام نظرية العلم اليقيني بالقرار الإداري في إطار هذا الواقع، ويبرز موقف هؤلاء من خلال ما أوروده بشأن التظلم الالكتروني الذي يدلل وجوده على علم صاحبه بالقرار الإداري علماً يقينياً ومن ثم يستفاد الأخير من قرائن لها طابعها الفني والبرمجي ومثالها التظلم

[1] عمر عبدالحفيظ أحمد عمر، مرجع سابق، ص 24.

الالكتروني، ووفقاً لذلك فإن الإدارة إذا ما أرسلت قرارها إلي صاحب الشأن عبر بريده الالكتروني، وقام هذا الشخص بتسلم الرسالة الواردة إلي بريده ومن ثم تظلم من القرار بواسطة إرسال طلب لجهة الإدارة من خلال البريد الالكتروني أيضاً، فكل ذلك يؤدي إلى ميلاد الدليل القاطع بعلمه اليقيني بالقرار الإداري وثبوت الإعلان الالكتروني على أكمل وجه وأن الإعلان قد وقع صحيحاً في هذه الحالة.

ونخلص من ذلك إلى قيام العلم اليقيني الالكتروني من خلال قرائن جديدة متفقة مع الواقع الالكتروني ، مع مراعاة تمايز وسيلة العلم اليقيني كوسيلة نفاذ مستقلة عن النشر والإعلان.

وعلى ذلك تم تعريف العلم اليقيني الالكتروني بأنه" علم الأفراد المؤكد بالقرار غير المنشور أو المعلن بناءً على ما هو مستفاد من بعض الإجراءات الالكترونية القائمة"[1].

المطلب الثاني:الحجية القانونية للقرار الإداري

أدى تطور التكنولوجيا والمعلومات وانتشار الإتصالات العالمية التي أسفرت عن بروز المحررات الإلكترونية كأنواع جديدة و كبديلة للمحررات التقليدية، إلى تحويل المجتمع من مجتمع ورقي إلى مجتمع إلكتروني.

وقد ارتبطت المحررات الإلكترونية خصوصا ببدء المعاملات الإلكترونية والتي جاءت نتيجة لاستخدام مختلف الوسائل الإلكترونية وإتمام معظم التصرفات القانونية من خلالها.

الفرع الأول: حجية التعامل بالمحررات الإدارية الإلكترونية

أولا: مفهوم المحرر الإلكتروني: ضبطت المادة الثانية من قانون الأونسترال بعض المصطلحات المعاملة الإلكترونية بنصها : " يراد بمصطلح رسالة بيانات " المعلومات التي يتم إنشاؤها أو إرسالها أو استلامها أو تخزينها بوسائل الكترونية أو صوتية أو بوسائل مشابهة بما

[1] عمر عبدالحفيظ أحمد عمر، مرجع سابق، ص25.

في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تبادل البيانات الإلكترونية أو البريد الإلكتروني أو البرق أو التلكس أو النسخ البرقي ".

وقد عرف نفس القانون تبادل البيانات الإلكترونية على أنه نقل المعلومات إلكترونيا من حاسوب إلى حاسوب آخر باستخدام معيار متفق عليه لتكوين المعومات.

وعرف المشرع المصري المحرر الإلكتروني، بأنه: رسالة تتضمن معلومات تنشأ أو تدمج أو تخزن أو ترسل أو تستقبل كليا أو جزئيا بوسيلة إلكترونية أو رقمية أو ضوئية أو بأية وسيلة أخرى مشابهة.

وقد اعتمد المشرع الفرنسي مفهوم الكتابة الالكترونية من خلال المادة 1316، وهذا بموجب تعديل سنة 2000، و التي تنص: " كل مجموعة من أحرف أو أرقام و أية إشارة أخرى أو رموز تكون ذات دلالة يمكن حذفها وقراءتها عند طلبها، مهما كانت الدعامة أو وسيلة الاتصال المتبادلة ..."

أما المشرع الجزائري فقد عرف الكتابة الإلكترونية بموجب المادة 323 مكرر من القانون 05-10 المعدل و المتمم للقانون المدني، بأنها : " تسلسل حروف أو أوصاف أو أرقام أو أية علامات أو رموز ذات معنى مفهوم ، مهما كانت الوسيلة التي تتضمنها وكذا طرق إرسالها"

والملاحظ أن المشرع الجزائري قد واكب نظيره الفرنسي، فلم يقتصر الكتابة الإلكترونية على المفهوم التقليدي للكتابة على أنها مجموعة حروف و إنما أضاف لها كل ما يؤدي معنى متفق عليه بين الأطراف من أوصاف أو أرقام أو علامات أو رموز، كما أضاف عبارة بأي وسيلة كانت ومهما كانت طريقة إرسالها[1] .

ويمكن استخلاص عناصر تعريف الكتابة الإلكترونية بموجب المادة 323 مكرر، أن المشرع الجزائري اعتمد الكتابة على أية وسيلة كانت، سواء على الورق أو على قرص مضغوط أو

[1] علي رحال، حجية المحررات الالكترونية في الاثبات على ضوء التشريع الجزائري و التشريع المقارن، مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكاديمية، المجلد 04، العدد02، جامعة الجزائر، الجزائر، 2021، ص ص 299، 300.

قرص مرن ثم أضاف مهما كانت الوسيلة التي تتضمنها، سواء كانت الكتابة منقول)عبر اليد أو عبر شبكة الإنترنت كما أضاف شرط الوضوح، أي أن تكون الحروف و الرموز والإشارات واضحة لا لبس فيها، وتؤدي معنى واحد مشترك .

أ- حجية إرسال الوثائق الإدارية الإلكترونية المرسلة عبر البريد الإلكتروني:

تطرح مسألة إرسال الوثائق الإدارية الإلكترونية المراسلات الإدارية عبر البريد الإلكتروني مسألتين هامتين الأولى متعلقة باعتراف المشرع بإمكانية استخدام هذه الوثائق وإرسالها من عدمه والثانية تتعلق بالإشكالات القانونية التي تثيرها وسيلة هذا التراسل وهي البريد الإلكتروني.

1 - **الإعتراف القانوني بالوثائق الإدارية الإلكترونية:** إعترف المشرع الجزائري مؤخرا وفي نصوص متفرقة بإمكانية التراسل الإلكتروني وتبادل الوثائق الإلكترونية وهو ما تم بيانهيٍعلاه غير أن صدور الأمر -21-09 المتعلق بحماية المعلومات والوثائق الإدارية شكل قفزة نوعية بهذا الخصوص حيث اعترف المشرع الجزائر صراحة بالوثائق الإلكترونية؛ حيث عرفت المادة الثالثة – نقطة 2 منه الوثيقة بأنها "المراسلات والمحررات والمستندات التي أنشأتها أو حصلت عليها أي من السلطات المعنية أثناء ممارسة نشاطها".

كما أولى هذا الأمر عناية خاصة بالوثائق التي تحمل الوصف الإلكتروني من خلال إدراجها ضمن فئة الوثائق المصنفة والتي تشمل أي مكتوب ورقي أو إلكتروني أو رسم أو مخطط أو خريطة أو صورة أو شريط صوتي أو سمعي بصري أو أي سند مادي أو إلكتروني آخر كانت محل تدابير ترمى إلى منع نشرها أو تقييد الاطلاع عليها .

فالوثائق الإلكترونية الإدارية بذاك هي مكتوب إلكتروني أو سند إلكتروني متعلق بالسلطات المعنية وتكونيٍحل تدابير ترمى إلى منع نشرها أو تقييد الاطلاع عليها نظرا لخصوصيتها[1].

[1] منسل كوثر، مرجع سابق، ص233.

2 – **إشكالات البريد الإلكتروني** : يعد البريد الإلكتروني من أكثر الوسائل التي يمكن من خلالها تبادل الوثائق الإدارية ولقد عرفة المشرع الفرنسي من خلال القانون المتعلق بالثقة في الاقتصاد الرقمي بأنه كل رسالة سواء كانت نصية أو صوتيه أو مرفق بها صور أو أصوات ويتم إرسالها عبر شبكة اتصالات عامة، وتخزن عند أحد خوادم تلك الشبكة أو في المعدات الطرفية للمرسل إليه ليتمكن هذا الأخير من استعادتها وتتمحور إشكالات البريد الالكتروني في نقطتين الأولى تتعلق بالاعتراف بالبريد في حد ذاته والثانية تتعلق بكيفية سريان المواعيد.

فعند الحديث عن القرارات الإدارية الالكترونية، نجد أن تبليغها لذوي الشأن يكون عادة من خلال البريد الالكتروني، ولا حاجة للنص بهذا الشأن فالإدارة تملك تبليغ صاحب الشأن بالقرار الفردي باي طريق ممكن، ويقع عليها عبء إثبات وقوع التبليغ، ونظرا لكون البريد الالكتروني بعد من أيسر وأكثر الوسائل انتشارا يمكن للإدارة استخدامه لتبليغ القرارات الإدارية الالكترونية.

غير أن الاعتداد بالبريد الإلكتروني نفسه وفي مجال تبليغ القرارات الإدارية الفردية أمر يشوبه الشك في بعض الحالات التي تثيرها على وجه الخصوص عناوين البريد الإلكتروني الشخصية مما يجعل الأخذ بها كوسيلة لتبليغ القرارات محل شك أمام القضاء الإداري صاحب الصلاحية في تقرير قوتها القانونية ومدى إمكانية الاعتماد عليها كوسيلة للتبليغ ، إضافة إلى إمكانية عدم وصولها لصاحب الشأن، أو تعرضها للسرقة أو التغيير في مضمونها بسبب عمليات الفرصنة، خاصة وأن القضاء لا يعتبر مجرد إرسال الرسالة تبليغ الصاحب الشأن، وبناء عليه فإنه من الأسلم اعتماد البريد الالكتروني الموصى عليه من قبل الأفراد للتبليغ بالقرارات الإدارية الالكترونية.[1]

وفي سبيل ذلك نقترح ما توجه إليه المشرع الجزائري بشان إرسال الوثائق والإجراءات القضائية حيث اشترط بموجب المادة العاشرة من القانون المتعلق بعصرنة قطاع العدالة والتي نصت على أنه "**يجب أن تضمن الوسائل التقنية المستعملة في إرسال العقود والوثائق بالطريق**

[1] علي رحال، مرجع سابق، ص305.

الإلكتروني ما يأتي: التعرف الموثوق على أطراف التراسل الإلكتروني سلامة الوثائق المرسلة أمن وسرية التراسل، حفظ المعطيات بما يسمح بتحديد تاريخ الإرسال والاستلام من طرف المرسل إليه بصفة أكيدة تتمتع الوثيقة المرسلة بالطريق الإلكتروني بصحة وفعالية الوثيقة الأصلية إذا أعدت وفق ما تقتضيه الإجراءات وتوفرت الشروط المنصوص عليها في الفقرة السابقة ".

أما الإشكال الثاني المطروح فيتمحور حول بداية سريان المواعيد هل تكون منذ إرسال الرسالة أو لحظة وصولها أو لحظة فتحها وقراءتها !

ولحسم هذه الإشكالية وجب أن تتخذ القواعد القانونية اليوم موقفا بهذا الشأن تفرق من خلاله بين مسألتين الأولى وقت إرسال الرسالة التي تتضمن القرار الإلكتروني، والثانية وقت استلام الرسالة التي تحتوي قرارا إداريا .

فبالنسبة إلى المسألة الأولى المتعلقة بوقت إرسال الرسالة التي تتضمن القرار الإلكتروني، فإن أغلب التشريعات المقارنة التي تعنى بمجال المعاملات الإلكترونية تحدد وقت إرسال الرسالة الإلكترونية عندما يتم إدخال الرسالة لنظام معلومات الغير خاضع إلى سيطرة المرسل أو المستقبل وبمعنى أدق فإن الوقت الذي يعتد فيهيإثبات إرسال القرار الإلكتروني من قبل الإدارة يتحقق عندما تدخل تلك الرسالة نظام معلومات، على اعتبار خروجها عن سيطرة الإدارة وكذلك صاحب الشأن[1].

أما بخصوص المسألة الثانية المتعلقة بوقت استلام الرسالة المتضمنة للقرار الإلكتروني ، فقد حددت هذه تشريعات الوقت الذي يعتد به في إثبات إستلام القرار ضمن نظام معلومات مخصص الإستلام الرسالة من عدمه فإذا أرسلت الرسالة إلى هذا النظام فإن لحظة استلام الرسالة هي نفسها لحظة دخول الرسالة إلى ذلك النظام، أما إذا لم يحدد المرسل نظام

[1] منسل كوثر، مرجع سابق ، ص235.

المعلومات المذكور فإن لحظة الاستلام تكون لحظة دخول تلك الرسالة إلى أي نظام معلومات تابع إلى المرسل إليه.

وفي الجزائر وفي ظل غياب تشريع متكامل ينظم المعاملات الإلكترونية الإدارية بات لزاما على المشرع الجزائري التدخل لتنظيم هذه التفاصيل وتجنب الإشكالات القانونية التي قد تثار نتيجة التعامل بالقرار الإداري الإلكتروني لا سيما ما يتعلق بمسائل الإثبات والآجال .. وغيرها.

الفرع الثاني : التوقيع الإلكتروني و حجيته في الإثبات

طالما أصبح مقبولا إصدار القرار الإداري الكترونيا فمن الطبيعي أن نؤيد جواز توقيعه الكترونيا، إذ أن التوقيع الالكتروني له لا يمثل سوى أداة أمان ، وان لم تكن بذات درجة الثقة والاطمئنان النفسي للتوقيع اليدوي في نظر الأفراد أحيانا، ولهذا فأن ضرورات التفاعل مع نظام الإدارة العامة الالكترونية تستلزم القيام بمراجعة التشريعات الإدارية وغيرها من الإجراءات بهدف مواكبتها للتعامل الالكتروني ومقتضياته اذ أن المواطنين وقد ازداد وعيهم بقوة الانترنت ، لم يعودوا مستعدين لتقبل فكرة أن الخدمات الحكومية يفترض أن تكون بطيئة ومربكة [1]، سنتطرق من خلال ما سبق إلى تعريف التوقيع الالكتروني وأهم أنواعه و مدى حجيته في الإثبات.

1- تعريف التوقيع الالكتروني:

التوقيع الإلكتروني هو علامة مميزة تسمح بتفريد القائم بها، وتترجم بدون غموض إرادة الرضا بالتصرف لديه.[2]

وهو عبارة عن : " مجموعة من الخواص الشخصية، أو الأرقام أو الرموز أو الحروف الإلكترونية المستخدمة في التعامل على شاشة الكمبيوتر عبر شبكة الأنترنت، والتي تميز شخص مستخدمها عن غيره".[1]

[1] حمدي القبيلات، مرجع سابق، ص131.

[2] نضال سليم برهم، أحكام عقود التجارة الإلكترونية، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص227.

عرفه قانون الأونسيترال حسب نص المادة 2 منه، على أنه "يعني بيانات في شكل الكتروني مدرجة في رسالة بيانات، أو مضافة إليها أو مرتبطة هبا منطقيا، يجوز أن تُستخدم لتعيين هوية الموقّع بالنسبة إلى رسالة البيانات، ولبيان موافقة الموقّع على المعلومات الواردة في رسالة البيانات"[2].

وقد عرفت المادة الثانية من التعليمة الأوروبية المؤرخة في 1999/12/13، التوقيع الإلكتروني بأنه عبارة عن : " معلومات أو معطيات في شكل إلكتروني ترتبط أو تتصل منطقيا ببيانات إلكترونية أخرى، وتستخدم كطريقة للتحقق منها ".

وقد ميز قانون التوجيه الأوربي بين نوعين من التوقيع الالكتروني المتقدم، و التوقيع الالكتروني البسيط، التوقيع الأول يكون معتمدا من أحد مقدمي خدمات التصديق الالكتروني، و الذي يمنح شهادة تفيد صحته و التحقق من نسبته إلى صاحبه.

وعرف القانون الفيدرالي الأمريكي المتعلق بالتجارة الإلكترونية الصادر في 2000/06/30التوقيع الإلكتروني بأنه عبارة: أصوات وإشارات أو رموز أو أي إجراء آخر يتصل منطقيا بنظام معالجة المعلومات الكترونيا ويقترن بتعاقد أو مستند أو محرر، ويستخدمه الشخص قاصدا التوقيع على المحرر.

والملاحظ أن المشرع الأمريكي منح الحجية الكاملة للتوقيع الالكتروني و قد تطرق في تعريفه من وجهة نظر فنية، باعتباره وسيلة تكنولوجية للامان و السرية ، ولم يتعرض له من حيث آثارها القانونية.[3]

---

[1] محمد حسن رفاعي العطار، البيع عبر شبكة الانترنت (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص173.

[2] المادة رقم 2 من قانون الأونسيترال بشأن التوقيعات الإلكترونية مع دليل الإشتراع 2001، الأمم المتحدة، نيويورك، 2002، انظر على الموقع : https://uncitral.un.org/ar/texts/ecommerce/modellaw/electronic_signatures في 2025/05/09، على الساعة 21:05.

[3] علي رحال، مرجع سابق، ص 308.

أما المشرع الجزائري فلم يأتي بتعريف صريح للتوقيع الإلكتروني في القانون المدني، وإنما ذكر: "يعتد بالتوقيع الإلكتروني وفق الشروط المذكورة في المادة 323 مكرر 1 ".[1]

غير أن قانون 15/04 الجديد المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين جاء بتعريف دقيق للتوقيع الإلكتروني، وذلك في فصله الثاني بقوله : " التوقيع الإلكتروني بيانات في شكل إلكتروني، مرفقة أو مرتبطة منطقيا ببيانات إلكترونية أخرى تستعمل كوسيلة توثيق[2] .

إذن فالتوقيع الإلكتروني هو ما يوضع على محرر إلكتروني، ويتخذ شكل حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو غرها، ويكون له طابع منفرد يسمح بتحديد شخص الموقع ويميزه عن غيره، ويشير إلى توثيق ذلك الشخص على الدليل الإلكتروني[3].

وبعدما تطرقنا إلى تعاريف التوقيع الالكتروني، نتطرق بعدها مباشرة إلى أهم أنواع التوقيع الالكتروني في ما يلي:

أ – التوقيع الرقمي:

يطلق عليه أيضا اسم التوقيع الكودي، بحيث تقوم هذه التقنية بتزويد الوثيقة الالكترونية بتوقيع مشفر يمكنه تحديد الشخص الذي قام بتوقيعها والوقت الذي قام فيه بتوقيعها، ومعلومات أخرى خاصة بصاحب التوقيع، ثم يسجل التوقيع الرسمي بشكل رسمي عند جمات تعرف بسلطات التوثيق، ويتم التوقيع بوجود مفتاحان، مفتاح عام وهو معروف للكافة، ومفتاح خاص يتوفر فقط لدى الشخص الذي أنشأه، ويمكن بهذه الطريقة لألشخص أن يملك المفتاح العام أن يرسل

[1] المادة رقم 323 مكرر 1 من القانون05 /10، المؤرخ في 20 يونيو 2005، المتضمن القانون المدني الجزائري، جريدة رسمية رقم 44، مؤرخة في 2005/06/26.

[2] قانون رقم 15–04 مؤرخ فَي 01 فبرايّر 2015 , يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقّيع و التصدّيق الإلكتروني, الجرّيدة الرسمّية, عدد 06 , صادر فَي 2015/02/10.

[3] مازن عبد العزيز فاعور، الإعتماد المستندي والتجارة الإلكترونية في ظل القواعد والأعراف الدولية والتشريع الداخلي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006، ص50.

الرسائل المشفرة، ولكن لا يستطيع أن يفك شفرة الرسالة إلا الشخص الذي لديه المفتاح الخاص[1].

ب – التوقيع البيومتري:

يعتمد التوقيع البيومتري على تحديد نمط خاص تتحرك به يد الشخص الموقع أثناء التوقيع، إذ يتم توصيل قلم الكتروني بجهاز كمبيوتر، ويقوم الشخص بالتوقيع باستخدام هذا القلم الذي يسجل حركات يد الشخص أثناء التوقيع كسمة مميزة له، أخذا في الاعتبار بأن لكل شخص سلوك معين أثناء التوقيع[2] .

2 – حجية التوقيع الإلكتروني :

بقراءة الأحكام القانون 15–04 نجد أن المشرع الجزائري قسم مجمل أنواع التوقيع الإلكتروني إلى ثلاث فئات : التوقيع الإلكتروني البسيط وهو هو عبارة عن صور أو كتابات توضع على مستند إلكتروني بغرض إبداء الموافقة أو التعبير عن الإرادة وحجيته في الإثبات ضعيفة يلي ذلك في الحجة التوقيع القائم على التشفير والذي يتم إنشاءه والتحقق منه من بالإعتماد على مفاتيح التشفير الواردة في نص المادة الثانية من القانون 15–04 والتوقيع الإلكتروني الموصوف الذي ينشأ على أساس شهادة تصديق إلكتروني موصوفة ويلبي الشروط الواردة في نص المادة السابعة من القانون نفسه[3].

_حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات:

نصت المادة 2/2 من التعليمة الأوروبية المتعلقة بالتوقيع الإلكتروني على مراعاة الشروط معينة كي يكون للتوقيع حجية في الإثبات وهي :

–أن يكون مرتبطا فقط بالموقع .

---

[1] لعروي زواوية، ونضيرة قماري، "حجية المحررات الإلكترونية في الإثبات"، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد 7، جامعة مستغانم، ديسمبر 2016، ص 434..

[2] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[3] منسل كوثر، مرجع سابق، ص 237.

-أن يتم إنشاؤه بوسائل يستطيع الموقع من خلالها به والسيطرة عليه بشكل حصري.

-ارتباطه بمعطيات تخرجه في شكل يسمح بإمكانية كشف كل تعديلات لاحقه على هذه المعطيات.

المشرع الجزائري ومن جانب آخر نص في مادة 327 فقرة 02 على انه : يعتد بالتوقيع الإلكتروني وفقاً للشروط المذكورة في المادة 323 مكرر 1 أعلاه ويكون بذلك المشرع قد ساوى في الحجية بين التوقيع التقليدي والتوقيع الإلكتروني، وهو ما يطلق عليه التعادل الوظيفي الذي يتم بموجب تحديد هوية صاحبه وإقراره بمضمون التعامل الذي استعمل بمقتضاه هذا التوقيع في إنجازه.

كما تطب المشرع توافي شرطين أساسيين تضمنتهما المادة 323 مكرر 1 للأخذ بهذا التوقيع وهما :

-إمكانية التاكد من هوية الشخص الذي أصدره .

-أن يكون معداً ومحفوظاً في ظروف تضمن سلامته.

وعلى ضوء التشريعات المقارنة عموما ينبغي توافر الشروط المذكورة أدناه لصحة التوقيع الإلكتروني :

1-أن يكون مرتبطا بشخص مصدره .

2-أن يكون محددا بشخصية مصدر التوقيع ومميزا له غيره من الأشخاص.

3-أن يتم إنشاؤه اصداره من خلال تقنيات وإجراءات تسمح باكتساب أو تعديل مادي في مضمون المحرر والتوقيع أو للفصل بينهما.

4-أن يكون مرتبطا بالمعلومات التي يتضمنها المحرر الإلكتروني وبطريقة تسمح باكتساب أي تعديل مادي في مضمون المحرر أو التوقيع أو الفصل بينهما.

5-أن يصدر من احدى الهيئات المستقلة التي تصدر شهادة رقمية[1].

[1] زين ميلوى، حجية التوقيع الإلكتروني، مجلة آفاق فكرية، العدد 01، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، ديسمبر 2014، ص 192.

خلاصة الفصل:

يبرز هذا الفصل الإطار المفاهيمي والقانوني للقرار الإداري الالكتروني، فمن خلال ما تم دراسته والتطرق إليه تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين تم من خلالهما تناول مايلي:

من خلال ما تم دراسته في المبحث الأول تم تعريف هذا النمط المستحدث من القرارات الإدارية، الذي لم يعد مجرد نسخة رقمية لقرارات تقليدية، حيث قمنا بذكر مجموعة مكوناته الجوهرية وخصائصه التقنية والقانونية التي تجعله قابلا للتطبيق في بيئة الكترونية، مع ذكر الأركان الأساسية التي تؤسس وجوده القانوني داخل البيئة الالكترونية، في مختلف مراحل إصداره .

وفي المبحث الثاني، تمت دراسة الأثر القانوني للقرار الإداري الالكتروني، وهذا من خلال الوقوف على مسألة نفاذه، والضوابط التي تحكم هذا النفاذ، من مبادئ قانونية، وذكر الوسائل المختلفة التي يتم من خلالها إعلام المعنيين به، وقمنا بتسليط الضوء على مسألة القرار من خلال بيان حجية التعامل بالمحررات الإدارية الالكترونية باعتبارها أدوات قانونية معترف بها، مدعومة بالتوقيع الالكتروني كآلية لضمان المصداقية والثقة في المعاملات الإدارية الرقمية.

وفي هذا السياق يستخلص أن القرار الإداري الالكتروني، رغم ما يتيحه من مزايا في السرعة و الفعالية، يفرض بالمقابل ضرورة تأطيره قانونيا بشكل دقيق، لضمان التوازن بين الكفاءة الإدارية وضمان حقوق الأفراد.

الخاتمة

خـــاتـمـــــة

بعد عرض مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بمفهوم الحكومة الالكترونية وأهميتها ومتطلبات التحول إليها، نستنتج من خلال التطرق لمفهوم الحكومة الالكترونية و ومزاياها، مرورًا بمتطلبات تطبيقها ما هي إلا سعي الحكومات إلى استخدام شبكة الانترنت ووسائل الاتصال الحديثة لتوفير خدمة جيدة وآمنة لمواطنيها بأقل تكلفة وجهد وفي فترة زمنية قصيرة.

يتضح مما سبق أن الإدارة العمومية لم تعد كما كانت، بل أصبحت تتجه نحو نمط جديد من التسيير يعتمد على التكنولوجيا الحديثة لتقديم خدمة عمومية أكثر فاعلية وشفافية.

ومن شأن هذا التحول نحو رقمنة الإدارة أن يمس كافة الأنشطة والوسائل القانونية التي تضطلع بتنفيذها مختلف الأجهزة الإدارية وعلى رأسها القرارات الإدارية هذه الوسيلة القانونية التي تستعملها الإدارة من أجل إشباع الحاجيات العامة أصبحت تؤدى بشكل أكثر سلالة ومرونة من خلال تطبيق نظام الإدارة الالكترونية، حيث خضع بدوره لإعادة تشكيل في صيغته وأدوات تبليغه، من خلال تبني وسائل إلكترونية كالتوقيع الرقمي والمحررات الإلكترونية، وهو ما يفرض على المنظومة القانونية مواكبة هذا التحول لضمان المشروعية والأمن القانوني في البيئة الرقمية، حيث أصبحت المعطيات الواقعية والقانونية التي تشكل عماد القرارات الإدارية تجمع في فترة وجيزة بفضل البيانات الرقمية التي تتيحها الشبكة المعلوماتية، ليس هذا وحسب بل أضحى إعلام أصحاب الشأن والمصلحة بفحوى هذه القرارات يتم بطريقة بسيطة بفضل الوسائل التكنولوجيا.

لذلك عكفت الجزائر على تطبيق نظام الحكومة الالكترونية، من خلال مبادرة مشروع الجزائر الالكترونية الذي كان يهدف إلى تعميم وتوسيع مجالات استخدام التكنولوجيات في المعاملات الإدارية بين مختلف الأجهزة الحكومية.

وبعد تناول المسائل المكونة لهذا الموضوع، وكإجابة على الاشكالية الرئيسية المطروحة يمكن القول إننا توصلنا إلى جملة النتائج التالية:

خـــاتمـــــة

_ أن الحكومة الإلكترونية تمثل نقلة نوعية في نمط عمل الإدارة العامة، إذ تسعى إلى تحقيق الفعالية، السرعة، الشفافية، وتقليل التكاليف.

– أن تجربة الجزائر في الحكومة الإلكترونية لا تزال في مرحلة التأسيس، وتعاني من تحديات تتعلق بالبنية التحتية الرقمية، والتكوين البشري، ويجب خلق بيئة تشريعية تتلائم مع طبيعة التعاملات الالكترونية.

_ أن القرار الإداري الإلكتروني لا يختلف في جوهره عن القرار التقليدي من حيث الأركان، لكن الوسائط والآليات المستخدمة في إصداره وتنفيذه قد تطورت.

_ أن التوقيع الإلكتروني والمحررات الرقمية أصبحت أدوات قانونية معترف بها، لكنها لا تزال بحاجة إلى تكريس أكبر في التشريعات الوطنية.

استنادا إلى النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم التوصيات التالية:

_ تحيين المنظومة القانونية وجعلها تواكب التطورات الحاصلة على مستوى التعاملات الالكترونية.

_ تعزيز قدرات الموظفين العموميين من خلال التكوين المستمر في مجال تكنولوجيا المعلومات والتشريع الرقمي.

_ دعم ورفع تدفق الانترنت وذلك من أجل السرعة في إعلان القرار.

_ حماية الأمن السيبراني كشرط أساسي لنجاح الحكومة الإلكترونية، وضمان سلامة البيانات والمراسلات الإدارية

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

_القرآن الكريم.

_النصوص القانونية والتنظيمية:

_قانون رقم 03/15 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق 01 فبراير سنة 2015، يتعلق صرية العدالة، ج. ر.ج.ج، عدد 06، الصادرة بتاريخ 20 ربيع الثاني عام 1436 الموافق 10 فبراير 2015م.

_ قانون05 /10، المؤرخ في 20 يونيو 2005، المتضمن القانون المدني الجزائري، جريدة رسمية رقم 44، مؤرخة في 2005/06/26.

_ قانون رقم 15-04 مؤرخ فًي 01 فبرأير ٌ2015 , يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقٌيع و التصدٌيق الإلكتروني, الجرٌيدة الرسمٌية, عدد 06 , صادر فًي 2015/02/10

_مرسوم رئاسي رقم 15-247 مؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1436هـ، الموافق 16 سبتمبر عام 2015م يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام. ج. ر.ج.ج، عدد 50 ، الصادرة بتاريخ 6 ذي الحجة عام 1436 هـ ، الموافق 20 سبتمبر عام 2015م.

_ المرسوم الرئاسي 20 – 442 المؤرخ في 15 جمادي الأولى 1442هـ الموافق لـ : 30 ديسمبر 2020، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء 1 نوفمبر 2020، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 82 لسنة 2020 بتاريخ: 30 ديسمبر 2020.

القوانين الاجنبية:

المادة رقم 2 من قانون الأونسيترال بشأن التوقيعات الإلكترونية مع دليل الإشتراع 2001، الأمم المتحدة، نيويورك، 2002.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

_أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات السياسية والدولية إنجليزي–فرنسي–عربي، دار الكتاب المصري، ط1، القاهرة، 1989.

_العزاوي خليل محمد، إدارة اتخاذ القرار الإداري، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

_حامد أدنيوي جمعة، الإدارة الحكومية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، الأردن، 2020.

_ حسين عثمان، محمد عثمان، النظم السياسية، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، 2006.

_حمدي القبيلات، قانون الإدارة العامة الالكترونية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2014.

_ربيع أنور فتح الباب، القضاء الإداري "قضاء الإلغاء"، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.

_سعد غالب ياسين, الادارة الالكترونية, دار اليازوري العلمية للنشر, ط1, 2009.

_سعد غالب ياسين، الإدارة الالكترونية و آفاق تطبيقاتها العربية، مكتبة الملك فهد الوطنية، دون طبعة،الرياض، 2005.

_سعاد حسان، معوقات التحول نحو إرساء الادارة الالكترونية مشروع الجزائر الالكترونية "الإدارة الالكترونية بين الواقع والحتمية"، مؤسسة الوراق للنشر التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2018.

قائمة المصادر والمراجع

_سليمان محمد الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية دراسة مقارنة، مراجعة وتنقيح محمود عاطف البنا، دار الفكر العربي، القاهرة، 2012.

_سمية بومروان، الحكومة الإلكترونية و دورها في تحسين أداء الإدارات(دراسة مقارنة)، مكتبة القانون والإقتصاد، ط1، الرياض، 2014.

_عبد الوهاب محمد رفعت، مبادئ وأحكام القانون الإداري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005.

_فهد ناصر العبود، الحكومة الالكترونية "التطبيق العلمي لمشاريع التعاملات الالكترونية الحكومية، الطبعة الاولى، مكتبة الملك فهد الوطنية، مكتبة العبيكان، الرياض، 2009.

_كنعان نواف، القانون الإداري، الكتاب الثاني، الطبعة السابعة، دار الثقافة، عمان، 2007.

_ماجد راغب الحلو, القرارات الإدارية, دار الجامعة الجدُد, الإسكندرية, 2009.

_مازن عبد العزيز فاعور، الإعتماد المستندي والتجارة الإلكترونية في ظل القواعد والأعراف الدولية والتشريع الداخلي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006.

_محمد حسن رفاعي العطار، البيع عبر شبكة الانترنت (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007.

_محمد محمود الخالدي، التكنولوجيا الالكترونية، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الأردن، 2007.

_محمد القدوة ، الحكومة الالكترونية و الإدارة المعاصرة ، دار النشر والتوزيع ، ، دون طبعة، الاردن، 2010.

قائمة المصادر والمراجع

_مصطفى يوسف الكافي، الحكومة الالكترونية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة، دار ومؤسسة رسلان للطباعة و النشر والتوزيع، دون طبعة، سوريا، 2009.

_نضال سليم برهم، أحكام عقود التجارة الإلكترونية، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

_نعيم إبراهيم الظاهر، الطريق نحو الحكومة الإلكترونية "رؤية متكاملة"، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، الأردن، 2014.

_نوفان العقيل العجارمة، ناصر عبد الحليم السلامات، نفاذ القرار الإداري الالكتروني، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد40، ملحق1، الجامعة الأردنية، الأردن، 2013.

_ هشام محمود إبراهيم، كيفية التحول إلى نظام الحكومة الإلكترونية، الطبعة الاولى، مركز الخبرات المهنية للإدارة ، الجيزة، القاهرة، 2012.

_المذكرات و الأطروحات:

_رانية هدار، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، قسم الإدارة العامة والتنمية المحلية، 2017-2018

_ قوقة وداد، الحكومات الالكترونية وأفاق تطبيقاتها الإستراتيجيه، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، قسم المؤسسات السياسية والإدارية، كليه الحقوق والعلوم الإدارية، قسم القانون العام ، 2017/ .2018

قائمة المصادر والمراجع

_ كوثر منسل، تفعيل دور الإدارة الالكترونية في الجزائر: نحو بروز قانون للإدارة الإلكترونية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2023.

_لمياء خزار، الحكومة الالكترونية، أطروحة مقدم لنيل شهادة الدكتوراه علوم في القانون، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، تخصص قانون إداري وإدارة عامة، باتنة، 2017-2018.

_وفاء معاوي، الحوكمة المحلية الالكترونية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية، جامعة حاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص التنظيمات السياسية والإدارية، باتنة، 2016-2017.

_ تركي بن فهد بن طالب، دور تنمية الموارد البشرية في تفعيل الحكومة الالكترونية في أمانة منطقة الرياض، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية دراسات العليا، تخصص العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة السعودية، 2010.

_عشور عبد الكريم، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الواليات المتحدة والجزائر، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستر في العلوم السياسية

والعلاقات الدولية، جامعة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم علوم السياسية والعلاقات الدولية، قسنطينة، 2009-2010.

_المجلات والمقالات:

_ إبراهيم علي توركان، الحكومة الالكترونية وأثرها على ابرام العقود الالكترونية، مجلة كلية القانون والعلوم القانونية والسياسية، ،الجامعة التقنية المعهد التقني، كركوك، العراق، المجلد10، العدد39، أفريل 2011.

قائمة المصادر والمراجع

_إلياس شاهد وآخرون ، تقييم تجربة تطبيق للحكومة الإلكترونية في الجزائر ، مجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد2،العدد2، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ديسمبر 2016.

_أحمد أمين فورار، الديمقراطية التشاركية وأدواتها الرقمية منطلقات نظرية وتطبيقات عملية، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 15، العدد 01، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018.

_أعمر يوسفي، الحكومة الالكترونية بين صعوبة التطبيق وحتمية التنفيذ، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، المجلد2، العدد 1، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، نوفمبر 2011.

_برباش العيد ، أثر الإدارة الالكترونية على النشاط الإداري (القرار الإداري الالكتروني)، مجلة القانون، المجلد13، العدد1،جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، 2024.

–العربي وردية، القرار الإداري الالكتروني كأسلوب حديث لإدارة المرافق العمومية ، المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، 2022.

_بن عمر محمد، أثر الحكومة الالكترونية على العقود الادارية(دراسة مقارنة)، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، مجلد7، جامعة عمار الثليجي، الاغواط، أفريل 2022.

_بن رمضانة لمنور، بن دراح علي إبراهيم، أحكام نفاذ القرار الاداري الالكتروني، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية، المركز الجامعي شريف بوشوشة، أفلو، الجزائر، المجلد8، العدد 1، 2025.

قائمة المصادر والمراجع

_بوزورين فيروز، متطلبات ومعوقات التحول إلى الإدارة الالكترونية للموارد البشرية في الجزائر، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، المجلد09، العدد01، 2022.

_خيرة الداوي، أحمد لعمى، "مراحل ومعوقات تطبيق الحكومة الإلكترونية"، مجلة المؤسسة – L'entreprise، المجلد 1، العدد 1، 2012.

_ديالا جميل محمد الرزي، الحكومة الالكترونية ومعوقات تطبيقها دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية في قطاع غزة، مجلة الجامعة 23 الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارة، المجلد العشرين، العدد الأول، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2012.

_زين ميلوى، حجية التوقيع الإلكتروني، مجلة آفاق فكرية، العدد 01، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، ديسمبر 2014.

_سعد عباس حمزة الخفاجي، "الحكومة الالكترونية: الأبعاد النظرية وآليات التطبيق–دراسة تطبيقية حول استخدام الحكومة الالكترونية في معمل اسمنت كركوك"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 23، جامعة بغداد، العراق، 2010.

_شذى أحمد، عبد الرحمان عبد الله، إمكانية تطبيق الحكومة الالكترونية في محافظة البصرة، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد السابع، العدد السادس والعشرون، جامعة البصرة، العراق، 2010.

_عبد الرحمن خوخي، تحديات الحكومة الالكترونية في الجزائر، مجلة أبحاث و دراسات التنمية، جامعة امحمد بوقرة، المجلد 10، العدد2، الجزائر، ديسمبر2023.

قائمة المصادر والمراجع

_علي رحال، حجية المحررات الالكترونية في الاثبات على ضوء التشريع الجزائري و التشريع المقارن، مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكاديمية، المجلد 04، العدد02، جامعة الجزائر، الجزائر، 2021.

_عمر بن عيشوش، القرار الإداري الالكتروني:قراءة في المفهوم و الأهمية ، مجلة النوازل الفقهية والقانونية، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، المجلد 08، العدد01، الجزائر، 2024.

_عمر عبدالحفيظ أحمد عمر، وسائل نفاذ القرار الاداري الالكتروني ، مجلة البيان للدراسات القانونية و السياسية ، المجلد 6، العدد 1، جامعة الاسكندرية، جوان 2021.

_لعروي زواوية، ونضيرة قماري، "حجية المحررات الإلكترونية في الإثبات"، مجلة البحوث القانونية والسياسية، جامعة مستغانم، العدد 7، ديسمبر 2016.

_ليلى مطالي، متطلبات إرساء حكومة الكترونية ناجحة " نماذج وتجارب عالمية وعربية"، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 13، العدد 02، المدرسة الوطنية العليا الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، الجزائر، 2016.

_ محمد طرشي و آخرون، الحكومة الالكترونية في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة آفاق علوم الإدارة و الإقتصاد، جامعة محمد بوضياف، المجلد3، العدد2، الجزائر، 2019.

_مسيردي سيد أحمد ، سعيدي خديجة، مشروع الجزائر إلكترونية: واقع وتحديات، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات ، المجلد 2، العدد 2، جامعة علي لونيسي البليدة 2، الجزائر،2013.

_ وداد قوقة، **دور** الحكومة الالكترونية في تفعيل الديمقراطية الالكترونية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، دون سنة النشر.

_يطو رزيقة، واقع التحول نحو الادارة الالكترونية للموارد البشرية في الادارة العمومية الجزائرية ، مجلة الادارة و التنمية للبحوث و الدراسات ، المجلد12، العدد1، جامعة الجزائر03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2023.

المداخلات:

_لبيد عماد، موزاي بلال ، الخدمة العمومية الالكترونية في الجزائر"معطيات الواقع ورهانات المستقبل"، مداخلات مقدمة ضمن ملتقى وطني بكلية الحقوق والعلوم السياسية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية والاقتصادية، ألمانيا /برلين، الطبعة الأولى، جامعة سطيف 02، الجزائر، 2021.

_بلعربي عبد القادر وآخرون، تحديات التحول إلى الحكومة الالكترونية في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الإفتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، جامعة سعيدة.

المراجع الاجنبية:

_Ulrica lofstedt, e- government assement of current research and some proposals for future directions,international journal of public systems, vol 1. Sweden, 2005.

_Paul alpar, Sebastian Ulbricht,* legal requirements and modelling of proccesses in e- government*, volume 03, issue 03.

المواقع الالكترونية:

_تعريف البنك الدولي للحكومة الالكترونية،متوفر على الموقع التالي:
https://www.albankaldawli.org/ext/ar/home

_ريتشارد هيكس ، "الحكومة الالكترونية خلاصات كتب المدير ورجل الأعمال "، الشركة العربية للإعلام العلمي ، القاهرة، أكتوبر 2003، العدد 259، متاح في الموقع الالكترونيhttp://www.edara.com

_طلال ناظم، الفرق بين الحكومة الالكترونية والحوكمة الالكترونية، مقال متوفر على الموقع (drtazzuhairi.blogspot.com)

_هيئة الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مسح الحكومة الالكترونية لسنة 2020 " الحكومة الرقمية في عقد العمل من أجل التنمية المستدامة مع ملحق لفيروس كورونا 19، الواليات المتحدة، 2020، ص 19، متوفر على:
/https://publicadministration.desa.un.org

_قانون الاونسيترال المادة02:
https://uncitral.un.org/ar/texts/ecommerce/modellaw/electronic_signatures

الفهرس

الفهرس

إهداء

الشكر

المقدمة.....01

الفصل الأول: مدخل حول الحكومة الالكترونية.....08

المبحث الأول: ماهية الحكومة الإلكترونية.....09

المطلب الأول: مفهوم الحكومة الإلكترونية.....9

الفرع الأول: التعريف بالحكومة الالكترونية.....10

الفرع الثاني: بوادر وأسباب ظهور الحكومة الالكترونية.....16

المطلب الثاني: أهداف ومزايا الحكومة الالكترونية والتمييز بينها وبين المصطلحات المشابهة لها.....19

الفرع الأول: أهداف ومزايا الحكومة الالكترونية.....20

الفرع الثاني: التمييز بين الحكومة الالكترونية والمصطلحات المشابهة لها.....25

المبحث الثاني: المتطلبات الإستراتيجية لتطبيق الحكومة الالكترونية، تجربة الحكومة الالكترونية في الجزائر.....31

المطلب الاول: تطبيق الحكومة الالكترونية: مراحل..متطلبات..استراتيجيات..مجالات.....32

الفرع الاول: مراحل و متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية.....32

الفرع الثاني: استراتيجيات و مجالات تطبيق الحكومة الإلكترونية.....39

الفهرس

المطلب الثاني: تجربة الحكومة الالكترونية في الجزائر.....50

الفرع الأول: واقع الحكومة الالكترونية في الجزائر.....51

الفرع الثاني: معوقات تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر.....56

الفصل الثاني: القرار الإداري تحت ظل الحكومة الالكترونية.....61

المبحث الأول: مفهوم القرار الإداري الالكتروني.....62

المطلب الأول: المقصود بالقرار الإداري الإلكتروني.....62

الفرع الأول: تعريف القرار الإداري الالكتروني.....63

الفرع الثاني: خصائص القرار الإداري الالكتروني.....65

المطلب الثاني: أركان القرار الإداري الالكتروني.....68

الفرع الأول: الأركان الشكلية للقرار الإداري الالكتروني.....69

الفرع الثاني: الأركان الموضوعية للقرار الإداري الالكتروني.....71

المبحث الثاني: الأثر القانوني للقرار الإداري الالكتروني.....74

المطلب الأول: نفاذ القرار الإداري الالكتروني.....74

الفرع الأول: مفهوم نفاذ القرار الإداري الالكتروني.....75

الفرع الثاني: وسائل نفاذ القرار الإداري الالكتروني.....78

المطلب الثاني: الحجية القانونية للقرار الإداري الالكتروني.....85

الفهرس

الفرع الأول: حجية التعامل بالمحررات الإدارية الالكترونية.....85

الفرع الثاني: التوقيع الالكتروني وحجيته في الإثبات.....90

الخاتمة.....96

قائمة المراجع 98

الفهرس.....

الملخص.....

ملخص المذكرة

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التحول الرقمي في الإدارة العامة، من خلال التركيز على أثر الحكومة الالكترونية على طبيعة القرار الإداري. حيث يشكل التحول الرقمي ركيزة أساسية في تطوير الإدارة العامة وتحسين جودة الخدمات العمومية، بحيث ساهمت الحكومة الالكترونية في إعادة تشكيل نمط العمل الإداري بما يستجيب لمتطلبات العصر الرقمي، وقد انعكس هذا التحول على طبيعة القرار الإداري، بتخليه عن صيغته التقليدية نحو نماذج إلكترونية من حيث آليات إصداره، تبليغه، وحجيته القانونية، مما تطلب مراجعة بعض القواعد القانونية الكلاسيكية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الحكومة الالكترونية لا تؤثر فقط في شكل الخدمات الإدارية، بل تمس جوهر العمل الإداري، وخاصة في ما يتعلق بإصدار وتنفيذ القرارات الإدارية، كما أظهرت الدراسة أن نجاح الإدارة الرقمية يقتضي توفر بيئة تشريعية ملائمة، وبنية تحتية متطورة، إلى جانب تأهيل العنصر البشري، وهو ما يتجلى في التجربة الجزائرية التي تبقى بحاجة إلى تعزيز جهودها لضمان تحول فعلي ومستدام نحو إدارة إلكترونية فعالة.

الكلمات المفتاحية:

1/ التحول الرقمي 2/ الحكومة الالكترونية 3/ القرار الإداري الالكتروني

4/العصر الرقمي 5/ الإدارة الرقمية 6/ إدارة إلكترونية

Abstract of Master's Thesis

This study aims to shed light on the digital transformation in public administration, with a particular focus on the impact of e-government on the nature of administrative decisions. Digital transformation constitutes a fundamental pillar in developing public administration and improving the quality of public services. E-government has contributed to reshaping the administrative work model in line with the demands of the digital age. This transformation has affected the nature of

administrative decisions shifting from their traditional form to electronic models in terms of issuance mechanisms, notification, and legal validity, which has necessitated a review of certain classical legal principles.

The study concludes that e-government does not merely influence the formal aspects of administrative services but also affects the core of administrative work, particularly in issuing and executing administrative decisions. Furthermore, it shows that the success of digital administration requires an appropriae legal environment, a robust technological infrastructure, and the training and qualification of human resources. The Algerian experience reflects a genuine intention to adopt this approach, yet it still requires further efforts to achieve a fully effective and sustainable digital administration.

Keywords:

1/ the digital transformation **2/** e-government **3/** electronic administrative decisions **4/** Digital transformation **5/** digital administration **6/** technology